جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسة الخارجية اليابانية

2025-1990

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية.

إعداد الطالبة :
الدكتورة:
عقون شهرة

إشراف
طويل نسيمة

اللجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
		رئيساً
طويل نسيمة	أستاذ محاضرا	مشرفاً ومقرراً
		مناقشاً

السنة الجامعية: 2016-2017

الشكر و التقدير

الشكر الأول لله عز و جل سبحانه لا إله إلا هو، الذي خلقني و برأني و فضل علي بنعمة لا حصر لها. أدعوه أن يرضى عني و يوفقني فيما يرضاه لي طاعة و علما و عملا.

كما أتوجه بالشكر و التقدير للدكتورة المشرفة "طويل نسيمة" للمجهودات و التوجيهات القيمة التي رافقتني بها طوال مسار إنجازي لهذه الدراسة .

كما لا أنسى أساتذتي الأفاضل، بدء برئيس لجنة المناقشة و المناقش . وصولا إلى كل دكاترة و أساتذة و الطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية لجامعة محمد خيضر و الذين كان لهم الفضل الكبير في وصولي لهذه الدرجة العلمية.

عقون شهرة

الإهداء

إلى روح "أبي" الغالي ، رحمه الله و غفر له

إلى قرة عيني و روحي إلى من لها الفضل بعد الله عز و جل في نجاحي، إلى الغالية "أمي"

أوجه الإهداء كذلك إلى إخوتي الأعزاء:سهام ،سناء،عماد الدين و إهدائي الخاص إلي مدللتنا الصغيرة و الغالية على قلبي أختي الحبيبة "شهد" إلى كل أفراد عائلتي

كما لا أنسى كل زملائي طلبة قسم العلوم السياسية

عقون شهرة

خطة الدراسة

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمـــــة	أ
الفصل الأول: النسق المفاهيمي و النظري و التحديد الإستراتيجي للمصطلحات (السياسة الخارجية – اليابان)	7
المبحث الأول: ماهيـــة السياسة الخارجية	8
المطلب 1: مفهوم السياسة الخارجية و المفاهيم المشابهة لها	9
المطلب 2: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية	16
المطلب 3: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية	23
المطلب 4: السياسة الخارجية: بين الاستمرارية و التغير	33
المبحث الثاني: دراسة في معطيات القوة اليابانية	35
المطلب 1: معطيات القوة البشرية و الجغرافية لليابان	36
المطلب 2: : معطيات القوة الاقتصادية لليابان	41
المطلب 3: : معطيات القوة التكنولوجية و العسكرية لليابان	44
الفصل الثاني: السياسة الخارجية اليابانية (دراسة في جذورها- مؤسساتها- محدداتها- وسائل تنفيذها)	51
المبحث الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية اليابانية قبل 1990	52
المطلب1: السياسة الخارجية اليابانية قبل الحرب العالمية الأولى	53
المطلب2: السياسة الخارجية اليابانية خلال الحرب العالمية الأولى و الثانية	56
المطلب3: السياسة الخارجية اليابانية أثناء الحرب الباردة	60
المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية اليابانية	62
المطلب1: السلطة التشريعية و صناعة السياسة الخارجية اليابانية	63
المطلب2: السلطة التنفيذية و صناعة السياسة الخارجية اليابانية	65
المطلب3: البيروقراطيات و صناعة السياسة الخارجية اليابانية	66
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية اليابانية	67
المطلب1: المحددات الجغرافية و البشرية لليابان	68
المطلب2: المحددات الاقتصادية و العسكرية لليابان	69
المطلب3: المحددات المجتمعية و الثقافية لليابان	71
المطلب4: تأثير القوى الإقليمية و الدولية على اليابان	73
الفصل الثالث: البعد الدولي و الإقليمي في السياسة الخارجية اليابانية	77
المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية اليابانية إقليميا	78
المطلب 1: العلاقات اليابانية الصينية	79
المطلب 2: العلاقات اليابانية الكورية	81
المطلب 3: العلاقات اليابانية الروسية	83
المبحث الثاني : توجهات السياسة الخارجية اليابانية دوليا	85

المطلب 1: العلاقات اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية	86
المطلب 2: علاقات اليابان بالمنطقة العربية و الشرق الأوسط	88
المطلب 3: العلاقات اليابانية الأوروبية	90
المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية اليابانية اتجاه المنظمات الإقليمية و الدولية	92
المطلب 01: دور اليابان في تأثير على قرارات الأمم المتحدة .	93
المطلب 02: دور اليابان في منظمة الآسيان .	95
الفصل الرابع: دراسة استشرافية للسياسة الخارجية اليابانية	100
المبحث الأول: سيناريو الصعود في دور السياسة الخارجية اليابانية	101
المطلب 1: تكامل اقتصادي بين اليابان و الصين	102
المطلب 2: تكامل عسكري بين اليابان و الصين و كوريا الجنوبية	104
المطلب 3: استقلالية السياسة الخارجية اليابانية عن السياسة الخارجية الأمريكية	106
المبحث الثاني: سيناريو الثبات في دور السياسة الخارجية اليابانية	108
المطلب 1: بقاء اليابان تحت المظلة الأمنية الأمريكية	109
المطلب 2: التراجع النمو الاقتصادي للصين	110
المطلب 3: ثبات و استقرار الوضع الأمني في المنطقة الإقليمية شرق آسيا	112
المبحث الثالث: سيناريو التراجع في دور السياسة الخارجية اليابانية	113
المطلب 1: الركود الاقتصادي العالمي	114
المطلب 2: تصاعد **أقطاب** اقتصادية جديدة في آسيا	116
الخاتمة	119
الملحق	122
قائمة المراجع	127

مقدمة

إن دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة و السياسية بصفة خاصة يستدعي الإلمام بجميع جوانبها، بداية من تقديم التعاريف التي أوضحت معالم هذه الدراسة مرورا بالمصطلحات المشابهة لها، وصولا إلى النظريات التي فسرتها و حللتها، و تداعياتها على المستويين الداخلي و الخارجي. هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة؛ تسليط الضوء على السياسة الخارجية اليابانية.

السياسة الخارجية من أهم فروع العلاقات الدولية، فهي الوجه المفسر لسلوك الدول في الساحة الدولية و الموجه الرئيسي للعلاقات بين الدول، و التي تسعى من خلالها تحقيق مصلحتها الوطنية.

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح من الصعب دراسة أو تحليل السياسة الخارجية للدول و ذلك راجع إلى طبيعة النظام الدولي الجديد و التغيير الحاصل في موازين القوى و بروز فواعل دولية جديدة أصبح لها دور مهم في حل المشاكل و القضايا الدولية التي تتسم بالتعقيد، و في ظل تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول الأمر الذي دفع بالدول للسعي نحو لعب دور فعال في الساحة الدولية. من بين هذه الدول اليابان و غيرت في سلوكها الخارجي و كيفته وفقا للمتغيرات الدولية، بعد أن كانت سياستها الخارجية عسكرية استعمارية أصبحت سياسة خارجية أكثر مرونة مركزة على الجانب الاقتصادي و التكنولوجي. لكن يبقى عملها الخارجي مقيد، حيث بقاءها تحت المظلة الأمريكية جعلها غير مستقلة في صنع و اتخاذ، مما دفعها إلى زيادة جهودها من أجل تعزيز علاقاتها مع الدول و خاصة مع دول جنوب شرق آسيا، من أجل بناء قوة إقليمية منافسة للقوى الدولية العظمى.

أهمية الدراسة:

أ\ الأهمية العلمية:

دراسة السياسة الخارجية تعد من أهم المواضيع في حقل العلاقات الدولية، فهي الموجه الرئيسي لسلوك الوحدات السياسية –الدول- و التي تسعى من خلالها لتحقيق مصلحتها الوطنية. و التالي فإن استيعاب مفهوم هذا الموضوع و ربطه بالمفاهيم المشابهة له، و الإحاطة بالنظريات التي فسرت سلوك اليابان في هذا المجال مما يؤدي إلى فهم سلوكها و توجهاتها الخارجية و طبيعة تفاعلاتها و أهدافها.

ب\ الأهمية العملية:

- تعد هذه الدراسة محاولة بحثية الهدف منها تكميل الدراسات السابقة التي حللت السياسة الخارجية اليابانية.
- فهم و توضيح توجهات اليابان إقليميا و دوليا، و تحليل مواقفها اتجاه بعض الدول و القضايا الدولية.

- محاولة دراسة مآل السياسة الخارجية اليابانية مستقبلا، إما الصعود في دورها و الوصول إلى الريادة العالمية. إما الثبات في الموقف و التوجيهات، أو التراجع في ظل تنامي فواعل دولية جديدة.

أهداف الدراسة:

- إيضاح معالم السياسة الخارجية اليابانية و المؤسسات المخول لها صنعها و تنفيذها.
- بيان مدى ملاءمة أهداف السياسة الخارجية اليابانية وإمكانياتها الداخلية، و مدى تكييفها و المتغيرات الدولية.
- محاولة إعطاء رؤية مستقبلية لدور اليابان إقليميا و دوليا.

أسباب اختيار الموضوع:

أ\ الأسباب الوضوعية :

1 - لم يتم دراسة هذا الموضوع من قبل بشكل مفصل و محدد، إذ أن جل الدراسات حاولت التركيز على منطقة شرق آسيا بصفة عامة.
2 - فهم طبيعة توجهات السياسة الخارجية اليابانية في منطقة شرق آسيا و باقي دول العالم، و مدى تكيفها مع المتغيرات الدولية الراهنة.

ب\ الأسباب الذاتية :

1 - الميول الشخصي لدراسة موضوع السياسة الخارجية بصفة عامة، و الذي يعد من بين المواضيع الحيوية.
2 - الرغبة في انجاز بحث أكاديمي مفصل حول نشاط السياسة الخارجية اليابانية، كونها ثالث أكبر قوة اقتصادية عالميا و تحتل المراتب الأولى عالميا في التطور التكنولوجي و الصناعي، و كيفية تأقلمها و تكيفها مع المتغيرات الدولية الراهنة.

الإشكاليـــة:

تعد اليابان اليوم ثالث أكبر قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و اكبر قوة تكنولوجية عالمية الأمر الذي يساعدها على التحرك في الساحة الدولية و أخذ مكانة متميزة مما يجعلها مرشحة إلى الوصول إلى الريادة العالمية، و لكن تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية في المجالين الأمني و الاقتصادي جعل من الصعب بلوغه. و بالتالي سعت اليابان إلى التغير التدريجي في سلوكها و في رسم معالم سياستها الخارجية بما يتناسب و معطيات قوتها الداخلية لتحقيق أهدافها .

كل هذا يوصل إلى الإشكالية البحثية الرئيسية التالية :

فيما يتمثل التغير و الاستمرارية في السياسة الخارجية اليابانية في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية؟

الأسئلة الفرعية :

1 - كيف تصنع السياسة الخارجية اليابانية و ما هي أهم مؤسساتها ؟
2 - ما هي المحددات الرئيسية لصنع السياسة الخارجية اليابانية ؟
3 - ما هي توجهات السياسة الخارجية اليابانية إقليميا و دوليا ؟
4 - ما هو مستقبل السياسة الخارجية في ظل عناصر القوة اليابانية ؟

الفرضـــية الرئيسيـــة:

بلوغ اليابان الريادة العالمية مرهون بمدى قدرة سياستها الخارجية على التغير وفقا للأوضاع الدولية الإقليمية والدولية.

الفرضيات الفرعية:

1 - التوزيع الرشيد للمهام بين مؤسسات صنع القرار في اليابان يجعل من سياستها الخارجية تخدم مصالحها الحيوية.
2 - كلما زاد تأثير تفعيل الدور الدولي و الإقليمي لليابان كلما أدى إلى تفعيل التغلغل الياباني دوليا.
3 - الوصول إلى دور إقليمي و دولي بارز يرتبط بالاستمرارية في التوافق الأمني و العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.
4 - مدى التوافق بين توجهات السياسة الخارجية اليابانية و عناصر قوتها يمكنها من بلوغ مرحلة القوة العالمية المؤثرة في حدود عام 2025.

حدود الدراسة :

أ\ الحدود الزمنية :

الفترة الزمنية التي تشغلها هذه الدراسة تبدأ من 1990 إلى غاية 2025، و يعود سبب اختيار هذه الفترة إلى أن عام 1990 يعد المنعطف الرئيسي لتحول النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطبية، و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه. فقد كان لهذا الحدث تأثير كبير على جميع الوحدات السياسية و خاصة

اليابان التي كانت تابعة للولايات المتحدة الأمريكية. جعلتها تحاول التغيير في توجهاتها الخارجية و تكييفها وفقا لما تمليه الأوضاع الدولية.و قد تم تحديد الدراسة إلى غاية 2025؛ بغية إعطاء رؤية مستقبلية لما ستؤول إليه دور السياسة الخارجية اليابانية بناءا على مجموعة من المؤشرات التي تحمل تغييرات في موازين القوى الدولية.

ب\ الحدود المكانية :

تم التركيز على اليابان كمتغير وحيد في هذه الدراسة، لما لهذه الدولة أهمية كبيرة في منطقة جنوب شرق آسيا. إذ أنها أصبحت تعد من بين الدول الكبرى القوية خاصة في المجالين الاقتصادي و التكنولوجي ، و لها مكانة و تأثير على العديد من القضايا الدولية.

الدراسات السابقة :

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مذكرة عالجت الموضوع من منظور وإشكالية مختلفة ؛ الدراسة تحمل في طياتها ما يلي:

- وليم أشعيا عوديشو، مذكرة ماجستير موسومة بعنوان: " النظام السياسي و السياسة الخارجية اليابانية المعاصرة"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، كلية القانون و السياسة، 2008.
- إشكالية الدراسة تتمحور حول؛ ما هي أهداف أو الأوضاع التي تريد اليابان تحقيقها في البيئة الخارجية؟ هل من خلال التأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى؟
- قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى ماهية السياسة الخارجية اليابانية و ذلك بالإلمام بمعالم التطور التاريخي لها، و سماتها و الأجهزة المسؤولة عن صنعها و تنفيذها و طبيعة النظام السياسي الياباني، وصولا إلى العلاقات اليابانية الخارجية.
- في هذه الدراسة تم التركيز على طبيعة النظام السياسي الياباني، و عمل سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي و الدولي. لكنها أهملت دور اليابان في منظمة الآسيان و التي تعد أهم منظمة تنشط فيها.
- أما في هذه الدراسة التي بصدد معالجتها، سيتم بيان دور اليابان في منظمة الآسيان. و كذا التركيز على مستقبل السياسة الخارجية اليابانية في حدود 2025، من خلال تسليط الضوء على ثلاث سيناريوهات محتملة للدور الياباني مستقبلا؛ إما الصعود أو الثبات في دورها أو التراجع، انطلاقا من مجموعة من المؤشرات.

المقاربات المنهجية:

أعتمد في هذه الدراسة منهج دراسة حالة، أين سيتم دراسة حالة اليابان كمتغير رئيسي للموضوع. أما المقترب ألاستشرافي فتم اعتماده في دراسة مستقبل اليابان و إعطاء تصور لدور السياسة الخارجية اليابانية في حدود 2025.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول؛ بدءا بالفصل الأول و الذي سيتم فيه دراسة النسق ألمفاهيمي و النظري و التحديد الاستراتيجي للمصطلحات الرئيسية (السياسة الخارجية، اليابان) ؛ السياسة الخارجية و ذلك بإعطاء تعريف لها و تبيان العلاقة بينها و بين المفاهيم المشابهة لها ثم العوامل المؤثرة فيها. كما سيتم التعرض إلى الأطر النظرية التي فسرت السياسة الخارجية، مرورا بإجراء دراسة حول الاستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية. في المبحث الثاني سيتم تسليط الضوء على دراسة معطيات القوة اليابانية(البشرية الجغرافية الاقتصادية التكنولوجية العسكرية)

أما الفصل الثاني فقسم إلى ثلاث مباحث رئيسية تتناول الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية اليابانية، و من ثم الحديث عن مؤسسات صنع السياسة الخارجية اليابانية. و في الأخير سيتطرق إلى محدداتها.

فيما يخص الفصل الثالث؛ فقد عنون بالبعد الدولي و الإقليمي للسياسة الخارجية اليابانية و الذي يتمحور حول توجهاتها في منطقة شرق آسيا و مع باقي دول العالم، و كذا اتجاه المنظمات الدولية و الإقليمية.

الفصل الرابع الموسوم بعنوان؛ دراسة إستشرافية للسياسة الخارجية اليابانية، و الذي قسم بدور إلى ثلاث مباحث أسياسية، أين ستعالج سيناريوهات المستقبلية لدور اليابان الإقليمي و الدولي.

صعوبات الدراسة :

من بين صعوبات التي تم مواجهتها في هذه الدراسة قلة المراجع الورقية المتخصصة في دراسة السياسة الخارجية اليابانية.

الفصل الأول: النسق ألمفاهيمي و النظري و التحديد الإستراتيجي للمصطلحات (السياسة الخارجية – اليابان)

الفصل الأول: النسق ألمفاهيمي و النظري و التحديد الإستراتيجي للمصطلحات (السياسة الخارجية – اليابان)

السياسة الخارجية هي بمثابة الوجه الأول و الرئيسي لطبيعة العلاقات بين الوحدات السياسية (الدول فقط)، من خلالها تقوم هذه الأخيرة بتحقيق أهدافها الرئيسية و المتمثلة في المصلحة الوطنية الخاصة بها خارج حدودها الجغرافية، حيث يتم التخطيط لها داخل الدولة. تتغير السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى كل حسب توجهاتها و إيديولوجيتها و كذا حسب أهدافها الوطنية، فهناك دول تسعى من خلال سياستها الخارجيةِ فقط حماية استقرارها و أمنها الداخلي و منها من تسعى إلى لعب الدور الإقليمي و توجد دول من تسعى إلى التوسع و لعب الدور الريادي العالمي من خلال رسم سياسة خارجية تحقق هذه الأهداف. و لكن تبقى الأهداف و المصلحة الوطنية للدول تتميز بعدم الاستقرار في التخطيط لها حيث تختلف وفقا للتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية و كذا حسب القضايا المطروحة.

إن التحديد الاستراتيجي و ألمفاهيمي و النظري للمصطلحات يعد من أساسيات البحث العلمي الأكاديمي الأصيل، و الذي يمكن من الإلمام بكل جوانب الظاهرة محل الدراسة، و التعرف على ماهية المصطلحات محل الدراسة. في هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على النسق ألمفاهيمي للسياسة الخارجية من خلال التطرق إلى تعريف السياسة الخارجية و المفاهيم المشابهة لها، و العوامل المؤثرة فيها. أما الجانب النظري يضم مجموعة من المقاربات التي حللت و فسر السياسة الخ ارجية و من ثم التطرق إلى التغير و استمرارية في السياسة الخارجية للدول.

اليابان تعد ثالث أكبر قوة اقتصادية عالمية ساعدها في الوصول إلى هذه المرتبة مجموعة من المعطيات ، و التي سيتم التحدث عنها في المبحث الثاني من خلال إبراز مختلف معطيات القوة اليابانية و التي كان لها تأثير على توجهات السياسة الخارجية اليابانية.

التقسيم المنهجي للفصل سيكون كالتالي:

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

المبحث الثاني: دراسة في معطيات القوة اليابانية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية من بين المفاهيم الرئيسة في أجندة المصطلحات السياسية، كونها تعتبر المحدد الرئيسي لسلوك الدول في الساحة الدولية، و التي من خلالها يتم التفاعل بين الوحدات السياسية لتحقيق أهدافها المتمثلة في مصلحتها الوطنية. تتدخل عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على عملية صنع و تنفيذ السياسة الخارجية. و في هذا الصدد حاول العديد من المنظرين تفسير السياسة الخارجية للدول من زوايا عديدة، في هذه الدراسة سيتم تناول نظرية صنع القرار، و الفاعل العقلاني و الدور باعتبار أنها استطاعت تفسير السياسة الخارجية اليابانية أعطت الأسس التي من خلالها تم فهم و تحديد معالمها. و في آخر هذا المبحث سيتم التطرق إلى عوامل التغير و استمرارية في السياسة الخارجية. و منه سيكون تقسيم المبحث كالتالي:

المطلب1: مفهوم السياسة الخارجية و المفاهيم المشابهة لها

المطلب2: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية

المطلب3: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب4: السياسة الخارجية بين التغير و الاستمرارية

المطلب 1: مفهوم السياسة الخارجية

يعد تعريف السياسة الخارجية من بين التعاريف المعقدة. و قد اختلف العديد من الباحثين و الدارسين السياسيين حول إعطاء مفهوم محدد و جامع لهذا المصطلح و ذلك نتيجة؛ لاختلاف في طبيعة السياسة الخارجية للدول و طريقة صنعها و تباين الهداف الوطنية للدول. كل وحدة سياسية تحاول تحقيق أهدافها الخاصة و بالتالي فعملية صنعها و طريقة تنفيذها تختلف. و في هذا الصدد سيتم التطرق إلى التعريفات للسياسة الخارجية لبعض الدارسين.

عرف تشارلز هرمان السياسة الخارجية بأنها: "عمل هادف منفصل الذي ينجم على مستوى القرار السياسي لفرد أو مجموعة من الأفراد..."[1] .

تشارلز من خلال تعريفه للسياسة الخارجية ركز على أنها منفصلة عن باقي السياسات أي السياسة الداخلية، كما بين أنها تأتي على شكل قرار سياسي يأخذه فرد أو مجموعة من الأفراد . و لكنه لم يحدد الجهة الرسمية المخول لها صنع السياسة الخارجية و تنفيذها، و كذا لم يبين إلى أين توجه، و ما هي الأهداف المرجوة وراء هذا القرار السياسي في السياسة الخارجية.

أما والتز ليبمان و هو كاتب سياسي أمريكي، عرف السياسة الخارجية بأنها: "عمل يهدف إلى إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما و القوة التي تلزم تنفيذ هذا الالتزام."

قدم والتر ليبمان المعادلة التي تتركب منها عملية صنع السياسة الخارجية لأي دولة، حيث بين أن السياسة الخارجية هي؛ التوفيق بين مقدرات و قوة الدولة و الأهداف المقرر تحقيقها في العالم الخارجي.

أما كريستوفر هيل عرف السياسة الخارجية: "بأنها مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي تقوم بها جهة مستقلة فاعلة (عادة الدولة) في مجال العلاقات الدولية".

من خلال تعريف كريستوفر هيل للسياسة الخارجية حدد الجهة الرسمية المخول لها صنع و تنفيذ و ممارسة السياسة الخارجية، كما اشترط صفة الاستقلالية في الجهة التي تمارس هذه المهمة. و لكن لم بين أين يتم صنعها، و ما هي الأهداف المرجوة من السياسة الخارجية.

نظر جولد شتاين فيشير إلى السياسة الخارجية بأنها: " الإستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومات للتعبير عن أفعالها في المجال الدولي." [1]

[1] Laura, Neach , **The new foreign policy: power seeking in globalized Era,** (2ed ed, U.S.A: Rowman & littlefield publishers , 2008), p:9, date: 15/10/2016, hour: 16:00, cite: (https://books.google.dz/books/about/The_New_Foreign_Policy.html?id=7N9O-igbK_gC&redir_esc=y)

من خلال هذا التعريف يلاحظ أن جولد شتاين أنه حصر ممارسة السياسة الخارجية على الحكومة فقط، و كذا بين أنها موجهة نحو المجال الدولي، في المقابل لم يبين كذلك الهدف وراء هذه الإستراتيجية.

عرف فيرنس و سنايدر السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو تتوقع حدوثها في المستقبل"[2].

هذا التعريف لم يعطي مفهوم واضح للسياسة الخارجية، حيث لم يميز بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية، فكلاهما مجموعة من القواعد التي يتم وضعها من أجل مواجهة المشاكل.

قدم روزنو تعريفان شاملان للسياسة الخارجية على أنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا."

كما عرف السياسة الخارجية على أنها: "التصرفات التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة."[3]

من خلال التعريف الأول للسياسة الخارجية الذي جاء به روزنو؛ فهو بين على أنها عمل و تكتيك ممنهج و منظم يقوم به مجموعة من الأفراد يتم تعيينهم بصفة رسمية مخول لهم هذه المهمة. و كما يجب أن يتصرفوا بوعي مع الموقف الذي يراد به، إما البقاء أو التغيير في التوجهات في النسق الدولي انطلاقا من الأهداف التي تم رسمها و تحديدها مسبقا. لكنه لم يحدد في تعريفه هذا من يحدد الممثلون الذين يصنعون أو يتخذون القرارات في السياسة الخارجية ، و كذا أين يتم صنع السياسة الخارجية.

أما في تعريفه الثاني فقد كان أكثر ؛ فقد كان أكثر دقة ، حيث حدد الجهة المسؤولة عن صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية و هي الحكومات، تسعى من خلالها المحافظة على الوضع المرغوب فيه و تغيير ما هو غير مرغوب فيه.

---

[1] إيمان، عبد العالي عبد الغني ، **السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا: 1990-2008** ، (مصر: المكتب العربي للمعارف، [ب، س، ن])،ص. 86 أطلع عليه تاريخ: 26\12\2016 ، الساعة: 16:00، الموقع: (https://books.google.dz/books?id=8WazDAAAQBAJ&pg=PT192&lpg=PT192&dq=%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86+%D9%88+%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9+pdf&source=bl&ots=7AyaTLnRV4&sig=IsvW3qlpxK1iz57mpjl5BukSdmA&hl=fr&sa=X&ved=0ahUKEwi76u_xtpLRAhXHvxQKHZN_C7U4ChDoAQg5MAY#v=onepage&q=%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9%20pdf&f=false)

[2] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (ط2، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998)،ص. (7.8)،أطلع عليه بتاريخ: 10\09\2016، الساعة: 12:30 الموقع:(http://www.1mbooks.com/2013/10/blog-post_4153.html)

[3] المرجع السابق، ص. 11

ذهب محمد السيد سليم إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي." [1]

بين محمد السيد سليم من خلال تعريفه هذا للسياسة الخارجية بأنها:

- تعتبر برنامج محدد يوضع بطريقة مقصودة؛ أي أنه ليس تفاعل غير مدروس أو جاء صدفة.
- يتم صنع القرار في السياسة الخارجية من قبل ممثلون رسميون للدول.
- يوضع مجموعة من البدائل خلال عملية صنع القرار في السياسة الخارجية حتى تحقق الأهداف.

من خلال التعاريف السابقة يستخلص التعريف الإجرائي التالي:

أن السياسة الخارجية هي عبارة عن أفعال و ردود أفعال للوحدات السياسية-الدول- في النسق الدولي، يضم أهداف يتم تحديدها و رسمها مسبقا بعد جمع المعلومات حول الموقف. توضع مجموعة من البدائل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف و لكن بشرط أن تكون الأهداف حسب إمكانيات الدولة. حيث تحاول الدولة من خلال سياستها الخارجية ؛ إما الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره.

[1] المرجع السابق، ص. 12

علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة لها :

1 - السياسة الخارجية و العلاقات الدولية :

قام جيمس برايس بوضع تعريف للعلاقات الدولية على أنها: "تلك التي تعني بالعلاقات بين الدول و الشعوب المختلفة".

كما عرفها كارل دويش بأنها : "... علاقة غير محددة الهوية و القائمة عبر حدود مختلفة الوحدات السياسية."

أما مارتان يعرف العلاقات الدولية بأنها:" مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو التي تحاول عبورها."[1]

كل هذه التعاريف تتفق في نقطة و هي؛ أن العلاقات الدولية هي علاقة بين الوحدات السياسية تعبر الحدود الجغرافية للدول، و بالتالي فالعلاقات الدولية قريبة من تعريف السياسة الخارجية. ففي السابق كانت كل من العلاقات الدولية و السياسة الخارجية تعتبران مترادفتان، كون أن فترة ما قبل الحرب العالمية كان من الصعب تحديد تعريف محدد و خاص لمختلف المصطلحات حيث كان هناك تداخل كبير بينها.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد ميدان العلاقات الدولية تطورا كبيرا، الأمر الذي دفع بالاعتماد على مبدأ التخصص في دراسة ظواهر هذا الحقل (السياسة الخارجية، التكامل و الاندماج...)، و بالتالي بدأت السياسة الخارجية تخرج عن دائرة العلاقات الدولية [2]، لتصبح أحد فروعها و مواضيعها الهامة ، و أصبحت مستقلة لها تعاريفها الخاصة و أسس تميزها عن باقي الحقول.

أوجه الاختلاف بين السياسة الخارجية و العلاقات الدولية يكمن في[3]:

- السياسية الخارجية تصنع داخل حدود الدولية و يتم توجيهها نحو العالم الخارجي. بينما العلاقات الدولية لا تصنع داخل حدود دول ؛ بل هي عبارة عن مجموعة من التفاعلات بين الوحدات السياسية -دولتين أو أكثر- تجري خارج حدودها.

[1] مبروك، غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار العلوم، 2007)، ص.ص. (12. 13).
[2] حسين بوقاره، **السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومه ، 2012)، ص.ص، (25. 26).

[3] جيمس، دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر عبد الحي وليد، (الكويت: مكتبة كاظمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات مجد ، 1985) ، ص.24 .

- العلاقات الدولية تأخذ التفاعل من زاوية شمولية، بينما السياسة الخارجية تأخذ التفاعل من زوايا متخصصة (المصلحة، و آراء الأطراف المشاركة في هذا التفاعل).

2 - السياسة الخارجية و مبدأ السياسة :

السيادة هي؛ أن تكون للدولة الاستقلالية التامة في تسيير شؤونها الداخلية و الخارجية [1] ؛ أي أن لا يتدخل أي طرف في إدارتها لأوضاعها الداخلي و الخارجية.

عرفها الأستاذ ليفير بأنها: "صفة في الدولية تمكنها من عدم الالتزام و التقيد إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون الدولي و طبقا ، و طبقا للهدف الجماعي الذي تأسست لتحقيقه"[2].

عرفت محكمة العدل الدولية سنة 1949 السيادة بأنها: "ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية و مطلقة، و أن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية."[3]

من خلال التعاريف السابقة فالسيادة هي:

- صفة ملزمة للدولة؛ أي أن الدولة التي لا تتمتع بالسيادة التامة فلا يعترف بها كدولة.
- أن تكون الدولة لها سيادة؛ يعني لا تقيد أو يتدخل في شؤونها و في تفاعلاتها، و لكن ضمن حدود العرف الدولي و القانون الدولي العام.
- أن تكون للدولة الحرية المطلقة في التصرف في إقليمها.

مما سبق يستنتج بأن السيادة هي؛ مبدأ ضروري حتى تصبح للدولة سياسة خارجية فاعلة و معترف بها. فالسياسة الخارجية للوحدة السياسية –الدولة- هي أن تسير شؤونها الخارجية باستقلالية تامة، و حتى تتمتع بالاستقلالية يجب أن تكون لها سيادة. بالتالي فالسيادة صفة ملزمة للسياسة الخارجية.

3 - السياسة الخارجية و الدبلوماسية :

حسبما جاء به مؤتمر فيينا لعام 1815 ؛ فالدبلوماسية هي تسيير للعلاقات السياسية ما بين الدول، و إدارة بكل ما يتعلق بها. كما تعني تنفيذ العلاقات الخارجية بين الدول.

---

[1] حسين بوقاره، مرجع سابق، ص. 20 .

[2] رابحي،لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية و مفهوم سيادة الدولة، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015)، ص. 213، أطلع عليه يوم: 05\02\2017، ساعة: 21:00، الموقع: (dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/7731/1/Rabhi.**pdf**)

[3] المرجع السابق، ص. 216

عرف شارل دي مارتينس الدبلوماسية على أنها: "... هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول..." كما جاء في تعريف فيليب كاييه: "الدبلوماسية ؛ هي الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي، لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل بالوسائل السلمية و خاصة من خلال المفاوضات."[1]

من خلال هذه التعاريف فالدبلوماسية مرتبطة بالسياسة الخارجية؛ كون الدبلوماسية تعد الوسيلة التي من خلالها تستطيع الدول تنفيذ سياستها الخارجية. تختلف نوع الدبلوماسية المتبعة من طرف الدول في تنفيذ سياستها الخارجية؛ ففي وقت السلم تتبع الوحدات السياسية-أي الدول- الدبلوماسية الاقتصادية في تسيير شؤونها الخارجية مع باقي الدول ، بينما في حالة التوتر ف ي العلاقات بين الدول تتوجه نحو الدب لوماسية القسرية العسكرية كأداة إكراه و الضغط.

4 - السياسة الخارجية و السياسة الدولية:

يعتبر هولستي السياسة الدولية؛ بأنها عمليات التفاعل بين دولتين أو أكثر ، و يؤكد على صفة الحكومية في هذا التفاعل.[2]

أما بينشلا يقول؛ بأن السياسة الدولية هي عبارة عن سلوك تسعى من خلاله الوحدات السياسية (كالدول) لتحقيق أهدافها، و هذه الدول تتفاعل مع بعضها البعض بشكل تنافسي و تعاوني في نسق سياسي تغيب فيه الضوابط المركزية.

تتوافق السياسة الدولية و السياسة الخارجية في كون كليهما:

- عملية تفاعل بين الدول؛ أي أن الدولة هي الوحيدة التي بإمكانها القيام بهذا التفاعل ، فالمنظمات الدولية أو منظمات المجتمع المدني لا يمكنها القيام بتنفيذ أو صنع السياسة الخارجية أو تحقيق السياسة الدولية.
- تسعى الدول من خلالهما تحقيق أهدافها و مصلحتها الوطنية.
- يعبران عن سلوك و أفعال و ردود الأفعال للدول في النسق الدولي؛ أي يتم تفاعل بين الدول في النسق الخارجي لها.

[1] محمود، عبد ربه، العجرمي ، **الدبلوماسية: النظرية و الممارسة** ، ([ب،ب،ن]: [ب،د،ن] ، 2011)، ص.ص، (7- 9)، متحصل عليه يوم: 13\10\2016، ساعة: 15:00،الموقع:

(site.iugaza.edu.ps/wmodallal/files/2010/02/الدبلوماسية-النظرية-والممارسة.pdf)

[2] السيد سليم (محمد) ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، (مصر: دار الفجر ، 2002)، ص. 4، أطلع عليه بتاريخ: 01\11\2016، الساعة: 12:30، الموقع: (http://www.ketabfm.com/2014/06/pdf_785.html)

أما الاختلاف بين السياسة الدولية و السياسة الخارجية؛ يكمن في أن هذه الأخيرة هي عمل أو نشاط لدولة واحدة اتجاه باقي الدول، بينما السياسة الدولية؛ فهي نشاط أو تفاعل لمجموعة من الدول نحو بعضها البعض.

5 - السياسة الخارجية و الإستراتيجية:

عرف ليدل ه ارت الإستراتيجية على أنها: "فن توزيع استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة." و ذهب كرازيلفكوف (ضابط سوفيتي) في تعريفه على أن: "الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة و تخضع لها، و خطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة" [1] .

أما مولتكه الإستراتيجية على أنها: " إجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب"[2].

تلتقي الإستراتيجية و السياسة الخارجية من خلال هذه التعاريف في:

- يتم التخطيط لهما مسبقا من أجل نجاح التنفيذ.
- كلاهما يوضع من أجل تحقيق أهداف الدولة .
- خلال عملية وضع الإستراتيجية أو صنع السياسة الخارجية يتم الأخذ بعين الاعتبار الوسائل المتاحة للدولة و إمكانياتها و الأهداف التي يجب تحقيقها.

بالتالي يستخلص بأن حتى يتم تحقيق أهداف السياسة الخارجية يجب وضع خطة إستراتيجية منظمة و مدروسة بشكل دقيق من خلال التوفيق بين الأهداف المرسومة و إمكانيات الدولة.

الفرق بين الإستراتيجية و السياسة الخارجية يكمن في؛ أن الإستراتيجية ما هي إلا خطة أو تصور يتم السير على أساسه من أجل تحقيق الأهداف، بينما السياسة.

[1] طويل نسيمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2010)، ص.ص، (21. 22)، اطلع عليه بتاريخ: 12\12\2016، ساعة: 22:00، الموقع: (https://issuu.com/miminanasriine/docs/ 9e271370222552)

[2] الإستراتيجية، عن الموسوعة المعرفية ويكيبيديا، أطلع عليها يوم: 30\11\2016، ساعة: 18:00، الموقع: (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9)

المطلب 2: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية

تعد عملية صنع السياسة الخارجية من بين العمليات المعقدة، حيث تتم هذه العملية وفق خطة و خطوات منظمة و ممنهجة، تبدأ بجمع المعلومات حول الموقف، و تنتهي بـاتخاذ القرار. في خضم هذه العملية يواجه صناع القرار في السياسة الخارجية مجموعة من العوامل و الظروف التي تقع خارج صلاحية و حركة صانع القرار و المؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم. إلا أن هذه العوامل و الظروف علامة لسلوكهم "[1] .

حسب سنايدر فإن العوامل لا يمكن لصانع القرار في السياسة الخارجية أن يتحكم فيها رغم إدراكه للتأثير الذي تحدثه بشكل مباشر في صنع القرار. و قد تتعارض مع بعض القرارات التي يتم اتخاذها و قد تؤدي في بعض الحالات بالدول إلى اتخاذ قرار غير عقلاني.

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية إلى:

1 - العوامل الداخلية؛ و تشمل:

- العامل الجغرافي و البشري
- العامل الاقتصادي
- العامل العسكري
- العامل المجتمعي

2 - العوامل الخارجية؛ و تشمل:

- بنية النظام الدولي
- المنظمات الدولية

[1] أحمد،النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن: دار زهران ، 2009)، ص.199

1 - العوامل الداخلية:

أ\ العامل الجغرافي و البشري:

- العامل الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي من بين أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، حيث أن بعض الدول كسبت قوة كبرى بفضل ظروفها الجغرافية. و لكن يوجد اختلاف بين الدول من حيث الموارد التي تحويها و حجمها و مساحتها، لكل منها تأثير مباشر أو غير مباشر على إتباع سياسة خارجية مستقلة. لكن يبقى ذلك نسبيا، كون لا توجد دولة تستطيع تحقيق اكتفاءها الذاتي من الموارد رغم قوتها و مكانتها الدولية. بالتالي تتوجه نحو الدخول و ربط علاقات مع باقي الدول، و نتيجة ذلك تلجأ الدول إلى الاعتماد المتبادل بينها، و منه تتشابك المصالح فتجد الدول نفسها مقيدة في اتخاذ قرار في موقف معين في مجال السياسة الخارجية[1].

مثال ذلك عدم امتلاك اليابان لموارد الطاقة اللازمة، و التي تحتاجها في صناعاتها، جعلها تدخل في علاقات مع دول جوارها الإقليمي. كذا مع دول الشرق الأوسط من أجل تأمين الطاقة (النفط). كنتيجة لتشابك مصالحها مع هذه الدول وجدت نفسها –اليابان- مجبرة على اتخاذ قرارات أو إحداث تغيير في سياستها الخارجية من اجل الحفاظ على العلاقات الودية مع هذه الدول. وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ الموقف الياباني إزاء الحرب الأمريكية على العراق، و الدعم الذي قدمته اليابان للعراق خلال هذه المرحلة، كون العراق يعد من بين الموردين الرئيسيين للطاقة لليابان.

يؤثر الموقع الجغرافي للدولة في تحديد مدى قوتها و استقلاليتها في صنع و تنفيذ سياستها الخارجية، فالدول الحبيسة و التي تملك منفذ بحري تجد نفسها رهينة توجهات الدول المجاورة لها، عكس الدول التي تحيط بها البحار، فهذه الأخيرة تنتهج سياسة خارجية أكثر استقلالية.

فقد ساعد الموقع الجغرافي لليابان على إتباع سياسة خارجية مستقلة و متنوعة، حسب أهدافها و مصالحها. كما ساعدها على بناء قيم المجتمع الياباني بعد إتباع سياسة العزلة عن العالم الخارجي في عهد حكم توكوغاوا. كما أن الدول التي تملك مساحة كبيرة لها تأثير على صنع سياستها الخارجية حيث تجد هذه الدول صعوبة في السيطرة على كل حدودها، و بالتالي تتوجه نحو العمل على تنظيم سياستها الداخلية من أجل الحفاظ على أمنها و استقرارها الداخلي، في المقابل لا تعطي للسياسة الخارجية أهمية. على عكس الدول

[1] لويد،جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر محمد ،بن أحمد مفتي، محمد، السيد سليم، (المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص. 244، أطلع عليه بتاريخ 2016\12\09، الساعة: 18:30، الموقع: http://download-pdf-books-4free.blogspot.com/2014/06/pdf_345.html)

التي تكون مساحتها صغيرة تستطيع بسهولة السيطرة على حدودها، و بالتالي الحفاظ على أمنها الداخلي فتتوجه نحو ربط علاقات مع باقي الدول و التركيز على السياسة الخارجية[1].

- العامل البشري:

يلعب العامل البشري دور مهم جدا في رسم و صنع السياسة الخارجية لأي دولة. المجتمع المثقف و الواعي يساعد صناع القرار في اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية العقلانية و التي تحقق مصالح الدول تعكس مدى وعي و المستوى العلمي و الثقافي و القيم التي يحملها صناع القرار. في المقابل فالدول التي ترتفع فيها نسبة الأمية الأمر الذي يجعل المجتمع أكثر هشاشة، و لا يملك القدرات و المهارات الكافية لصنع سياسة خارجية تحقق مصالح دولته. فالقيم التي يحملها المجتمع الياباني ساعد صناع القرار في اتخاذ قرارات حققت الكثير من الأهداف على المستوى الخارجي.

كما أن للتعداد السكاني تأثير على عملية صنع السياسة الخارجية، فقد أدى الانفجار الديمغرافي و النمو السريع لعدد السكان بعض الدول بإتباع سياسة خارجية توسعية ، من أجل تأمين الموارد الأساسية لسكانها[2].

ب\ العامل الاقتصادي :

بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط المنظومة الاشتراكية بسبب انهيار اقتصادها، أصبح للعامل الاقتصادي أهمية كبيرة. حيث تعد الموارد الموجودة في الدولة من أهم عوامل قوتها السياسة الداخلية و الخارجية مما يوفر لا نفوذ المجال الاقتصادي و السياسي خارج حدودها الإقليمية.

الدول القوية هي التي لها اقتصاد قوي و متقدم، و منه يساعدها على التأثير على النسق الدولي، و تكون سياستها الخارجية أكثر استقلالية. أما الدول الضعيفة و التي اقتصادياتها هشة ، و تعتمد على اقتصاد الريعي، لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي. قد تدخل في أزمات اقتصادية فتتوجه نحو بناء علاقات اقتصادية مع بعض الدول التي تملك اقتصاد قوي، و التي تفرض عليها شروط في مختلف المجالات و كذا تجبرها على إتباع سياسات معينة أو التراجع عن موقفها اتجاه بعض القضايا. مما يعل السياسة الخارجية للدول ذات الاقتصاد الضعيف مقيدة و مرهونة بالشروط التي تمليها الدول العظمى عليها، و إلا تهددها بأن تفرض عليها عقوبات اقتصادية (كالحصار الاقتصادي، الحظر، المقاطعة الاقتصادية ...) حيث أصبحت هذه الأخيرة أداة ضغط تمارسها الدول العظمى من أجل توجيه السياسات الخارجية للدول، بما يخدم مصالحها. هذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدول.

[1] المرجع السابق، ص. 245
[2] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص. 254

كما لعب العامل الاقتصادي دور مهم في جعل اليابان من بين القوى الدولية الفاعلة و المؤثرة، حيث بعد الحظر العسكري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان توجهت هذه الأخيرة نحو بناء اقتصادها و ربط علاقات اقتصادية مع باقي الدول، من أجل بسط نفوذها الاقتصادي لضمان هيمنتها و لتغطيت ضعفها العسكري[1].

ج\ العامل العسكري :

خلال فترة الحربين العالميتين الأولى و الثانية، كان للعامل العسكري دور فعال في صنع السياسة الخارجية للدول، حيث أن الدولة التي تملك قوة عسكرية و جيشها قوي تعد من الدول الكبرى، و بالتالي تكون مستقلة في صنع سياستها الخارجية و كذا تؤثر على السياسات الخارجية للدول الأخرى. هذا ما يلمس و يلاحظ في اليابان حيث امتلاكها لقوة عسكرية ضخمة و متقدمة و جيشا قويا خلال هذه الفترة ساعدها على التوسع في منطقة جنوب شرق آسيا، اتبعت اليابان سياسة خارجية استعمارية عسكرية.

أولى حروب اليابان كانت ضد الصين (1894 – 1895) و انتصر خلالها اليابان عليها. و تلتها حرب اليابان على روسيا (1904- 1905) و خرجت منها اليابان منتصرة على روسيا، هذا التقدم و القوة التي كسبتها اليابان مكانة دولية مهمة و أصبحت سياستها الخارجية أكثر استقلالية و لها تأثير في الحربين العالميتين الأولى و الثانية [2]. و لكن خلال فترة الحرب الباردة، و بعد قيام اليابان بالدخول في مواجهة عسكرية ضد الولايات المتحدة الأمريكية بالهجوم على ميناء بيرل هاربر التابع لأسطول الأمريكي، كانت بداية لنهاية القوة و الهيمنة العسكرية اليابانية. قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلالها بتفجير قنبلتين في مدينتي هيروشيما و ناكازاكي اليابانيتين، و احتلت اليابان و فرضت عليها دستور 1947 ؛ الذي بموجبه كبحت النزعة العسكرية اليابانية.

بقي العامل العسكري يلعب دورا مهما في صنع و توجيه السياسة الخارجية حتى في فترة ما بعد الحرب الباردة، رغم تراجعه أمام العامل الاقتصادي. فالدولة التي لها قوة عسكرية قوية و متطورة تضمن بها حماية أمنها و استقرارها الداخلي المر الذي يجعلها أكثر استقلالية في صنع سياستها الخارجية، عكس الدول التي تملك قوة عسكرية كافة لحماية حدودها الإقليمية و التي تتوجه نحو عقد اتفاقيات أمنية مع الدول الأخرى و

[1] المرجع السابق، ص. 209

[2] درويش (فوزي)، **اليابان الدولة الحديثة و الدور الأمريكي**، (ط3 ، مصر: مطابع غباشى، 1993)، ص.ص، (131. 132)، أطلع عليه يوم: 06\01\2017، الساعة: 21:00، الموقع:
http://www.booksstream.com/book/98/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86---%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%89.html

بالتالي فتدخل الدول في شؤونها الداخلية ينقص من سيادتها على إقليمها، و منه فصنع و اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية يكون مرهون بما تمليه لها الدول الوصية لحماية أمنها.

د\ العامل المجتمعي:

يتمثل العامل المجتمعي في مختلف الاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية للدول بشقها الرسمي و غير الرسمي. تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز محددات البيئة المجتمعية الداخلية الأكثر تأثيرا على صنع السياسة الخارجية[1] . تعد الشخصية الوطنية هي النمط الذي يشترك فيه أغلبية سكان الدولة، و لكن قد يكون هناك داخل دولة واحدة عدة أنواع من الشخصيات الوطنية. فالتنشئة الاجتماعية لها تأثير مهم على تبلور شخصية وطنية محددة للمجتمع[2] .

يتأثر صنع السياسة الخارجية بالشخصية الوطنية من خلال الأفكار و الثقافة التي يحملها صناع القرار في هذه الدولة، حيث أن هذه القيم تحدد شخصيتهم الوطنية فيدافعون عنها و يحاولوا إبرازها و العمل بها. هذا ما يظهر من خلال قراراتهم المتخذة في السياسة الخارجية التي تظهر ولاءهم لتلك الدولة[3].

كما تلعب القيم دورا كبيرا في التأثير على صنع السياسة الخارجية؛ حيث أن القيم التي يحملها المجتمع داخل دولة ما بناء على تصوراته كالحرية و المساواة و غيرها من التصورات.حسب هولستي تأتي نتاج للتنشئة السياسية و هي العملية التي تتأثر بظروف البيئة الاجتماعية و بطبيعة التوعية السياسية و المذاهب، و التجارب و الخبرات التي يكتسبها و يمر بها صانع القرار، هذا ما يتجلى خلال عملية صنعه للسياسة الخارجية لدولته[4]. فالقيم التي يحملها الرد الياباني و كذا شخصيته الوطنية، و ولائه التام و المطلق للحاكم – الإمبراطور- بصفة خاصة و للدولة عامة ساعد صناع القرار في اليابان في صنع سياستهم الخارجية بحرية و دون ضغط داخلي.

[1] حسين،بوقارة، مرجع سابق، ص. 89
[2] لويد،جانسن، مرجع سابق، ص. 54
[3] حسين،بوقارة، مرجع سابق، ص.ص، (89. 90)
[4] أحمد،النعيمي، مرجع سابق، ص.ص، (866- 268)

2 -العوامل الخارجية :

العوامل الخارجية تكمن في المؤثرات التي تفرزها البيئة الخارجية، و التي يكون لها تأثير مباشر و غير مباشر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية و منها:

أ\ بنية النظام الدولي: و هي البيئة التي تتفاعل فيها الوحدات السياسية، قد توسع أو تضيق من حرية التصرف في السياسة الخارجية للدول.

ففي النظام الدولي الثنائي القطبية تتقلص الحرية في صنع السياسة الخارجية؛ فقد ساد هذا النظام خلال فترة الحرب الباردة حيث قسم العالم إلى معسكر شرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي، و معسكر غربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وجدت الدول نفسها مضطرة إما للانضمام للمعسكر الشرقي أو الغربي ، أين تقوم هذين لأخيرين بضمان حماية حلفائها من العدو في المقابل تتنازل هذه الدول المنظمة لأحد المعسكرين عن سيادتها لصالح المركز المسيطر، بالتالي تفقد سيادتها في التصرف في سياستها الخارجية.

في ظل النظام الأحادي القطبية؛ تكاد تنعدم الحرية في صنع السياسة الخارجية للدول، حيث تكون كل دول العالم تابعة لمركز واحد، و الذي يقوم بتوجيه السياسات الخارجية للدول بما يخدم مصالحه (أي مصالح الدولة المركز).

أما في النظام المتعدد الأقطاب، فتتسع حرية صنع السياسة الخارجية، حيث تتعدد القوى الفاعلة و المؤثرة في النسق الدولي و منه تكون الدول أكثر استقلالية وتتحرر من التبعية لمركز واحد[1]. أصبحت اليابان و بفضل بروز هذا النظام الدولي سياستها الخارجية أكثر استقلالية عن السياسة الخارجية الأمريكية ، بعد أن برزت كقوة صاعدة لها من المقومات ما يؤهلها الى صنع سياستها الخارجية بما يتوافق و مصالحها و توجهاتها.

ب\ المنظمات الدولية و الإقليمية: برز تأثير المنظمات الدولية و الإقليمية على صنع السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ساعدت هذه المنظمات على تطوير و تعزيز النشاط الدبلوماسي للدول، و كذا للتنسيق بينهم في اتخاذ قرارات موحدة اتجاه القضايا الدولية من خلال إتباع و انتهاج سياسات معينة و محددة في ميثاق تأسيسها[2]. هذا ما برز في الدور المهم الذي لعبته الأمم المتحدة في توحيد الجهود الدولية في حل العديد من القضايا الدولية. و لكن الدول المنظمة لهذه المنظمات الدولية و الإقليمية تكون مجبورة على تسيير

[1] حسين،بوقارة، مرجع سابق، ص. 93
[2] أحمد،النعيمي، مرجع سابق، ص. 337

وفق لما تمليه عليها هذه المنظمات، و لما جاء في ميثاقها و منه تصبح سياستها الخارجية مقيدة و لا يمكنها التصرف فيها بحرية.

كما تقوم بعض الدول خاصة الدول العظمى، و التي لها نفوذ كبير في هذه المنظمات بتنفيذ سياستها الخارجية بواسطة هذه المنظمات، فحق VITO الذي تملكه الدول العظمى في منظمة الأمم المتحدة. قامت باستخدامه في توجيه السياسات الخارجية للدول في العديد من القضايا و النزاعات الدولية و استخدامه كورقة ضغط على باقي الدول لتتخذ قرارات تخدم مصالح القوى العظمى. فاليابان اليوم تسعى إلى اكتساب مقعد دائم في مجلس الأمن التابع لأمم المتحدة من أجل أن تصبح لها تأثير في القضايا الدولية و تتمكن من التدخل عسكريا لحل النزاعات.

المطلب 3: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية اليابانية

توجد العديد من النظريات التي حاولت تفسير السياسة الخارجية للدول، حيث تناولت كل نظرية زاوية محددة، فسرت من خلالها سلوك الدول الخارجي. في هذا المطلب سيتم التطرق الى النظريات المفسرة للسياسة الخارجية اليابانية و هي:

- نظرية صنع القرار
- نظرية الفاعل العقلاني
- نظرية الدور

نظرية صنع القرار:

تعرف عملية صنع القرار بأنها: "عملية من وظائف هيئة معينة و يشكل سلوك أو حركة النظام طبقا لهذه الوظيفة"[1]. فحسب هذا التعريف فإن عملية صنع القرار تختص به جهات رسمية مخول لها دستور البت في هذا المجال، حيث يتحدد سلوكها من خلال هذه العملية.

بالتالي فصنع القرار في السياسة الخارجية يعتمد على الأفعال و ردود الأفعال و الإجراءات و التفاعلات بين الهيئات السياسية للدولة [2]. و منه فصنع القرار في السياسة الخارجية هو نتاج للتفاعل الحاصل بين مجموعة من المؤسسات و البيروقراطيات داخل الدولة.

عرف جوزيف فرنكل صناعة القرار على أنها: " أن صناعة القرار يتضمن نهاية مسار لفعل يقوم به شخص أو مجموعة أشخاص، أين يختارون بديل من بين عدة بدائل متاحة بطريقة منهجية و عملية و موضوعية تتوافق مع الأهداف و قيم الجماعة و التي تنتج في الأخير من السلطة المسؤولة و المخول لها اتخاذ القرار و التي تحدد الاتجاه الأخير للقرار"[3]. و منه فصناعة القرار حسب هذا التعريف هي عمل منسق بين مجموعة من الأفراد أو فرد، يتم خلال هذه العملية وضع مجموعة من البدائل أين يقوم باختيار من بينها البديل الأقرب إلى تحقيق الأهداف، حيث تكون البدائل المطروحة موضوعة بطريقة ممنهجة و علمية تتوافق و الأهداف المراد تحقيقها.

ترتكز نظرية صنع القرار في تحليل السياسة الخارجية على العوامل المؤثرة و دوافع صنع القرار، و المراحل التي يمر بها صناع القرار، و منه فهي تقوم بدراسة الدولة و تحديد صناع القرار الرسميين الذين هم مسؤولين عن اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية[4].

---

[1] جيمس،دورتي، مرجع سابق، ص. 315

[2] Richard,C .Snyder, and athers, "Descision making and decision makers", p. 199, day: 13/12/2016, hour: 20:16, cite: (https://www.acsu.buffalo.edu/~fczagare/.../SnyderBruckSapin.PDF)

[3] رياض، حمدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في اتخاذ الأوروبي، (رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية، 2012)، ص. 27 ، متحصل عليه يوم: 20\12\2016، الساعة: 18:00، الموقع: (bu.umc.edu.dz/theses/sc-politiques/AHAM3835.pdf)

[4] طارق علي جماز، "العلاقات الدولية"، عن الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، كلية القانون و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، دراسات عليا، [ب.س.ن]، ص. 54

حسب سنايدر؛ فإن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية مرتبط ب[1] :

- كفاءة صانع القرار في تحقيق هدف الوحدة السياسية التي يعمل فيها .
- دراسة أي صناعة قرار في أي دولة يتكيف و يتأثر بالنظام القائم فيها.
- مدى فهم الأفراد المسؤولين عن عملية صنع القرار للموقف و التوجهات و الإيديولوجيات السائدة فيهم.

يركز سنايدر في دراسته لعملية صنع القرار على الدوافع التي تحفز صناع القرار في الوحدات السياسية، للتوجه نحو صنع القرار اتجاه موقف معين. يشير إلى أن هناك نمطين أو شكلين من الدوافع:

- أما الدافع الأول؛ سماه بالدافع من أجل « In order to »
- أما الدافع الثاني؛ فسماه الدافع بسبب « Because of »

"الدافع من أجل" يقصد به أن صانع القرار اختاره لقرار معين؛ هو نتيجة لوعي و لتحقيق هدف محدد.أما "الدوافع بسبب"؛ أي أن صانع القرار يتصرف بطرقة غير واعية[2].

نموذج سنايدر في صناعة القرار في السياسة الخارجية:

اعتمد سنايدر في تحليله للسياسة الخارجية للدول بتحليل على مستوى الدولة، حيث اعتبر بأن الدولة هيا لفاعل الوحيد و الأساسي في العلاقات الدولية. شمل الإطار النظري لسنايدر في تفسيره للسياسة الخارجية ما يلي[3] :

1 -المحيط الخارجي : يعني هنا بالمحيط الخارجي كل المؤثرات الخارجية ، و التي تكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على عملية صنع السياسة الخارجية؛ و يشمل:

- ✓ أفعال و ردود الأفعال للقوى الدولية الأخرى .
- ✓ المعتقدات و الإيديولوجيات التي تحملها كل المجتمعات و ثقافتهم.

و قد اعتبر هذه العوامل بأنها غير ثابتة، و تتغير حسب الأوضاع الدولية السائدة و كذا حسب طبيعة النظام الدولي (ثنائي أو أحادي أو متعدد الأقطاب). يجب على صناع القرار إدراكها خلال عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، كما يجب عليه التكيف معها.

[1] جيمس، دورتي، روبرت، بالستغراف، مرجع سابق، ص.ص. (317 . 318)
[2] المرجع السابق
[3] رياض، حمدوش، مرجع سابق، ص.ص، (30. 31)

2 -المحيط الداخلي: و تشمل المحيط الداخلي كل العوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار في السياسة الخارجية؛ كطبيعة السياسة الداخلية للدولة و الايديولوجيا السائدة، و الثقافات و التباين الموجود فيها، الرأي العام، علاقة السلطة بالمجتمع...

كل هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر في عملية صنع القرار، على صانع القرار دراسة و التطلع إلى بيئته الداخلية حتى لا يواجه ضغط في حالة اتخاذ قرار في السياسة الخارجية ، و لضمان الاستقرار الداخلي للدولة.

3 -البنية الاجتماعية و السلوكية : اعتبر سنايدر أن هذه البنية مستقلة عن البيئة الداخلية، و هذا راجع للأهمية الكبيرة التي تلعبها في صناعة القرار في السياسة الخارجية؛ و تشمل:

- القيم السائدة في المجتمع .
- طريقة تحديد أدوار كل طرف في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.
- وظائف الأطراف الاجتماعية كمنظمات المجتمع المدني.
- طريقة التعليم السائدة في الدولة، و التي تعكس تكوين صناع القرار.
- التنشئة السياسية و الاجتماعية و الثقافية للرأي العام.

بعد نهاية الحرب الباردة و تغير في بنية النظام الدولي، و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على النظام الدولي. تغيرت العديد من الأوضاع التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة، فالدول التي كانت حليفة الإتحاد السوفيتي وجدت نفسها في فراغ مما دفعها للتوجه نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ و من بين هذه الدول الصين و معظم دول شرق آسيا. الأمر الذي جعل صناع القرار في اليابان يسارعون في تغيير سياستها الخارجية نحو هذه الدول؛ من سياسة خارجية عدائية إلى سياسة خارجية أكثر مرونة. كما عملت من خلال سياستها الخارجية على إقامة علاقات اقتصادية و تجارية مع دول جوارها الإقليمي، من أجل تحقيق هدفها الرئيسي و هو بلوغ الدور الريادي الإقليمي و منه إلى الدور الريادي العالمي.

كما أن البيئة الداخلية اليابانية ساعدت صناع القرار على التكيف مع الأوضاع الدولية، نظرا لطبيعة النظام الياباني و هو حكم إمبراطوري دستوري يقوم على الحرية و الديمقراطية و المساواة بين جميع أفراد المجتمع مهما كان عرقه أو دينه أو إيديولوجيته، مما كسب صانع القرار في اليابان التأييد الداخلي ساعده على رسم و صنع القرار في السياسة الخارجية بطريقة تضمن تحقيق أهداف الدولة.

كما لعبت البنية الاجتماعية و السلوكية دور مهم و بارز في صناعة القرار، حيث أن القيم التي يتسم بها المجتمع الياباني و التي تتميز عن غيره من المجتمعات، و ولائهم التام للحاكم و التوزيع الرشيد للمهام و كذا طريقة التعليم السائدة في اليابان ، و التي ساعدت على تنشئة المجتمع الياباني بطريقة سليمة.

نظرية الفاعل العقلانى :

استخدمت هذه النظرية من قبل مؤرخو الدبلوماسية في وصف تفاعلات السياسة الخارجية للدول، و التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها [1]. إن جميع الدول خلال عملية تفاعلها مع باقي الوحدات السياسية مادامت تحقق أهدافها فهي تتصرف بشكل عقلاني[2].

تقوم نظرية الفاعل العقلاني على مجموعة من الافتراضات[3] :

- أن السياسة الخارجية ؛ هي عبارة عن مجموعة من القرارات المتسلسلة تنجم عن أطراف مسؤولة و مخول لها البت في هذا المجال و هم صناع القرار.
- السياسة الخارجية هي قرارات تأتي و تنبثق من قواعد الوحدة السياسية –الدولة- و مدروسة، و ليست رد فعل نتيجة لاستجابة خارجية.
- تفسر سلوك الفرد أو الجماعة الذين يقوم التفاعل بينهم في صنع السياسة الخارجية.

من خلال هذه الافتراضات فإن نظرية الفاعل العقلاني تفسر السياسة الخارجية على أ نها؛ قرار يتم صناعته من قبل مختصين و هم صناع القرار في الدولة، هذه القرارات لا يتم الحسم فيها بشكل عشوائي أو تأتي نتيجة لرد فعل خارجي، و إنما قرارات الوحدة السياسية تأتي بعد دراسة عقلانية للموقف وفقا لقواعد و أسس التي تقوم عليها الدولة و بالتالي كل القرارات التي يتم اتخاذها تكون رشيدة و عقلانية مادامت تحقق مصلحة الدولة.

كما ركزت هذه النظرية على دراسة سلوك الأفراد و الجماعات المسؤولة عن صنع القرار في السياسة الخارجية على اعتبار أن هذه الأخيرة تعكس سلوك الأفراد أيضا ماداموا هم من يتخذون القرار كون الفرد لا يستطيع الابتعاد عن إيديولوجيته و ثقافته و منه دراسة شخصية صانع تساعد على التنبؤ بسلوك الدولة في موقف معين.

[1] لويد،جونسن، مرجع سابق، ص. 6
[2] عامر، مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008) ، ص. 133
[3] رياض، حمدوش، مرجع سابق، ص. 43

نموذج غراهام آليسون في تفسير السياسة الخارجية :

هو نموذج الفاعل العقلاني، حيث يرى أليسون بأن هذا النموذج يفسر السياسة الخارجية و أسباب اتخاذ القرار فيها. يعتبر أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، و يرى بأن بإمكان الدولة أ ن تتخذ القرار العقلاني الذي يحقق أهدافها من خلال[1] :

1 - تحديد الأهداف المرجوة من السياسة الخارجية؛ حيث أنه يجب على الدولة أن تحدد أهدافها مسبقا قبل اتخاذ أي قرار ة ترتيب الأهداف حسب الأولوية و الأهمية.
2 - وضع الوسائل التي يتم من خلالها تحقيق كل هدف.
3 - تقسيم الوسائل بين الوسائل الدبلوماسية، السياسية، الاقتصادية، العسكرية.
4 - أخذ في عين الاعتبار خلال عملية اختيار الوسيلة التي يتم تنفيذ السياسة الخارجية سلوك الأطراف الأخرى و وضع احتمالات لردود أفعال كل اللاعبين.

المنطلق الرئيسي للسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة هو الحسابات العقلانية من خلال توجهها من سياسة خارجية عسكرية و التوجه نحو الاقتصاد كأداة لتوجيه سياستها الخارجية، ما جعلها تحقق أهدافها. و تأخذ المكانة الدولية المتقدمة و قلبت موازين القوى الدولية و غيرت ثقل و تركيز القوة العالمية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ.

[1] المرجع السابق، ص.ص، (32. 33)

نظرية الدور :

يعرف الدور بأنه: "مجموعة توقعات تخص مكانة نسقية بنائية يشغلها الفرد، أو أنه سلوك يعكس متطلبات المكانة التي يشغلها الفرد". كما يعرف على أنه: "أنماط السلوك و مجموعات الموقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي. و يتميز الدور غالبا عن الوضع (status) بحيث يصف المواقف الاجتماعية النسبية في حين يصف الأول أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف..."[1]

عرف تالكوت بارسوتر (Parsons talcott) الدور بأنه: "يمثل قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، و مندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم التي تحكم هذا التفاعل مع دور أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكيات المتكاملة."[2]

فالوحدة السياسية تسعى لتوضيح الدور الذي تؤديه في النسق الدولي؛ و ذلك من خلال:

- أن تحدد كل وحدة ذاتها و طبيعة موقفها في النسق الدولي.
- أن تحدد الوظيفة التي تتبناها الدولة في هذا النسق الدولي و بشكل مستمر.
- بيان العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة.

و من أجل تحديد الدور الذي تلعبه الدولة؛ يجب:

1 -مرحلة استكشاف الموقف: أي فهم و تحليل الموقف الذي قامت فيه الدولة محل الدراسة بدور مهم.

2 -مرحلة تحديد الدور: و يتم فيها تحديد الدور الذي قامت به الدولة وفقا لتوجهاتها التي من خلالها ترسم سياستها الخارجية.

3 -مرحلة التكيف للدور: و يتم فيها دراسة تكيف الدور مع المتغيرات المحيطة بالبيئة المؤثرة على الدولة الصانعة للقرار.

---

[1] عامر،مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومه، 2010)، ص.234.

[2] حجاب،عبد الله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج (1979 – 2011)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية الإعلام و العلوم السياسية، تخصص دراسات آسيوية، 2012)، ص. 25، متحصل عليه يوم: 01\11\2016، ساعة: 20:00، الموقع: biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/11644/1/HADJAB_ABDELLAH.PDF.pdf

يستخلص من هذه المراحل أن نظرية الدور حاولت الدمج بين البيئة العملية و مدى إدراك صانع القرار للموقف[1].

من جهة أخرى يرى كل من شارلز كيجلي و أوجين و ويتكوف؛ بأن المراكز التي يشغلها صناع القرار في السياسة الخارجية هي من تحدد و توجه اتجاهاتهم، هذا لا يلغي دور الفرد و أهميته و لكن يعتبرون بأن أدوار المؤسسات هي من تسوغ سلوكهم و بالتالي فإن صناع القرار في المجال السياسي يجدون أنفسهم بطريقة أو بأخرى يفكرون و يتصرفون وفقا لما تمليه المؤسسة أو المكانة التي يشغلونها ، و منه فسلوكهم يكون بنفس سلوك الأفراد الذين كانوا يتولون هذه المناصب سابقا[2].

فحسب هذا التوجه فإن نظرية الدور تفسر سلوك الدولة الخارجي على أنه نتاج لتفاعل أدوار المؤسسات التي تسير وفق منهج و قواعد قانونية محددة على إثرها يتحدد سلوك الأفراد الذين يشغلون هذه المؤسسات بعيدا عن توجهاته و إيديولوجيته ، حتى تتوحد مواقف السياسة الخارجية للدولة.

يلاحظ أن هذا الطرح ألزم بأن الدولة دائما تتبع دور واحد و محدد في سياستها الخارجية مهما تغير الأفراد. لكن لا يمكن لدولة واحدة أن تبقى تلعب دور واحد دون تغيير، قد تدفعها بعض المتغيرات سواء كانت داخلية أو خارجية في تغيير سياستها الخارجية طبقا لما تمليه هذه التحولات، كما قد يصل للحكم صانع قرار يحمل شخصية كاريزمية يغير من دور الدولة.

في تطبيق نظرية الدور على تحليل السياسة الخارجية اليابانية؛ يلاحظ أن خلال فترة الحرب العالمية الثانية حاولت اليابان إعادة مجد قوتها و كسب المكانة الدولية ، من خلال لعب دور المورد الرئيسي للحلفاء مما ساعدها على إنعاش اقتصادها، و الوصول إلى المكانة الدولية ال متميزة، و أصبحت الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية و باقي الحلفاء. و في فترة الحرب الباردة، حاولت اليابان الوصول إلى الدور الريادي الإقليمي من خلال السعي نحو منع أي تدخل غربي و بسط نفوذها في منطقة شرق آسيا، حيث قامت بضرب ميناء بيرل هاربل للقضاء على الهيمنة الأمريكية في هذا الإقليم.

أما في فترة ما بعد الحرب الباردة و بعد حظر التطور العسكري الياباني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، عملت اليابان على التوجه إلى الدبلوماسية الاقتصادية لكسب ثقة الدول، و محو الماضي الياباني العسكري الاستعماري و إرجاع مكانة اليابان الدولية. و قد نجحت في ذلك و أصبحت أكبر قوة اقتصادية

[1] المرجع السابق، ص. 29
[2] عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، مرجع سابق، ص.ص، (53. 54)

عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة بعد ربط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي . و تعد اليابان حاليا من بين الفواعل الدولية المؤثرة في الساحة الدولية ، و منه يستنتج بأن اليابان قامت بالتكيف وفقا للمتغيرات الدولية، من خلال لعب أدوار تتواءم و الأوضاع الدولية و الإقليمية لكل فترة زمنية.

المطلب 4: السياسة الخارجية: بين التغير و الاستمرارية

الاستمرارية تعني محاولة إحداث توازن أينما تمت القدرة على مواجهة التحديات و ردود الأفعال و الأحداث المفاجئة، من خلال آليات للتوازن تضمن مراقبة البيئة الداخلية و الخارجية. فللاستمرارية هنا لا تنفي وجود تغيرات و إنما محاولة الحفاظ على الوضع القائم في ظل بيئة متغيرة باستمرار، و بالتالي الاستمرارية و التغير صفتان متلازمتان في العلاقات الدولية بصفة عامة و في السياسة الخارجية بصفة خاصة. فاليابان على وجه المثال لا يعتبرون الزمن يسير بشكل خطي، و إنما يرونه يسير وفق شكل افتراضي و أن الزمن دوري في كل مرة يعاد التشكل من جديد[1].

طابع التغير و الاستمرارية يعد من السمات الرئيسية في مجال السياسة الخارجية، يميز تشارلز هيرمان بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية[2] :

1 - التغير ألتكيفي: هنا السياسة الخارجية لدولة ما يتغير موقفها أو اهتمامها في قضية ما، بعد ما كانت مسألة حيوية و مهمة نتيجة لبعض التغيرات الحاصلة على المستوى الداخلي أو الخارجي مع استمرار البقاء في أدواتها و أهدافها.
2 - التغير البرنامجي : هذا التغير يشمل التغير في أدوات و وسائل السياسة الخارجية، و لكن تستقر و تبقى مستمرة في تحقيق نفس الأهداف.
3 - التغير في الأهداف : يعني أحداث تغير في أهداف السياسة الخارجية، و هذا التغير غير مرتبط بتغير الأدوات بل قد يكون بسبب تغير وجهات نظر أو الضغوطات الخارجية أو للسعي نحو تعظيم المصلحة الوطنية.
4 - التغير في توجهات السياسة الخارجية: هذا التغير يشمل التغير في الأهداف و الإستراتيجيات و الأدوات، و يعد من التغيرات الأكثر تطرفا حيث بتغير التوجه العام للسياسة الخارجية.

يجدر الإشارة إلى أن التغير في السياسة الخارجية لأي دولة لا يكون بشكل مفاجئ، و إنما يأتي بطريقة تدريجية في مدة زمنية طويلة و ليست قصيرة، حيث تتوجه الدول نحو التغيير المحدود و يكون يحس فقط الجوانب الهامشية و غير رئيسية مع الاستمرارية في الحفاظ على الأبعاد الرئيسية في السياسة الخارجية عن

[1] ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008)، ص.ص، (34. 35)، متحصل عليه بتاريخ: 2016\12\12، ساعة: 22:00، الموقع:(bu.umc.edu.dz/theses/sc-politiques/AREB2370.**pdf**)

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص. 100

طريق انتهاج سلوكيات و القيام بتكتيكات محدودة و صغيرة تختلف عن السلوكيات السابقة و عبر فترة من الزمن، هذه التغيرات التدريجية تتراكم إلى أن تصل الوحدة السياسية إلى التغير الشامل في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: دراسة في معطيات القوة اليابانية

تعود أهمية دراسة معطيات القوة اليابانية الى معرفة العوامل التي ساعدت التي عرقلت اليابان في عملية صنع و تنفيذ سياستها الخارجية. و منه سيتناول المبحث العناصر التالي:

المطلب 01: معطيات القوة الجغرافية و البشرية لليابان

المطلب 02: معطيات القوة الاقتصادية لليابان

المطلب 03: معطيات القوة التكنولوجية و العسكرية لليابان

المطلب 01: معطيات القوة الجغرافية و البشرية لليابان

العامل الجغرافي و البشري من بين العوامل التي دفعت باليابان إلى رسم معالم قوتها الداخلية، و كذا الخارجية من خلال لعب دور إقليمي و دولي مهم و فعال. فالموقع الجيواستراتيجي الذي تمتاز به اليابان دفعها نحو إعادة تجديد قوتها في كل مرحلة، كما ساعدها في عهد توكوغاوا من خلال سياسة العزلة التي اتبعها. كما أن طبيعة الفرد الياباني المتميزة و الفريدة من نوعها و الثقافة التي يحملها كانت مساعدة على بناء القوة اليابانية داخليا و خارجيا.

1 - معطيات القوة الجغرافية لليابان :

تقع اليابان بين المحيط الهادئ و بحر اليابان. أطلق عليها الصينيون اسم أرض المشرق؛ و يقصد بها منبع الشمس و هذا لوقوعها في أقصى شرق العالم. تتكون اليابان من 47 محافظة، قسمت على أساس خلفية جغرافية و تاريخية إلى ثماني مناطق، كل منها لهجتها الخاصة و عاداتها و تراثها التقليدي[1]. توضح الخريطة (1) الموقع الجغرافي لليابان في إقليم جنوب شرق آسيا :

خريطة (1) الموقع الجغرافي لليابان

المصدر:

http://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86

[1] اليابان، عن الموسوعة المعرفية ويكيبيديا، أطلع عليه يوم: 26\12\2016، ساعة: 12:00، الموقع: (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86)

مساحة اليابان تقدر ب 3777930 كلم^2 ، أكبر من كوريا الجنوبية بأربع مرات و تايوان بمرتين، لكنها الأصغر مساحة مقارنة بباقي الدول الآسيوية، كونها عبارة عن أرخبيل يربط بين مجموعة من الجزر. و تعد اليابان من بين الدول التي تخلو تقريبا من الموارد الطبيعية، المورد الطبيعي الأول و الأهم الذي تملكه اليابان هو المياه، حيث تأتي في موسمين لأمطار حيث يتجاوز متوسط هطول الأمطار السنوي حوالي 1500 ملم[1]. كما أن اليابان تعاني من الكوارث الطبيعية؛ كالأعاصير و الانفجارات البركانية و الزلازل، أدت إلى خسائر مادية و بشرية كبيرة لليابان. في عام 1995، وقع زلزال في مدينة كوبي اليابانية أدت إلى موت حوالي 6500 فرد ياباني. و في عام 2011 شهدت اليابان أكبر زلزال قدر ب 9 درجات في سلم رشتر في السواحل الشمالية الشرقية للبلاد، و قد قتل ما يقارب 18 ألف ياباني.

كما تقع اليابان في منطقة حزام النار المعروفة عالميا، حيث تنشط فيها 110 بركان، ما يعادل 7% من البراكين العالمية توجد في اليابان. وقوعها في هذا الموقع جعلها عرضة لخطر هذه الكارثة[2]. التي تكبد اليابان سنويا خسائر ضخمة مادية و بشرية. فاليابان من أكثر الدول عرضة للزلازل، أدت هذه الأخيرة في العديد من المرات إلى دمار العديد من المدن اليابانية بشكل كامل الأمر الذي تمخض عنه خسائر اقتصادية، كذلك نتيجة لدمار البنى التحتية و المؤسسات الصناعية التجارية و الاقتصادية في اليابان، و على الرغم من قيامها بتطوير أجهزة التنبؤ لهذه الكوارث إلا أنها لازالت تعاني من تبعاتها.

بالنسبة للأراضي اليابانية؛ فـ 73% منها عبارة عن غابات جبلية غير صالحة لاستخدام الزراعي أو الصناعي أو السكن[3]، و باقي الأراضي استغلت للسكن و بناء المصانع و المؤسسات الإنتاجية، و لكن لم يتم الزراعة فيها كونها تربة خطيرة غير صالحة للزراعة و ذلك راجع للقنبلتين الذريتين التي تم تدميرهما في هيروشيما و ناكازاكي؛ فاختلاط التربة و الهواء و المياه بالأشعة النووية لهذه القنبلتين تلوثت و أصبح من الخطر استغلالها للزراعة، لأن محاصيلها ستؤدي حتما إلى الموت. لا تزال تعاني اليابان من تداعيات هذه القنبلتين إلى يومنا هذا.

[1] Jean arie,Bouissou**, Géopolitique du japon ,** France : presses universeitaires de France , 2014. p.p (12. 13)

[2] دنيا خدمة، "الكوارث الطبيعية تكبد اليابان خسائر فادحة"، جريدة الحياة، (يومية سعودية)، [2014\10\06]، أطلع عليه يوم: 2017\01\29، ساعة: 19:00، الموقع:
(http://www.alhayat.com/Articles/4907756/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%AD%D8%A9)

[3] اليابان، عن الموسوعة المعرفية ويكيبيديا، مرجع سابق

انطلاقا مما سبق يستخلص؛ أن موقع اليابان أكسبها أهمية كبيرة و ساعدها في بناء قوتها، و بالتالي فالأهمية لجغرافية لوقع اليابان تكمن في:

- كونها أرخبيل واقع بين المحيط الهادئ و بحر اليابان ساعدها في إعادة هيكلة قوتها و نظامها. كما ساعدها في بناء قيم و ثقافة مجتمعية منظمة و موحدة بين كل اليابانيين.
- بعدها عن باقي دول جوارها الإقليمي (الصين، الكوريتين، روسيا...) جعلها أقل الدول عرضة للغزو الخارجي.
- تموقعها بين المحيط الهادئ و بحر اليابان جعل نشاطها الملاحي مكثف، و تحكمها في الكثير من الممرات المائية ساعدها في تطوير و تنمية اقتصادها، و ربط علاقات تجارية مع باقي دول العالم.

2 - معطيات القوة البشرية لليابان:

المجتمع الياباني له خصوصية فريدة من نوعه ا، إذ يمثلون وحدة متجانسة رغم الانقسام الطبقي و اللغوي و الديني و العرقي، حيث أن كل اليابانيين يولون ولاءهم لإمبراطور الذي يعتبرونه أبا لجميع اليابانيين كونه ينتمي للسلالة الإلهي –حسب معتقداتهم-[1].

يبلغ عدد سكان اليابان حوالي 127110047 نسمة و هذا حسب إحصائيات سنة 2015، بكثافة سكانية تقدر بـ 336 ن\كلم[2] . نسبة النمو الديمغرافي في اليابان بطيئة حيث يقدر عدد المواليد في السنة بنسبة 1,42%، و بالتالي تعد اليابان دولة عجوز لارتفاع نسبة الشيخوخة فيها مقارنة بعدد الشباب [2]. ميزت الشعب الياباني أنه يحمل قيم الجماعية؛ أي أنه يعتبر أن لا يمكن تحقيق أهدافه إلا من خلال العمل الجماعي، فحسب اليابانيين فإن الفرد لا يمكنه تحقيق القيم بنفسه. هذا ما يلاحظ حتى في نظامهم السياسي، حيث يعتبرون الإمبراطور هو أعلى مستوى في الدولة و باقي الشعب الياباني أبناؤه، و بالتالي يكونون أسرة موحدة تعمل من أجل تحقيق أهداف الدولة و مصلحتها.

عمل الشعب الياباني على هذه القيم الجماعية حتى و بعد دخولها في النظام الليبرالي الاقتصادي الرأسمالي، هذا الأخير الذي ينطلق من مبدأ حرية الفرد و إعلاء دور الفرد على الجماعة [3]، من خلال سعيها نحو التكيف مع المتغيرات الجديدة للحفاظ على التراث الثقافي و ألقيمي الياباني، و الذي يحمل مبدأ الجماعة حيث يعتبرون بأن لا حياة للفرد دون الجماعة، و منه يجب على كل فرد ياباني أن ينتمي إلى جماعة معينة يعمل ضمنها تضمن له سير حياته و تحقيق أهدافه.

في ظل عصر العولمة؛ و التي جعلت من العالم قرية صغيرة واحدة حاولت أن توحد القيم و الثقافات لجعل كل الشعوب مجتمع يحمل نفس القيم و الثقافة و الرقي بالمجتمعات نحو التقدم، و كنتيجة لذلك قامت اليابان بالسير نحو التقدم و التأقلم مع القيم الغربية و لكن مع المحافظة على القيم التقليدية المجتمعية التي يحملها الشعب الياباني[4]. و تعد اليابان من بين الدول القليلة التي استطاعت التوفيق بين الثقافة الغربية و الثقافة و القيم اليابانية؛ أين عملت على تعليم أفرادها الأفكار و الابتكارات الغربية حتى تحمل بلادها نحو التقدم و

[1] وليم،اشعيا عوديشو، النظام السياسي و السياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، (شهادة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السساسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك، كلية القانون و السياسة، 2008)، ص. 21، متحصل عليه يوم 12\11\2016، ساعة: 20:00، الموقع: (elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU4616.pdf)

[2] معلومات عامة عن اليابان، عن بوابتك الى اليابن، أطلع عليه بتاريخ : 02\01\2017، ساعة: 17:00، الموقع: (http://www.nippon.com/ar/features/h10001)

[3] أحمد، بهى الدين قنديل، "الثقافة السياسية اليابانية"، في مركز الدراسات الآسيوية، العدد 30، (فبراير 2000)، ص،ص. (12. 13)

[4] هدى، ميتكس، **القيم الآسيوية**، (مصر: مركز الدراسات الآسيوية، 2007)، ص.39.

السير في عجلة الرقي للوصول إلى المنافسة الدولية على المكانة العالمية التي تطمح الوصول إليها ، لكن قامت بإعادة تشكيل هذه العناصر الغربية بما يتواءم و القيم الثقافية اليابانية المحلية [1]. لكن في المقابل قبل إدخال الثقافة الغربية على المجتمع الياباني عملت على ترسيخ القيم الأساسية اليابانية.

ساعدت الطبيعة الجغرافية لليابان في خلق التجانس ألسلالي النقي، ما جعل المجتمع الياباني متميز و يختلف عن بقية شعوب العالم. القيم الثقافية التي يحملها الفرد الياباني و التي تولي الولاء للجماعة و للإمبراطور، ساعد اليابان على وضع سياسات داخلية و خارجية دون مواجهة معارضة كبيرة.

[1] المرجع السابق، ص. 41

المطلب 02: معطيات القوة الاقتصادية لليابان

القوة الاقتصادية اليابانية ليست وليدة اليوم، إذ عملت اليابان جاهدة نحو ضرورة السعي إلى بناء قوتها الاقتصادية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي أنهت العصر الإقطاعي. و قد ركزت على قطاع التعليم و جعلته إجباريا، حيث أرسلت بعثات تعليمية للخارج لأخذ التقنيات لاختراعات الغربية. كما قامت ببناء صناعات حديثة و تأمين مصادر التمويل لإنشاء بنى تحتية كالنقل و الاتصالات[1].

كما قامت الحكومة اليابانية بتعزيز التنمية و رفع في مستوى الإنتاج الزراعي، و تكثيف عمليات التدريب المهني، و السعي نحو تمويل الأبحاث العلمية ، و تطوير المجال الصناعي[2]. كل هذا ساعدها في بناء اقتصاد قوي جعل من اليابان دولة لها مكانة كبيرة بين القوى العظمى خاصة في فترة الحربين العالميتين الأولى و الثانية، حيث أصبحت اليابان في مرحلة الحرب العالمية الأولى الحليف الإستراتيجي للحلفاء و كانت تعد المورد الرئيسي و الوحيد لهم في تلك المرحلة.

عرف الاقتصاد الياباني تحولا كبيرا و نموا سريعا منذ منتصف الخمسينات إلى غاية فترة السبعينات، حيث أصبحت اليابان أكبر قوة اقتصادية في العالم الرأسمالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية. يعود هذا التطور السريع إلى مجموعة من الاعتبارات؛ و يذكر منها[3]:

1 -الترشيد*: في فترة التي كان فيها الاقتصاد الياباني مغلق عملت على اكتفائها ذاتيا داخليا من خلال تشجيع الكفاءات و إنمائها بغض النظر عن التكلفة.

2 -إدارة الاقتصاد الكلي[4]: و كان في فترة الخمسينات، أين حقق الاقتصاد الياباني فائضا. و تم منع صك العملة لمواجهة العجز المالي مع المحافظة على السعر الثابت للين.

---

[1] ايفلين، دوريل فير، **الاقتصاد الياباني**، تر صباح ممدوح كعدان، (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص. 7، متحصل عليه يوم: 18\01\2017، ساعة: 21:00، موقع: (http://documents.tips/documents/-55cf8fbf550346703b9f6b1d.html)

[2] سليمان، بونعمان، **التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي**، (لبنان: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2012)، ص. 175، متحصل عليه يوم: 20\02\2017، ساعة: 18:00، الموقع: (www.waleedalsaggaf.com/ws/bok/arb/altajrobah_alyabaniah.pdf)

[3] كينئيتشي، أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان**، تر خليل درويش، مراجعة هيروشي شيوجيري، منى البردعى، ([ب.ب.ن]: دار الشروق، [ب.س.ن])، ص. 208، أطلع عليه بتاريخ 10\12\2016 ،الساعة : 19:00، الموقع : (http://www.maktabatii.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-pdf)

*الترشيد: يعني تحسين الإنتاجية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة و الآلات و إعادة تنظيم الإنتاج و أساليب الإدارة.

[4] كينئيتشي، أونو، المرجع السابق، ص، 215

فضلت اليابان إتباع إستراتيجية تقييد النقد في مجال الاقتصاد الكلي من أجل معالجة الاختلال في المدفوعات. انضمت اليابان إلى البنك الدولي في 1952و بدأت الاقتراض منه، و استخدمت كل قروضه في إقامة البنية الصناعية الأساسية كالمولدات الكهربائية و الطرق السريعة و خط قطار سريع (شينكانسين). بعد ذلك و في وقت قصير و بشكل سريع تحولت اليابان إلى أكبر ثاني مقترض من البنك الدولي بعد الهند.

3 -دور وزارة التجارة الدولية و الصناعة (MITI) في الاقتصاد الياباني؛ لعبت هذه الوزارة دورا فعالا في التصنيع الياباني و ذلك خلال فترة الخمسينات حتى بداية السبعينات خاصة في مجال الصناعة الإلكترونية للاستهلاك اليومي، الآلات الحاسبة... و قد اتبعت الحكومة اليابانية مجموعة من الإجراءات لتشجيع الصناعة منها[1]:

- التفضيلات الضريبية.
- الدعم المشاريع الصناعية.
- سياسة لقروض الميسرة.
- تشجيع الصناعات المتوسطة و الصغيرة.
- التنسيق بين الناتج و الاستثمارات و الصادرات.
- إقامة البنية الأساسية.

4 -إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي: حيث و بعد نيل اليابان استقلالها من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1951، بعدها أصبحت عضوا في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. و في عام 1955 توجهت اليابان نحو الانضمام لمنظمة الجات(GATT) في ظل رفض الكثير من الدول فكرة منح اليابان الحقوق التجارية الكاملة و انتهجت ضدها سياسة التمييز التجاري. انضمت بعدها إلى منظمة الأمم المتحدة عام 1956 و أصبحت عضوا مؤثر فيها. في عام 1964 دخلت اليابان كعضو في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) حتى تتمكن من مواجهة فكرة فرض قيود على التحولات بين الحسابات الجارية، و كسب عقد استضافة الألعاب الأولمبية لما لهذه الأخيرة دور كبير في النمو الاقتصادي للدول. كما قامت اليابان في أواخر الستينات بتخفيض التعريفة الجمركية، من أجل تشجيع التجارة و الاستثمارات الأجنبية لإنماء اقتصادها، و قد كانت التخفيضات في التعريفة الجمركية بشكل تدريجي من أجل تشجيع الصناعة لتقوية قدراتها التنافسية[2].

[1] المرجع السابق، ص.ص. (218. 221)
[2] المرجع السابق، ص.ص، (224. 225)

في فترة من السبعينات إلى التسعينات شهد الاقتصاد الياباني حالة من توقف النمو أو ما أطلقت عليه الحكومة اليابانية بالنمو المستقر، حيث وصل النمو في السبعينات و الثمانينات إلى 4% و قد تراجعت في التسعينات. يعود هذا التراجع في نمو الاقتصاد الياباني إلى متغيرات عالمية و داخلية، أما العالمية فتمثلت في تصاعد نسبة التضخم في الدول الصناعية و البطء الحاصل في النمو في هذه الدول مما أثر بالسلب على الاقتصاد الياباني. كما شهد العالم صدمتان في أزمة البترول في السنوات (1973- 1974) و (1979-1980) حيث شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعا هذه الخطوة قامت بها الدول المصدرة للبترول حيث ارتفع سعر البرميل الواحد من البترول من 2 دولار للبرميل إلى 11 دولار للبرميل مع تخفيض في نسبة الصادرات إلى 10% ، ثم رجعت هذه الدول لترفع أسعار البترول من جديد فوصل سعر البرميل الواحد من البترول 30 دولار. كون اليابان كانت تعتمد على استراد البترول بنسبة 99,7% و كانت دول الشرق الأوسط هي المورد الرئيسي لها بالنفط، الأمر الذي جعل اليابان تتضرر من هذا الارتفاع.

و قد سجلت اليابان عام 1970 لأول مرة معدل نمو سالب وصل إلى حوالي -0,8% ، و لمواجه ة هذا التضخم و الكساد الذي مس الاقتصاد الياباني بشكل كبير دعت الحكومة اليابانية إلى[1]:

- ترشيد الصناعات التي تعتمد على الوقود.
- شن حملة توعية تقتضي ضرورة الحد من الاستهلاك غير الضروري للكهرباء.
- العقلانية في استخدام الطاقة.

في فترة أواخر التسعينات، كان الاقتصاد الياباني في حالة ركود. قام العديد من الاقتصاديين اليابانيين بالمطالبة بخفض سعر الين الياباني من أجل إنعاش الاقتصاد، و لكنها فشلت في ذلك. و في عامي 2003 و 2004 أصبح الين الياباني أكثر قوة[2].

[1] المرجع السابق، ص-ص، (236- 241)
[2] المرجع السابق، ص. 248

المطلب 03: معطيات القوة التكنولوجية و العسكرية لليابان

1 -معطيات القوة التكنولوجية لليابان:

التكنولوجيا هي العامل الرئيسي في القوة اليابانية التي ساعدت على زيادة قوتها الاقتصادية، و كذا إعطائها مكانا سياسيا دوليا[1].

تعد اليابان البلد الرائد في البحث العلمي خاصة في مجال التكنولوجيا حيث تبلغ ميزانية البحث العلمي و التطوير في اليابان بـ 130 مليار دولار، حيث تعد ثالث أكبر ميزانية في العالم. تبرز مساهمات اليابان التكنولوجية في مجال الإلكترونيات و السيارات و الآليات، و هندسة الزلازل و الروبوت الصناعي، و البصريات... كما توجد في اليابان منظمة بحوث الفضاء؛ و هي وكالة فضائية مختصة في الأبحاث و استكشاف الكويكبات و أبحاث الطيران، كما تعد اليابان الرائد في تطوير الصواريخ و الأقمار الصناعية. و قد كانت وحدة التجربة اليابانية قد أضيفت إلى محطة الفضاء الدولية كمساهم أثناء الرحلات المكوكية الفضائية في عام 2008[2].

تتعدد مظاهر قوة اليابان التكنولوجية، و أهمها[3]:

1 -المجال الصناعي: فالصناعات اليابانية تحتل مراتب متقدمة عالميا و تتميز بالتميز كصناعة السفن، السيارات، الصناعات الإلكترونية، و المعلوماتية الدقيقة كالروبوتات و آلات التصوير و الساعات.

2 -المجال التجاري: بفضل شبكة المواصلات المتطورة في اليابان (طرق، قطار سريع، سكك حديدية، أسطول بحري...) أصبحت العمليات التجارية سهلة، وقد تميزت التجارة اليابانية بهيمنة المنتجات الصناعية المرتفعة القيمة على صادراتها بنسبة 88,3% أهمها: آليات تجهيزية، آلات النقل، الموارد الطاقوية.

3 - المجال الغذائي: بفضل التطور التكنولوجي الهائل في اليابان تم تجاوز المعيقات الطبيعية عن طريق اختراع آلات فلاحية تتكيف مع هذا الوسط و استعمال تقنيات متطورة في الزراعة.

---

[1] زين، سليم، "اليابان قوة تكنولوجية"، في موضوع أكبر موقع عربي بالعالم، (27 افريل 2014)، متحصل عليه يوم: 2017\02\18، ساعة: 16:00، الموقع:
(http://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86_%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A9)

[2] اليابان، عن الموسوعة المعرفية ويكيبيديا، مرجع سابق.

[3] أستاذ جغرافيا التاريخية، اليابان قوة تكنولوجية، متحصل عليه يوم: 2017\02\02، الساعة: 22:00، الموقع:
(http://omar3.e-monsite.com/pages/cat-2/--3.html)

يستخلص مما سبق بأن اليابان استطاعت و بفضل قوتها التكنولوجية أن تزيد في نسبة نموها الاقتصادي بشكل مضاعف، مما جعل اقتصادها الأقوى في العالم.

2 -معطيات القوة العسكرية اليابانية :

يسمح الدستور الياباني الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، في عام 1947 بالقيام بوضع ترسانة عسكرية لليابان تكفي للدفاع عن الذات فقط، و بالتالي الجيش الياباني محظور عليه الانخراط في الدفاع الجماعي أو تقديم مساعدات عسكرية للدول الصديقة لها [1]. و هذا ما جاء في المادة التاسعة إذ حددت القوة العسكرية اليابانية، جاء فيها امتناع اليابان عن الدخول في الحروب و النزاعات المسلحة و المشاركة فيها [2]. اعتمدت اليابان في حماية أمنها و استقرارها على المظلة الأمريكية، و كان السبب وراء كبح الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة اليابان قوتها العسكرية؛ هو:

- تاريخ اليابان العسكري الاستعماري.
- هجوم اليابان على بيرل هاربر الأمريكي.

تراجعت القوة العسكرية اليابانية لصالح القوة الاقتصادية خلال فترة الحرب الباردة و ما بعدها. لكن في ظل تصاعد النمو العسكري و التطوير الحاصل في المنظومة الأمنية الصينية و الملف النووي لكوريا الشمالية جعل اليابان تعيد حساباتها موضوع محدودية قوتها العسكرية.

قدرت نسبة الإنفاق العسكري لليابان خلال فترة التسعينات إلى 1%، و قد شهدت هذه استقرار و هذا راجع إلى زوال الخطر الأحمر –الإتحاد السوفي يتي- و قيام الولايات المتحدة الأمريكية بسحب نسبة من قواتها و تخفيض عددها في المحيط الهادئ، و إغلاق قاعدتين جوية و بحرية الواقعة في الفلبين. كما قامت بسحب صواريخ من طراز "طوماهوك" محملة برؤوس نووية كانت متواجدة في كوريا الجنوبية.كل هذا جعل اليابان تحس بزوال الخطر و التوتر في المحيط الهادئ و بحر اليابان، مما جعلها تستقر في نسبة إنفاقها العسكري[3].

---

[1] حسام، عيتاني، اليابان و القوة العسكرية المحدودة، جريدة الحياة، يومية سعودية، [9 جويلية 2014]، متحصل عليه يوم: 03\01\2017، ساعة: 19:30، الموقع: (http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/3473447/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9)

[2] ...، عسكرية اليابان، عن الموسوعة المعرفية ويكيفيجولي، متحصل عليه يوم: 12\02\2017، ساعة: 21:00

[3] اليابان والأسرار العسكرية، عن الدراسات و التحاليل الإستراتيجية، [1\03\2016]، متحصل عليه يوم: 18\02\2017، ساعة: 17:00، الموقع: (http://defense-arab.com/vb/threads/102765/)

حسب المعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الذي وضع و بين حصة الدول من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي لعام 2015، فإن نسبة الإنفاق العسكري الياباني وصل في هذه السنة إلى 2,4% حيث احتلت المرتبة المرتبة الثامنة عالميا و هذه النسبة تعد قليلة جدا مقارنة بإنفاق الصين الذي وصل إلى 13% ، و روسيا 4% الأمر الذي يستدعي اليابان إلى إعادة ترتيب أولوياتها، فالتصاعد الصيني في الإنفاق العسكري قد يجعلها أكبر قوة عسكرية في منطقة شرق آسيا، فتراجع احتمالية وصول اليابان إلى الريادة الإقليمية و العالمية. الشكل (2) يبين حصص الدول من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي لعام 2015.

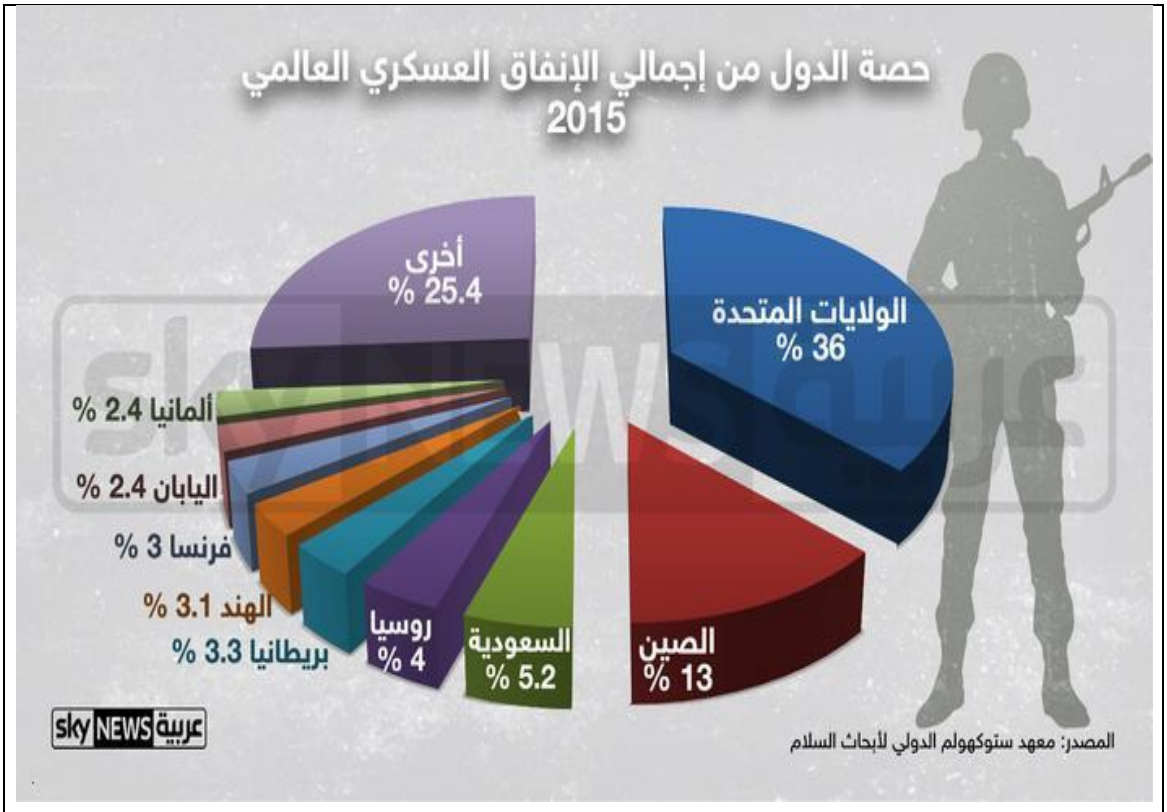

الشكل (1): حصص الدول من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي لعام 2015

المصدر:

http://www.skynewsarabia.com/web/article/830191/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-2015

حسب دراسة « Global Fire Power Japarese Army »؛ فإن الترتيب الجيش الياباني لعام 2016 وصل إلى المرتبة التاسعة على المستوى العالمي حيث وصل عدد الجنود اليابانيين إلى 247173 جندي، و عدد أفراد الاحتياط 57900 فرد مقارنة بعدد سكان الذي وصل إلى 127103388؛ فإن هذا العدد للجنود قليل جدا[1].

كان الفضل في وصول اليابان إلى هذه المرتبة و التي تعد متقدمة بالنسبة لها، هو العمل المكثف الذي قام به رئيس الوزراء تشينزو آبي منذ توليه هذا المنصب عام 2012. إذ دعا البرلمان إلى الموافقة على زيادة النفقات في ميزانية الدفاع، من أجل زيادة قوة اليابان العسكرية. و قد تمت زيادة الميزانية العسكرية بالتدريج؛ إذ وصلت في عام 2016 الزيادة إلى 1.5%. ما أدى إلى بلوغ الإنفاق العسكري السنوي ما يقارب 42.4 مليار دولار[2]

[1] مصطفى، حمودة، "ترتيب الجيش الياباني 2016 عالميا من حيث القوة و الترتيب جيش اليابان على مستوى العالم"، متحصل عليه يوم: 20\02\2017، الساعة: 10:00، الموقع: (https://www.elmstba.net/%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%89/)

[2] ....، "آبي يزداد قوة: الواقعية اليابان الجديدة: إعادة تشكيل آسيا؟"، عن مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، [17\04\2016]، متحصل عليه يوم: 12\01\2017، الساعة: 23:00، الموقع: (http://rawabetcenter.com/archives/24897)

يستخلص بأن السياسة الخارجية هي نسق من التفاعلات الداخلية التي تتم داخل النظام السياسي في موقف أو قضية معينة من طرف هيئات أو أفراد، محددون داخل الدولة التي خولت لهم القيام بهذه المهمة، و منه فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية نحو الإقليم الخارجي للدولة.

خلال عملية صنع القرار و اتخاذه في السياسة الخارجية، تتدخل مجموعة من العوامل داخلية و خارجية. أما الداخلية؛ فتتمثل في العامل الجغرافي و البشري و الاقتصادي و كذا العامل العسكري و المجتمعي. أما الخارجية فيمكن إجمالها في بنية النظام الدولي التي تتفاعل فيه الدول و كذا المنظمات الدولية و الإقليمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. كل هذه العوامل قد تكون عامل مساعد أو معرقل لنشاط السياسة الخارجية.

تعددت تفسيرات السياسة الخارجية في المجال النظري، حيث أن نظرية صنع القرار ركزت على الدوافع التي تؤدي و تساعد صناع القرار بانتهاج سلوك معين. و كذا العوامل التي تؤثر فيها. حيث تقوم بدراسة سلوك الدولة من خلال تحديد صناع القرار الرسميين و غير الرسميين فيها.

أما نظرية الفاعل العقلاني؛ فقد فسر روادها السياسة الخارجية أن صناع القرار في السياسة الخارجية خلال هذه العملية يجب الالتزام بالموضوعية و التحديد الدقيق للمتغيرات و جمع المعلومات المرتبطة بالموقف ، و منه يكون القرار الموضوع عقلاني مادام يحقق أهداف الدولة و المصلحة الوطنية. و قد أهملوا نقطة مهمة و هي أنه لا يمكن التحكم في كل متغيرات المواقف، كون الظاهرة الإنسانية غير ثابتة و متغيرة و المعلومات التي يتم جمعها قد تكون مخلوطة أو تم تسريبها بطريقة خاطئة أو تفهم بشكل عكسي مما يجعل القرار في السياسة الخارجية قد يكون غير عقلاني قد يؤدي بالدولة الى حرب.

أما نظرية الدور، فقد ركزت في تحليلها للسياسة الخارجية على أنه مهما تغير الأفراد الذين يشغلون مناصب مخول بصنع القرار في السياسة الخارجية تبقى قواعد و توجهات هذه المؤسسات هي نفسها لا تتغير. و لكن أغفلوا فكرة أنه قد يصل إلى هذه المؤسسات شخصيات كاريزمية تحمل توجهات و إيديولوجيات تختلف عما كان متبع، و بالتالي قد تتغير توجهات السياسة الخارجية للدولة.

أما اليابان عبارة عن جزيرة تقع جنوب شرق آسيا، تتميز بالكثافة السكانية الكبيرة، لكن استطاعت جعل هذا العامل مساعد على تطور اليابان من خلال الاستثمار في الجانب البشري. الشعب الياباني يحمل نفس القيم و الأخلاق و الثقافة، كما يتميز بالريادة في المجال العلمي و التكنولوجي ساعد على إحداث قفزة نوعية في المجال الاقتصادي و العسكري حيث أصبحت اليابان ثالث أكبر قوة اقتصادية عالمية.

إن الدارس لتاريخ اليابان السياسي و خاصة في مجال السياسة الخارجية يجده حافل بالمحطات المهمة التي بينت التغير في مواقف و توجهات السياسة الخارجية اليابانية في العديد من القضايا الدولية. فهذا ان دل فإنما يدل على عقلانية صناع القرار في السياسة الخارجية اليابانية.و كما لعب الجانب التنظيمي المؤسساتي في النظام الياباني على رسم سياسة خارجية أكثر نجاحا، جعلها تصل الى مكانة مهمة في الساحة الدولية . هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية اليابانية (دراسة في جذورها- مؤسساتها- محدداتها)

الفصل الثاني: السياسة الخارجية اليابانية (دراسة في جذورها- مؤسساتها- محدداتها)

الدراسة التاريخية تعد حتمية علمية لا تعني دوما مجرد الإطلاع على المراحل التي مرت بها الظاهرة محل الدراسة، و إنما تعنى بالتعمق في تحليل ما حدث من أجل التعرف على المحطات الحساسة و التي كانت لها تداعيات امتدت للحاضر و سيكون لها تأثير على المستقبل. مما يتمكن الدارسين من أخذ العبر و معرفة أسباب فشل أو تراجع في أداء الظاهرة، ما يجعلهم يضعون خطط إستراتيجية من أجل تفادي مثل هذه الأخطاء في المستقبل. و بالتالي فلإلمام بمعالم السياسة الخارجية اليابانية يجب دراسة تاريخها، إذ مرت بالعديد من المحطات المهمة غيرت خلالها اليابان توجهات الخارجية. و في خضم هذه الدراسة يجب التطرق إلى المؤسسات المخول لها صنعها و تنفيذها، و المحددات رئيسية التي كان لها تأثير على هذه العملية . سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية اليابانية قبل 1990.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية اليابانية.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية اليابانية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية اليابانية قبل 1990

تعتبر دراسة الخلفية التاريخية لليابان نقطة مهمة جدا في فهم توجهاتها الإقليمية و الدولية ، كون أن للتاريخ تأثير و تداعيات مباشرة على الحاضر و المستقبل. فطبيعة العلاقات اليابانية و باقي الوحدات السياسية هي من تحدد طبيعة السياسة الخارجية اليابانية، و كذا تساعد على التعرف على المنعطفات التاريخية المهمة في مسار تطورها.

سيتم تقسيم المبحث الأول إلى:

المطلب 01: السياسة الخارجية اليابانية قبل الحرب العالمية الأولى

المطلب 02: السياسة الخارجية اليابانية خلال الحرب العامية الأولى و الثانية

المطلب 03: السياسة الخارجية اليابانية أثناء الحرب الباردة

المطلب 01: السياسة الخارجية اليابانية قبل الحرب العالمية الأولى

في أوائل القرن السادس عشر ظهرت بوادر لتطور العلاقات اليابانية الخارجية، أين بدأت الاتصالات بين المجتمع الياباني و التجار و المبشرين الغربيين، و الذين قاموا بنقل الابتكارات الغربية لليابان. دامت هذه العلاقات لأكثر من قرن [1].أدى هذا الاتصال إلى انتشار الثقافة الغربية عن طريق الرسالة التبشيرية بشكل واسع داخل المجتمع الياباني [2]. تميزت السياسة الخارجية اليابانية في هذه المرحلة بانفتاحها على العالم. و بحلول القرن السابع عشر؛ تولى توكوغاوا الحكم في اليابان، فمنذ بداية حكمه بإتباع سياسة العزلة خاصة على الدول الأوروبية ، و قام بطرد كل التجار و المبشرين. و لكن أبقى على العلاقات الدبلوماسية و التجارية مع كوريا و الصين. فأصدر مجموعة من القوانين من أجل تنظيم حركة الأجانب إلى اليابان؛ هذه القوانين نصت على:

- قانون 1636: ينص على منع كل اليابانيين من مغادرة البلاد.
- قانون 1639: ينص على منع دخول الأجانب اليابان باستثناء الصينيين و الكوريين و هولنديين، و لكن بشروط محددة :
  - ✓ السماح بدخول ما يعادل 70 سفينة صينية في السنة للموانئ اليابانية.
  - ✓ السماح بدخول ما يعادل 4 سفن هولندية للموانئ اليابانية.

يعود السبب الرئيسي في قيام توكوغاوا باتخاذ قرار عزل اليابان عن باقي الدول إلى تزايد الهجرة خاصة من قبل التجار و المبشرين إلى الجزر اليابانية الأمر الذي جعله يتخوف من تمكنهم من السيطرة على الحياة السياسية الداخلية لليابان، مما يؤدي إلى تتفكك الوحدة المجتمعية. و قد ساعده في ذلك طبيعة المجتمع الياباني كونه متجانس، فقد حافظ على وحدته في كل المحطات التاريخية و تمسك و احتفظ بقيمه و عاداته و تقاليده[3].

بفضل كل هذا أصبحت اليابان وحدة سياسية مستقرة، و دام هذا الاستقرار ثلاث قرون، كما ساعدت سياسة العزلة في إعادة بناء الاقتصاد الياباني. و تعد هذه الفترة –حكم توكوغاوا - آخر فترات تاريخ اليابان القديم لتدخل اليابان عصر جديد [4].

---

[1] وليم، أشعيا عوديشو، مرجع سابق، ص. 45

[2] Peter, N.Stears, "Japan in Tokugawa period and modernity" , at Oxford Encyclopedia of the Modern World, 2008, p. 2, la date: 02/01/2017, hour: 16:00, cite: (https://international.uiowa.edu/sites/international.uiowa.edu/files/file_uploads/japan_in_tokugawa_period_and_modernity.pdf)

[3] فوزي، درويش، **اليابان الدولة الحديثة و الدور الأمريكي**، مرجع سابق،ص.50

[4] وليم، أشعيا عوديشو، مرجع سابق، ص. 17

في عام 1853 قام القائد البحري الأمريكي ماثيوبيري بالهجوم على السواحل اليابانية ، ما أجبرها على فتح حدودها، و اضطرت للدخول في علاقات خارجية مع الدول الغربية من جديد . و قد شهدت الأوضاع الداخلية في اليابان حالة من الاستنفار و المعارضة خاصة من طرف الإقطاعيين الذين نددوا بهذا و طالبوا بالإبقاء على حكم توكوغاوا للحفاظ على سلطاتهم، مما أدى إلى نشوب حروب أهلية دامت لمدة عشر سنوات أدت في النهاية إلى سقوط حكومة توكوغاوا العسكرية و حل محله حكم جديد . حيث تولى موتسوهيتو الحكم في 1868 و الذي أطلق عليه اسم "الإمبراطور ميجي" (1868- 1912) ، و الذي أعاد نظام الحكم الإمبراطوري لليابان. و تعد هذه الفترة المرحلة الأولى في تاريخ اليابان المعاصر حيث أصبحت أكبر قوة عسكرية و اقتصادية موازية للقوى الغربية من خلال تحقيق هدفين رئيسيين[1]:

1 -بناء هيكل مؤسساتي عصري لليابان و تنظيم جيش قوي و اقتصاد متقدم.
2 -تعديل الاتفاقيات التي تمت بين اليابان و القوى الغربية التي اعتبروها غير عادلة.

و على أساس هذه الأهداف قام ميجي بمجموعة من الإصلاحات الداخلية و الخارجية ؛ و يذكر منها:

- الإصلاحات الداخلية:
- إعادة تقسيم البلاد إلى محافظات إدارية و تقديم إدارتها للإقطاعيين السابقين و بعض رجال الساموراي؛ حيث لم يقم بعزلهم عن مهمة الحكم منذ بداية حكمه لضمان الاستقرار الداخلي.
- قام بتعيين مدينة إيدو كمقر للحكومة اليابانية، و التي تم تسميتها فيما بعد بطوكيو عام 1869.
- الإصلاحات الخارجية:
- ترسيم الحدود مع روسيا و الصين، و شملت الحدود المشتركة بين اليابان و هذه الدول.
- استعادة العديد من الجزر كجزيرة ايزوا، جزر الكوريل، جزر اوغاشساوار، جزر ريوكيو.

ساعدت الإمبراطور ميجي على تحقيق أهدافه ؛ ميزة الشعب الياباني المتجانس وقيم هم الموحدة و ثقافتهم الجماعية و التي ترتكز على كونهم يعيشون في أرض مقدسة تحميها الآلهة –الإمبراطور-، شكلوا كيان واحد بعيدا عن الاختلاف العرقي و الديني و الطبقي. فأصبحت اليابان دولة قوة اقتصاديا و غنية و تملك جيشا قويا.

كذا عمل على صد كل التهديدات الخارجية ، في عملية إصلاحه بدأ بإتباع النظام الديمقراطي مثلما هو معمول به عند الدول الغربية، و العمل على نشر السلام و الأمن و الاستقرار. رفع الإمبراطور ميجي شعار: "التقنية الغربية و الروح اليابانية". و قد نجح في إصلاح اليابان من خلال تحقيق الأصالة و الحداثة مع الأخذ

[1] المرجع السابق، ص-ص، (20- 22)

بعين الاعتبار الخصوصية اليابانية، و توجه نحو العالم الغربي و دخل في علاقات في مختلف المجالات مع العديد من الدول الغربية من خلال[1]:

- ✓ إرسال بعثات يابانية إلى كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية (1871- 1873) بغية الإطلاع على التقنيات الحديثة التي تم اختراعها و أخذ معلومات و تجربة حول مؤسساتها.
- ✓ استقطاب الخبراء و المهندسين الغربيين للاستفادة من خبراتهم من أجل تنظيم مؤسسات اليابان.

بعد كل هذه النجاحات و الإنجازات التي قام بها الإمبراطور ميجي، زادت روح التفوق و القوة خاصة على الدول المجاورة حيث قام ميجي ب[2]:

- مهاجمة الصين و انتصر عليها في 1895.
- احتلال الجزيرة الكورية.
- دخول الحرب ضد روسيا في 1905.

و منه فإن السياسة الخارجية اليابانية تميزت خلال هذه الفترة بتنامي النزعة العسكرية الاستعمارية بعد تفوقها عسكريا، الأمر الذي جعل اليابان تدخل الحرب العالمية الأولى.

[1] المرجع السابق، ص-ص، (17- 22)
[2] المرجع السابق، ص، 23

المطلب 02: السياسة الخارجية اليابانية خلال الحرب العالمية الأولى و الثانية

قبل التطرق للسياسة الخارجية اليابانية خلال هذه الفترة ، يجب الحديث أولا عن الأوضاع اليابانية قبل الحرب العالمية الأولى؛ حيث و كما سبق الذكر أن اليابان قامت بالعديد من الحروب على الصعيد الخارجي[1]:

- أولها مع الصين و انتهت بانتصار اليابان ، و انتهت بـعقد معاهدة شيمونوسيكى؛ و التي كان من بين شروطها استقلال كوريا عن الصين، و في المقابل تنازل الصين لليابان عن فرموزا و جزر البسكادور .
- دخول اليابان حرب أخرى ضد روسيا نتيجة للنزاع حول منشوريا، و انتهت بانتصار اليابان مرة أخرى، و تم توقيع معاهدة بورستموت للسلام بين البلدين بعد تدخل الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت. و من بين بنود هذه المعاهدة؛ تنازل روسيا على مجموعة من الأقاليم كجنوب سخالين و جنوب منشوريا، لكن انتصار اليابان على روسيا كان له وقع و صدى كبير على الصعيد الدولي.

نالت اليابان مكانة دولية متميزة حيث برزت كقوة مؤثرة و كسبت علاقات ودية خارجية مع الدول الغربية، و قد صرح الرئيس الأمريكي" تيودور روزفلت" في العديد من خطاباته عن مساندته لليابان. كما بادرت فرنسا بتوقيع معاهدة مع اليابان من أجل تحديد مصالح كل منهما و ممتلكاتها في الهند الصينية. و بانتهاء عهد الإمبراطور ميجي بدأ عهد "تايشو" (1912_ 1926)، و مع بداية حكمه دخل العالم الحرب العالمية الأولى عام 1914، شاركت خلالها اليابان في هذه الحرب مع الحلفاء، أين قدمت لهم الدعم خاصة العسكري؛ و تمثل هذا الدعم في ذخائر و امتدادات حربية مضادة للغواصات قامت بصنعها من اجل الحلفاء. هذا الدعم ساعدتها على تطوير اقتصادها و انتعاشه[2].

كانت السياسة الخارجية اليابانية في بداية الحرب العالمية الأولى نشطة بشكل كبير، أين زادت العلاقات التجارية الخارجية اليابانية مع الدول الأوروبية و الشرق الأوسط. و كثفت استثماراتها في كل من الصين و توجهت نحو أسواق جديدة مثل الهند وجنوب شرق آسيا، و بالتالي تعد اليابان هي المستفيد الوحيد من الحرب العالمية الأولى. توجهت اليابان من إنتاج المنسوجات إلى صناعة السلع الصناعة الثقيلة كبناء السفن، حيث أصبحت رابع اكبر مصدر للبواخر[3].

[1] فوزي، درويش، **اليابان: الدولة الحديثة و الدور الأمريكي**، مرجع سابق، ص.ص، (132. 133)
[2] المرجع السابق، ص-ص.(134- 136
[3] Tomas , W .Burkman, **Japan and the league of nations empire and world order 1914- 1938,** (The United State of Amirica: University of Hawaii, 2008), p, 2; date: 20/11/2016, h: 16:00, cite: (https://alatinacolonia2013.files.wordpress.com/2013/04/thomas-w-burkman-japan-and-the-league-of-nations_-empire-and-world-order-1914-1938-university-of-hawaii-press-2007.pdf)

في اجتماع للحلفاء في باريس في ديسمبر 1917؛ و الذي ضم كل من فرنسا و انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية و اقترحوا أن تتدخل اليابان في سيبيريا و لكن هذا القرار واجهة معارضة من الولايات المتحدة الأمريكية في البداية. و في النهاية قبلت و لكن اشترطت على اليابان عدم اختراق الحدود الروسية. في هذا الشأن قامت اليابان إبرام اتفاق مع الصين من أجل مشاركتها في هذه الحملة. استولت اليابان على الواجهات البحرية و واصلت التوسع في سيبيريا، و بعد اتفاق على الهدنة قامت كل من الدول الأوروبية و الصين وتلتهم الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها العسكرية في 1920. فوجدت اليابان نفسها لوحدها في مواجهة السوفييت و بقيت صامدة رغم المجزرة التي قامت بها روسيا ضد الجنوب الياباني، وظلت محافظة على المناطق البحرية التي استولت عليها. و قد كانت نوايا اليابانيين هي التوسع أكثر مما أدى إلى شعور أمريكا بالخوف من اليابان مما دفعها إلى إبرام مؤتمر من اجل السيطرة على القوات البحرية و تحركاتها خاصة في اليابان. و قد استغلت اليابان فترة انشغال الحلفاء بالحرب و توجهت نحو عقد اتفاقية مع الصين، تهدف من خلالها زيادة قوتها و قدرتها في التأثير في أي مؤتمر يتم عقده[1].

كما توجهت اليابان نحو ربط علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1917 من خلال إرسال وزير خارجية ياباني "بالغايكونت ايشي" إلى واشنطن و تم عقد اتفاقية سميت بـ " لانسنج - ايشي"؛ تضمن المصالح المشتركة في المحيط الهادئ. و كما سبق الذكر فإن اليابان كان من أكثر الدول استفادة حيث ضمت إليها العديد من جزر المحيط الهادئ، و نجحت في كسب مقعد دائم في عصبة الأمم و تم اعتبارها كقوة كبرى[2]. خرجت اليابان من الحرب العالمية الأولى منتصرة نتيجة لتحقيق كل أهدافها بطرق عسكرية أو دبلوماسية. بعد نهاية هذه الحرب أصبحت لليابان مكانة دولية و باتت ضمن قائمة الدول الكبرى القوية.

في عام 1920، دخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و انجلترا في سباق نحو التسلح البحري و هناك العديد من الباحثين و الدارسين لأوضاع الدولية في تلك الفترة احتملوا وقوع حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان نتيجة هذا التسلح البحري المكثف و تخوفا من الوقوع في هذه الحرب المحتملة توجه نحو عقد مؤتمر يحد من مدى التسلح البحري في نوفمبر 1920 من أجل إقرار و تحقيق السلام و الأمن الدوليين[3].

[1] فوزي، درويش، **اليابان: الدولة الحديثة و الدور الأمريكي**، مرجع سابق، ص.ص، (137. 138)
[2] المرجع السابق، ص-ص، (140- 141)
[3] فوزي، درويش، **الشرق الأقصى: الصين و اليابان 1953- 1972**، (مصر: مطابع غباشى، 1977)، ص.ص، (145-146)، أطلع عليه بتاريخ:: 06\01\2017، الساعة: 21:00، الموقع: (https://geography-library.blogspot.com/2011/07/blog-post_6407.html)

وقعت ثلاث معاهدات إبان هذا المؤتمر[1]:

- ✓ المعاهدة 1: تمت هذه المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و فرنسا و انجلترا في 13 ديسمبر 1921 و نصت على:
  - الحفاظ على استقرار منطقة المحيط الهادئ على ما هي عليه في تلك الفترة.
  - إنهاء التحالف الياباني البريطاني و الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية ضده.
- ✓ المعاهدة 2: تم توقيعها في 2 فيفري 1922 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و انجلترا و اليابان. نصت على ما يلي:
  - تحديد عدد و نسبة الحمولات البحرية لهذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا 5%، اليابان 3% ، فرنسا و ايطاليا 1,75 %
  - إعلان هدنة بحرية مدتها عشر سنوات
- ✓ المعاهدة 3: تم توقيعها في 6 فيفري 1922، تم الاتفاق على:
  - احترام سلامة أراضي الصين و استقلالها .
  - سحب اليابان قواتها من إقليم شانتونج .
  - إعادة خط السكة الحديدية تسنجتاو-شينان إلى الصين.

في عام 1931 بدأت الحرب الصينية اليابانية ؛ دخلت اليابان من جديد في حروب، أين قامت قادة القوات البحرية بالهجوم و القتال في منشوريا بالصين. هذه الحرب كان لها تأثير كبير على العالم بأسره حيث مثلت حدثا جديد للعالم بصفة عامة و للمنطقة الإقليمية بصفة خاصة. إبان الحرب العالمية الثانية؛ قام هتلر في ألمانيا و موسيليني في ايطاليا بتقليد ما حدث في المنطقة الشمالية الشرقية في الصين[2].

يعود السبب الرئيسي لدخول اليابان في حرب ضد الصين إلى الانفجار الديمغرافي الذي حصل في اليابان؛ حيث واجهت اليابان مشكلة الزيادة كبيرة لعدد السكان و وصل عدد المدن في اليابان إلى 230 مدينة في كل مدينة ما يزيد عن 10 آلاف نسمة نتيجة للنزوح الريفي للسكان بعد استغلال الأراضي الزراعية بشكل

[1] المرجع السابق

[2] تسور مي، شونيسكو، **التاريخ السياسي لليابان ابان الحرب العالمية الثانية**، تر علاء علي زين العابدين، (المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011)، ص. 14، أطلع عليه بتاريخ: 12\01\2017، ساعة: 21:00، الموقع: (http://ketab4pdf.blogspot.com/2017/04/pdf-Download-Book-Political-History-Japan.html)

كامل. ما كان أمام السياسيين سوى توجه نحو تهجير السكان لعجزها عن تحقيق الأمن و الغذاء لهم. و بعد معارضة الدول الغربية هذا التهجير[1].

توجه اليابان نحو انتهاج سياسة استعمارية توسعية لتأمين موارد أساسية للسكان و كانت منشوريا و الصين تمثلان مصدر رئيسي للمواد الخام و كذا أسواق مهمة لليابانيين[2].

في 28 مارس 1933 انسحبت اليابان من عصبة الأمم وعملت على لعب دور سياسي ريادي في منطقة شرق آسيا، وأعلنت بأنه لا يحق لأي دولة غير آسيوية التدخل في هذا الإقليم. من خلال هذه الإستراتيجية حاولت اليابان لعب دور الأمريكي في المنطقة، كما قامت بتطوير أسطولها البحري لجعله يجابه الأسطول الأمريكي و الانجليزي مما خلق حالة من التخوف الدولي. فتغير الموقف الأمريكي اتجاهها حيث كانت في البداية تعتبر اليابان حليفها الاستراتيجي في المنطقة الآسيوية، و عملت على التنسيق معها من اجل مواجهة الاتحاد السوفييتي و لكن و بتغيير اليابان سياستها الخارجية إلى سياسة عدوانية استعمارية، توجهت الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف مع السوفييت من أجل وضع سياسة مشتركة تقتضي محاربة ما اعتبرته خطر مشترك و المتمثل في اليابان [3]. و من هنا بدأت العلاقة الأمريكية -اليابانية تتدهور ووصلت إلى ذروتها القصوى خاصة في الفترة 1931-1942، ما زاد الأمر سوء ، تحالف اليابان مع ألمانيا النازية (بقيادة هتلر) خلال الحرب العالمية الثانية[4].

في 7 ديسمبر 1941؛ قامت البحرية اليابانية بتنفيذ غارة جوية على الأسطول الأمريكي المتواجد في المحيط الهادئ في ميناء بيرل هاربر في جزيرة هاواي. يعود السبب في قيام اليابان بمثل هذه الخطوة الخطيرة هو إبعاد أمريكا من المحيط الهادئ[5]، و كان لهذا الهجوم خسائر كبيرة خاصة على الجانب الأمريكي كونها كانت ضربة مفاجئة لكنها كانت بداية لنهاية الإمبراطورية العسكرية اليابانية. إذ قررت الولايات المتحدة الأمريكية رد هذه الضربة لليابان و إنهاء نزعتها الاستعمارية التي باتت تهدد مصالحها بصفة خاصة و المجتمع الدولي بصفة عامة. قامت بإلقاء قنبلتين ذريتين على اليابان في هيروشيما و ناغازاكي يومي 06 و 09 / 08 / 1945 دمرت هاتين المدينتين بالكامل، و انجر عنها خسائر كبيرة بشرية و مادية مما أدى إلى الاستسلام اليابان في 14\08\ 1945 [6].

من خلال ما سبق يستنتج أن السياسة الخارجية اليابانية إبان الحربين العالميتين الأولى و الثانية تميزت بطغيان النزعة الإمبراطورية العسكرية الاستعمارية. و يعود الدافع في ذلك إلى تصاعد في القوة العسكرية التي وصلت إليها اليابان بعد انتعاش اقتصادها قبل و إثناء الحرب العالمية الأولى و كسب المكانة الدولية البارزة بعد إتباعها لإستراتيجية ربط علاقات و تحالفات مع القوى الكبرى، و هذه الإستراتيجية كانت الموجه الرئيسي لسياستها الخارجية.

---

[1] فوزي، درويش، **الشرق الأقصى: الصين و اليابان 1953- 1972**، مرجع سابق، ص. 142

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق، ص، 153

[4] وليم، أشعيا عوديشو، مرجع سابق، ص، 23

[5] الهجوم على بيرل هاربر، عن الموسوعة المعرفية ويكيبيديا، أطلع عليه بتاريخ: 30\01\2017، ساعة: 19:00، الموقع: (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%84_%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%B1)

[6] وليم، أشعيا عوديشو، مرجع سابق، ص، 24.

المطلب 03 : السياسة الخارجية اليابانية أثناء الحرب الباردة

بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستعمارها والسيطرة على مؤسسات الحكم فيها، أين أجرت العديد من التعديلات في جميع المجالات السياسي و الاقتصادي و العسكري. إذ قامت بوضع لها دستور سمته بدستور 1947[1]. و الذي فيه منعت اليابان من استخدام القوة العسكرية خارج حدودها في أي حال من الأحوال حتى في تسوية النزاعات الدولية، كما منعتها من التسلح و فرضت عليها عدد محدد من الجنود الذين خولت لهم مهمة الحفاظ على الاستقرار الداخلي فقط و الدفاع عن الذات. إذ جاء في الباب الثاني في دستور 1947 المادة 09؛ أن الشعب الياباني يطمح في السلام و الأمن و الاستقرار الدولي و أنه ينبذ الحرب و يتعهد بعدم استخدام القوة بأي شكل من الأشكال حتى في حل النزاعات الدولية [2].

في عام 1951 استرجعت اليابان سيادتها و استقلالها من أمريكا بعد توقيع معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، و أصبحت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية بتوقيعها على اتفاقية الأمن و التعاون المشترك بينهما مع البقاء على القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان. تمحورت أهداف اليابان خلال فترة الحرب الباردة في[3] :

- العمل على إعادة قوتها الاقتصادية بعد التراجع الاقتصادي الذي حصل بعد تفجير القنبلتين الذريتين في هيروشيما و ناغازاكي.
- التخلص من الرؤية العدائية للدول الآسيوية، و التوجه نحو ميناء السلام و الأمن في إقليمهما.
- الاعتماد على أمريكا فيما يخص حماية أمنها الداخلي و الخارجي.
- الاعتماد على مبدأ الحياد في سياستها الخارجية خاصة إزاء الأوضاع في غير المستقر بين المعسكرين الشرقي و الغربي .

فترة الحرب الباردة شهدت ثلاث مراحل[4] :

المرحلة 01 : و هي بداية الحرب الباردة، امتدت هذه المرحلة من بداية الحرب الباردة إلى غاية الخمسينات. كانت السيطرة التامة للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي على الساحة الدولية. واليابان في هذه المرحلة كانت تابعة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الجانب الأمني و العسكري. فتوجهت نحو الجانب الاقتصادي و العمل السياسي، و عملت على إرجاع قوتها الاقتصادية التي خسرتها نتيجة للحروب التي شنتها إبان الحربين العالميتين.

المرحلة 02 : و هي مرحلة منتصف الحرب الباردة، بدأت هذه المرحلة من الخمسينات إلى غاية الستينات؛ حيث شهد النظام الدولي تفكك بسبب الرعب النووي الحاصل نتيجة للتقدم التكنولوجي العسكري. و بدأت الدول بالضغط على القوى العظمى، و التي كان لها تأثير على قراراتها. و الدور الذي لعبته دول عدم الانحياز بعيدا عن التبعية للكتلتين، مما جعل حركة بعض الفواعل تتغير.

---

[1] المرجع السابق

[2] "The constitution of Japan", article, date: 12/01/2017, h: 22:00, cite: (http://japan.kantei.go.jp/constitution_and_government_of_japan/constitution_e.html)

[3] ايمان، عبد العالي عبد الغني، مرجع سابق، ص. 411

[4] حسين، شريف، **التحدي الياباني في التسعينات**، (مصر: مكتبة مدبولي، 1993)، ص.ص، (29. 30)

المرحلة 03 : و هي مرحلة الانفراج الدولي الذي انتهجه المعسكرين الشرقي و الغربي ، تم فيها فتح المجال أمام التعاون في شتى المجالات بين القوتين العظمتين و الكتل التابعة لها الأمر الذي جعل السياسة الخارجية اليابانية أكثر تحررا[1].

فترة الحرب الباردة مثلث مرحلة بداية للتغير الجذري في طبيعة السياسة الخارجية اليابانية ،من سياسة خارجية ذات نزعة امبريالية استعمارية إلى سياسة خارجية أكثر مرونة تعتمد على الجانب الاقتصادي في ربط علاقتها مع باقي الوحدات السياسية. لكن ظلت طيلة هذه الفترة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، و كانت في المقابل هذه الأخيرة تقوم بضمان حماية أمنها. مما جعل اليابان تركز على بناء اقتصادها حتى تعود لتكسب المكانة الدولية و القوة الكافية للتأثير على القضايا الدولية.

[1] المرجع السابق

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية اليابانية

حتى يتم التعرف على السياسة الخارجية لأي دولة، يجب دراسة المؤسسات المسؤولة عن صنعها و تنفيذها. هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث. إذ سيتم دراسة مؤسسات صنع السياسة الخارجية اليابانية التي حددها الدستور و التي تخول لها مهمة صنعها و تنفيذه، و التي تتمثل في السلطتين التشريعية و التنفيذية و البيروقراطيات، والتي كان لها الدور الأساسي في جمع المعلومات و تنظيم البدائل. و منه سيتم تقسيم المبحث إلى:

المطلب 01: السلطة التشريعية و صناعة السياسة الخارجية اليابانية

المطلب 02: السلطة التنفيذية و صناعة السياسة الخارجية اليابانية

المطلب 03: البيروقراطيات و صناعة السياسة الخارجية اليابانية

المطلب 01: السلطة التشريعية و صناعة السياسة الخارجية اليابانية

تعد السلطة التشريعية أو ما يسمى في اليابان بالدايت، أعلى جهاز وسلطة في الدولة و ذلك وفقا للدستور الياباني. يختص الدايت في سن و تشريع كل القوانين و كذا التصديق على المعاهدات و ميزانية الدولة.و قد أعطى الدستور الياباني صلاحية تعيين رئيس الوزراء للبرلمان. و بالتالي فإن السلطة التشريعية أو الدايت هي الجهة الرسمية الأولى المسؤولة عن رسم و تخطيط و صنع السياسة الخارجية اليابانية.

يتكون الدايت الياباني من مجلسين؛ و هما مجلس المستشارين و مجلس النواب، لكل منهما مهمته حددها له الدستور الياباني[1].

- مجلس المستشارين: يسمى في اليابان السانجي، عدد مقاعده في البرلمان 242 مقعد، يتم تجديده كل ست سنوات حيث أنه بعد كل ثلاث سنوات يتم انتخاب نص أعضائه. و يكون الانتخاب كالتالي:
  -100 عضو يتم انتخابهم عن طريق نظام التمثيل النسبي.
  -142 عضو يتم ينتخبون عن طريق تنظيم انتخابات على مستوى المحافظات اليابانية.
- مجلس النواب: كما يسمى بالشوجي، حسب الدستور الياباني يكون عدد مقاعد مجلس النواب في الدايت 480 مقعدا. تتم عملية انتخابهم كالتالي:
  -180 عضو يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي من 11 كتلة إقليمية.
  -300 عضو يتم انتخابهم عن طريق الدوائر الانتخابية، حيث يكون لكل دائرة مقعد واحد.

انتخاب مجلس النواب في الدايت الياباني يتم عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر. وأعطى الدستور الياباني الصلاحية لرئيس الوزراء بحل مجلس النواب، بينما مجلس المستشارين لا يمكن حله بأي حال من الأحوال[2].

كما له الحق في استدعاء كل من وزير الخارجية و رئيس الوزراء و مناقشتهما في القضايا الدولية و القرارات التي تم صنعا و تنفيذها في مجال السياسة الخارجية، يستطيع الدايت حجب الثقة من الحكومة في حالة عدم الرضا على السياسات التي يتم إتباعها سواء سياسات الداخلية أو الخارجية[3].

قد أعطى الدستور الياباني الحق للمجلسين مناقشة القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية و التصديق على المعاهدات الاتفاقيات –كما سبق الذكر-، و في هذا السياق و بعد انتهاء الحرب الباردة؛ طالب الحزب الشيوعي الياباني بإلغاء الاتفاقية الأمنية الأمريكية-اليابانية و إنهاء التبعية لأمريكا. في المقابل رأى الحزب الليبرالي و الحزب الاشتراكي الديمقراطي بضرورة توطيد علاقات مع الدول الآسيوية، مع الإبقاء على التبعية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان سلامة و أمن منطقة المحيط الهادئ[4].

---

[1] هدى، ميتكيس، نللي، كمال أمير، **التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية**، (مصر: مركز الدراسات الآسيوية، 2005)، ص، 19

[2] وليم، أشعيا عوديشو، مرجع سابق، ص.ص (30. 31)

[3] إيمان، عبد العالي عبد الغني، مرجع سابق، ص. 107

[4] هدى، ميتكيس، نللي، كمال أمير، مرجع سابق، ص. 21

بحلول الألفية الجديدة و مع بروز العديد من المتغيرات الدولية و الإقليمية، أبرزها تزايد القوة العسكرية الصينية و تصاعد في البرنامج النووي. توجه البرلمان الياباني نحو إجراء تعديلات في الدستور و خاصة فيما يتعلق بالمادة 09، إذ تم إدراج قوانين دفاعية جديدة تأخذ مفهوم الدفاع الجماعي ؛ و الذي يسمح للجنود اليابانيين التدخل في النزاعات و الدخول في حروب إلى جانب الدول الحليفة لها [1]. و تعد هذه الخطوة الأولى من نوعها منذ هزيمة اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، إذ أن هذا التعديل الذي يسعى الدايت الياباني تحقيقه، يساعدها على زيادة قوتها العسكرية، و بالتالي يتسنى لها التخلي عن التبعية الأمنية الأمريكية. و قيام اليابان بالتدخل لحل النزاعات الدولية سيضمن لها حماية مصالحها الحيوية و الوصول إلى المكانة الدولية المتميزة.

[1] .....، "البرلمان الياباني يقر قوانين تعزز دور الجيش في الخارج"، عن الحياة، [2015\09\20]، متحصل عليه يوم: 2017\01\11، ساعة: 22:00، الموقع:
(
http://www.alhayat.com/Articles/11253320/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D9%91-%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%91%D8%B2-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC)

المطلب 02: السلطة التنفيذية و صنع السياسة الخارجية اليابانية

تتكون السلطة التنفيذية اليابانية من الإمبراطور و يعد رئيس الدولة، و رئيس الحكومة، و وزير الخارجية، و رئيس الوزراء. حسب الدستور الياباني و نظام حكمها فإن الإمبراطور يمثل رمز وطني فقط، يملك و لا يتدخل في الشؤون السياسية، حيث يقوم بالمهام البروتوكولية و هذا ما جاء في المادة 01 و المادة 72؛ تنص على أن رئيس الوزراء هو الجهة الرسمية المسؤولة على تسيير الشؤون السياسية للبلاد[1].

و بالتالي مجلس الوزراء هو من يمثل السلطة التنفيذية، يعين رئيس الوزراء من طرف الدايت حيث يتم اختياره من الأحزاب السياسية الحائزة على الأغلبية في البرلمان. فالمجلس الوزراء هو مسؤول أمام الدايت و الشعب الياباني، عدد أعضاء هذا المجلس 18 وزير يساعدون رئيس الوزراء، حيث لا يمكن لهذا الأخير أن يعمل بمفرده. فيما يتعلق بصنع و تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية؛ فإن رئيس الوزراء يقوم بالتنسيق مع مجموعة من الوزراء كوزارة المالية، و وزارة التجارية، و الصناعة ، و وزارة الخارجية... من أجل تنظيم و ضمان تنفيذ السياسة الخارجية[2].

فالدستور الياباني نص على أن عملية صنع و اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية يكون بالإجماع، و بالتالي في حالة رفض أي عضو من أعضاء مجلس الوزراء لقرار يخص السياسة الخارجية فإنه يلغى بشكل تلقائي، و لكن غالبا ما لا يقع المجلس الوزاري الياباني في هذا المشكل و هذا راجع للصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور لرئيس الوزراء؛ حيث أن بإمكانه إقالة أي وزير يخالفه الرأي أو يعارضه في قرارات يتم اتخاذها خاصة في السياسة الخارجية. في المقابل ينص الدستور الياباني على أن غالبية أعضاء مجلس الوزراء يتم تعيينهم من البرلمان[3].

قد كان للسلطة التنفيذية دور كبير في توجيه السياسة الخارجية اليابانية، إذ عمل رئيس الوزراء شينزو آبي على تعزيز توجهات اليابان الخارجية من أجل جعلها أكثر قوة، إذ قام بإعادة هيكلة الأمن القومي لليابان، من أجل ذلك و طالب البرلمان بموافقته على تأسيس مجلس الأمن القومي و تنويع الأسلحة التي تستوردها اليابان و ذلك من خلال الدعوى لزيادة ميزانية وزارة الدفاع. و السماح للجيش الياباني بالدخول لحل النزاعات مع الدول الصديقة و الحليفة لها، و تزيدها بالمساعدات اللوجستية. كما عمل على زيادة العلاقات مع دول محيطها الإقليمي و الدول الغربية، و تفعيل دور اليابان في المنظمات الإقليمية و الدولية[4].

[1] وليم، أشعيا عوديشو، مرجع سابق، ص. 30
[2] إيمان، عبد العالي عبد الغني، مرجع سابق، ص، 104
[3] هدى، ميتكيس، نللي، كمال أمير، مرجع سابق، ص. 11
[4] .....، "آبي يزداد قوة: الواقعية اليابان الجديدة: إعادة تشكيل آسيا؟"، عن مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق

المطلب 03: البيروقراطيات و صناعة السياسة الخارجية اليابانية

يتمثل الجهاز البيروقراطي في مجموعة من الأفراد يتم تعيينهم بصفة دائمة مهمتهم الرئيسية تتمثل في تنفيذ السياسة الخارجية، يتم توظيفهم في وزارة الخارجية و كذا وزارتي الدفاع و الاقتصاد. تقوم البيروقراطيات بتقديم المشاريع و المعلومات التي تخص عملية صنع السياسة الخارجية. في قمة هرم البيروقراطيات اليابانية؛ وزارة الشؤون الخارجية فهي المسؤول الأول عن السياسة الخارجية أي تقوم بكل مراحل صنعها، ابتداء من جمع المعلومات إلى غاية تنفيذ القرار[1].

تعمل البيروقراطيات في اليابان بشكل مستقل و تسمى في اليابان بالإدارة المجزأة رأسيا (Vertically divided administration)[2].

هذه الاستقلالية التي تمتاز بها البيروقراطيات تجعلها تعمل في جو من المنافسة في عملية جمع المعلومات و تنظيمها و تحديد الأولويات و وضع البدائل المتاحة، و تحديد القرار الذي يمكن اتخاذه. فالسياسة الخارجية اليابانية عقلانية و يرجع ذلك إلى الكم الهائل من المعلومات التي يتم صنعها حول القضية التي سيتم اتخاذ القرار فيها و كذا تنوع البدائل لمطروحة. و لكن في المقابل فإن هذا التنافس الذي يقع بين البيروقراطيات قد يؤدي إلى اختيار تنفيذ البديل الخاطئ في السياسة الخارجية و يرجع ذلك إلى أنه قد يتم تسريب معلومات المغلوطة من أحد البيروقراطيات بغية أن تختار بدائلها أو خطتها . و كذا قد تتضارب مصالح البيروقراطيات قد يؤدي إلى اختيار البدائل بطريقة غير عقلانية في السياسة الخارجية.

[1] إيمان، عبد العالي عبد الغني، مرجع سابق، ص، 107
[2] هدى، ميتكيس، نللي، كمال أمير، مرجع سابق، ص. 15

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية اليابانية

خلال عملية صنع و تنفيذ السياسة الخارجية اليابانية من قبل السلطات التشريعية و التنفيذية و البيروقراطيات، تجد نفسها أمام محددات رئيسية ساعدتها في بعض المواقف الإقليمية و الدولية و كانت معرقلة في مواقف أخرى. فاليابان تتمتع بخصوصية فريدة من نوعها يرجع إلى موقعها الجغرافي، و طبيعة التركيبة البشرية فيها و الثقافية المجتمعية التي يتبناها المجتمع الياباني. و كذا كان للقوة الاقتصادية و العسكرية دورا مهم جدا في توجيه السياسة الخارجية اليابانية دون إغفال التأثيرات الخارجية قبل القوى الإقليمية و الدولية. سيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب 01: المحددات الجغرافية و البشرية لليابان

المطلب 02: المحددات الاقتصادية و العسكرية لليابان

المطلب 03: المحددات المجتمعية و الثقافية لليابان

المطلب 04: تأثير القوى الإقليمية و الدولية على اليابان

المطلب 01: المحددات الجغرافية و البشرية لليابان

يلعب المحدد الجغرافي و البشري دورا مهما في تحديد معالم السياسة الخارجية اليابانية. بالنسبة للمحدد الجغرافي لليابان عبارة عن أرخبيل من الجزر في سواحل في منطقة شرق آسيا 377915 كم^2 ، حيث تبلغ مساحة اليابسة حوالي 364485 كم^2 ، و المياه 13430 كم^2. لا يوجد لليابان حدود برية شريطها الساحلي يقدر بحوالي 29751 كم[1].

إن الدول المجاورة لليابان تبعد عنها بمسافة 1500 ميل، و هما الكوريتين و الصين و روسيا. هذا الموقع الجغرافي المميز ساعدها على العزلة عن العالم الخارجي مما أتاح لها تنظيم سياستها و نظامها الداخلي و تطويره و كذا أتاح لها إعادة بناء اقتصادها و جعلها قوة بحرية مهمة في منطقة شرق آسيا[2].

كما ساعدها موقعها الجغرافي على عدم تعرضها للغزو بطريقة سهلة و مباشرة، و هذا راجع لعدم وجود دول مجاورة لها في اليابسة الأمر الذي جعل سياستها الخارجية أكثر استقلالية في العديد من المواقف الدولية. لكن افتقارها للموارد الطبيعية جعلها أكبر مستورد سواء للطاقة أو المعادن و غيرها من المواد الأولية، و بالتالي دخلت في علاقات مع العديد من الدول فحاجتها الماسة لهذه الموارد جعلها تتوجه نحو سياسة خارجية ذات طابع اقتصادي بدلا من العسكري.

أما المحدد البشري؛ فلا يقل أهمية عن المحدد الجغرافي كونه السبب الرئيسي في توجيه السياسة الخارجية اليابانية في العديد من المحطات التاريخية، حيث يبلغ عدد سكا اليابان أكثر من 127110047 نسمة، بكثافة سكانية تقدر بـ 336 ن\كم^2 [3].

إن عدد سكان اليابان في تزايد مستمر و بشكل كبير جدا. تأثر الكثافة السكانية في عملية صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية من خلال الضغط الداخلي للشعب الياباني التي تؤدي إلى تغيير في مواقف و قرارات لصناع السياسة الخارجية في العديد من القضايا الإقليمية و الدولية، نحو اتخاذ القرار الذي يحدده الرأي العام من أجل ضمان الاستقرار الداخلي. كما كان لثقافة و قيم الفرد الياباني دور بارز و مهم في السياسة الخارجية اليابانية؛ حيث أن الفرد الياباني يحمل الولاء التام للحاكم أو الإمبراطور. فالحاكم عند الشعب الياباني مقدس، كونه من سلالة مقدسة –حسب رأييهم- و بالتالي هذا الولاء ساعد الحكومة اليابانية في الحفاظ على مبادئها في سياستها الخارجية.

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، "السمات الجغرافية لليابان"، أطلع عليه بتاريخ: 31\01\2017، ساعة: 21:30، الموقع: (http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Japan/Sec02.doc_cvt.htm)

[2] إيمان، عبد العالي عبد الغني، مرجع سابق، ص، 122

[3] بوابتك إلى اليابان، "معلومات عامة عن اليابان"، متحصل عليه بتاريخ: 16\01\2017، ساعة: 18:00، موقع: (http://www.nippon.com/ar/features/h10001)

المطلب 02: المحدد الاقتصادي و العسكري في السياسة الخارجية اليابانية

بعد نهاية الحرب الباردة، شكلت منعطفا مهم لحدوث العديد من التغيرات الدولية، إذ تراجع العامل العسكري كمعيار لقوة أي دولة لصالح العامل الاقتصادي، و أصبح هذا الأخير هو المعيار الأساسي لتحديد قوة الدول.

عملت اليابان خلال هذه المرحلة على زيادة و تطوير قوتها الاقتصادية التي خسرتها خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية. و قد نجحت في ذلك من خلال ربط علاقات اقتصادية مع العديد من الدول، و أصبحت اليابان ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية مما عزز مكانتها إقليميا و دوليا. اعتمدت اليابان على العامل الاقتصادي في توجيه سياستها الخارجية في العديد من المواقف الدولية.

خلال 2011 و بعد الحراك العربي الذي حصل في العديد من الدول العربية، قامت القوى الغربية بالتدخل سواء عسكريا مثلما تم في ليبيا أين تدخل حلف الناتو للحد من الاشتباكات الحاصلة بين النظام و الشعب، أن التدخل سياسيا مثلما حصل في تونس و مصر و الذي قامت به معظم القوى الغربية من أجل إعادة هيكلة النظام و حكومة ما بعد الربيع العربي. أما اليابان فسياستها الخارجية في المنطقة العربية كانت دبلوماسية اقتصادية حيث قامت بتقديم تحفيزات للتشغيل و التنمية الصناعية و منح قروض إنمائية وصلت إلى 122 مليار دولار من أجل بناء البنى التحتية لهذه الدول التي دمرت خلال هذه الفترة.

كذلك في فلسطين قامت اليابان بإتباع سياسة خارجية تنموية اقتصادي، و على سبيل المثال لا الحصر في 1993 قدمت اليابان منحة تجاوزت مليار دولار لبناء مستشفيات في فلسطين، و وصلت نسبة المساعدات الاقتصادية اليابانية للفلسطينيين إلى 8% في السنوات الأخيرة[1].

أما بالنسبة للمحدد العسكري و دوره في السياسة الخارجية اليابانية، فيلاحظ أن هذا المحدد لم يكن له تأثير في توجيه السياسة الخارجية اليابانية خاصة في الفترة الأولى لنهاية الحرب الباردة، و يعود هذا إلى سببين رئيسيين:

-حضر التسلح و منع زيادة عدد الجيش الياباني الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عليها نظرا لتخوف هذه الأخيرة من التصاعد النزعة العسكرية اليابانية و تهديدها لمصالحها من خلال ضربها لبيرل هاربر.
-انشغال اليابان ببناء قوتها الاقتصادية و جعلها قوة مجابهة للاقتصاديات الغربية.

و منه فنتيجة للحظر الذي فرض على اليابان في الجانب العسكري، و توجهت نحو المجال الاقتصادي و تركت مهمة حمايتها الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، و سارعت في تطوير اقتصادها. لكن في الوقت الراهن، تحاول اليابان إعادة مجد قوتها العسكرية، ولكن دون المساس بالمصالح الأمريكية أو الإخلال أو جعل العلاقات معها تتوتر، و تعود الأسباب المهمة التي جعلتها تعيد النظر لزيادة قوتها العسكرية إلى:

-التطور الحاصل على مستوى البرنامج النووي لكوريا الشمالية؛ حيث باتت متخوفة من قيام هذه الأخيرة بضربات مفاجأة لها خاصة ما هو معروف عن رئيس كوريا الشمالية كونه متهور و لا يمكن التكهن بما سيقدم عليه[1].

[1] ساكاي، كازوناي، "الربيع العربي و السياسة الخارجية اليابانية"، عن بوابتك إلى اليابان، [2016\10\01]، أطلع عليه بتاريخ: 2016\12\06، ساعة: 18:00، الموقع: (http://www.nippon.com/ar/currents/d10001)

-تزايد القوة العسكرية الصينية مما جعل اليابان قلقة من الصعود الصيني في المنطقة، و تتراجع مكانة اليابان في منطقة جنوب شرق آسيا[2].

هذه المتغيرات الإقليمية الجديدة جعلت اليابان تعيد ترتيب حساباتها و أولوياتها خاصة في توجهاتها في منطقة جنوب شرق آسيا لتصبح قطبا و قوة إقليمية لها تأثير في الساحة الدولية من خلال زيادة في قوة سياستها الخارجية، و زيادة تأثيرها بالدمج بين القوة الاقتصادية و القوة العسكرية في التحرك على الساحة الدولية.

[1] وليم، أشعيا عوديشو، مرجع سابق، ص، 56
[2] الرجع السابق، ص. 49

المطلب 03: المحددات المجتمعية و الثقافية للسياسة الخارجية اليابانية

بدأت معالم الثقافة اليابانية تتشكل في القرن السادس عشر نتيجة لبداية الاتصال بين المجتمع الياباني و العالم الغربي (المبشرين، التجار) هذه الفترة كانت تمثل فترة الانفتاح الكامل على العالم الخارجي. فاكتسب اليابانيون الثقافة الغربية و تم مزجها بالثقافة المحلية.

بعدها تأتي فترة حكم توكوغاوا؛ و هي مرحلة العزلة التي انتهجها توكوغاوا من أجل إعادة بناء الثقافة اليابانية بعد طغيان الفكرة التبشيرية الغربية على المجتمع الياباني، حيث قام توكوغاوا في فترة حكمه إعادة تشكيل الثقافة اليابانية للمجتمع الياباني.

الدارس لتاريخ اليابان في هذه المرحلة يلاحظ أنه زادت النزعة العدائية داخل المجتمع الياباني للعالم الخارجي، هذا ما يلمس في عهد ميجي حيث و بعد فك العزلة عن اليابان من قبل أمريكا وجدت اليابان نفسها منفتحة على العالم الخارجي و بالتالي فهي مضطرة للدخول في علاقات مع الدول المجاورة.

في بداية عهد ميجي، قام بالدخول في علاقات ودية مع العديد من الدول (الصين و بعض الدول الأوروبية)، حيث قام بـ:

- أرسل بعثات علمية متمثلة في طلاب من أجل التعلم من الغرب و أخذ الخبرة في شتى المجالات لإعادة تطوير النظام الياباني.
- استنجد بالدول الأوروبية لإعادة بناء منشآت البنى التحتية بالتقنيات الغربية المتطورة.

بعد تحقيق أهدافها قام بإيقاف إرسال بعثات إلى الخارج، و عمل على تطوير النظام الداخلي لليابان و أصبحت اليابان قوة اقتصادية و عسكرية كبرى تقف ندا للند أمام القوى الغربية، مما نمت النزعة الاستعمارية التوسعية في ثقافة الفرد الياباني، فتوجهت اليابان نحو سياسة خارجية استعمارية عسكرية توسعية، و دخلت العديد من الحروب مع الصين و كوريا و روسيا. كانت في كل مرة تنتصر على عدوها.

بعد انتهاء عهد ميجي، دخل العالم في الحرب العالمية الأولى. كانت اليابان تمثل الطرف المحايد فيها، و أصبحت المورد الرئيسي للقوى الغربية و لكن خلال الحرب العالمية الثانية رجعت الثقافة الاستعمارية الإمبريالية العسكرية تطغى على الفرد الياباني فالضربة الفجائية، و التي قامت بها اليابان في بيرل هاربر تدل على عودة الثقافة الإمبريالية العسكرية للمجتمع الياباني. و منه هذا التاريخ تغيرت وجهة نظر و الثقافة المجتمعية اليابانية نحو الجنوح للسلام و التخلي على النزعة الاستعمارية العسكرية نتيجة للدستور الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947. أصبح المجتمع الياباني يسعى إلى تحقيق الأمن و السلام و الاستقرار العالمي.

في ظل عصر العولمة، و التغيرات الكبيرة الحاصلة في المنظومة الدولية، من تشابك في المصالح بين الدول و التي جعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة واحدة. جعل اليابان تتخوف من تهدم الروح المجتمعية و الثقافة اليابانية نتيجة لانتشار الأفكار العولمة الغربية، فتوجهت نحو المزج بين الإرث الثقافي التقليدي الياباني و التطور و الحضارة الغربية جديدة مع مراعاة خصوصيتها.

فقد كان للثقافة دور كبير في توجهات السياسة الخارجية اليابانية، و يعود ذلك إلى الخصوصية في طبيعة المجتمع الياباني الفريدة من نوعها. فاليابان تضم مجتمعا متجانسا يعتبر أرضه مقدسة موضوعة تحت رعاية الآلهة و المتمثلة سلالة الإمبراطور الذي يعتبرونه أبا كل اليابانيين و يكتبون له الولاء التام كونه هو كذلك

بدوره يعتبر كل أفراد المجتمع الياباني سواسية في الحقوق و الواجبات مهما كانت مكانتهم المجتمعية أو اختلافاتهم اللغوية أو الدينية و العرقية، فقد تعامل معهم بشكل ديمقراطي، الأمر الذي أكسبه التأييد التام من قبل كل الطبقات المجتمعية و لم يواجه معارضة في قراراته خاصة في الشؤون السياسة الخارجية[1].

[1] وليم، أشعيا عديشو، مرجع سابق، ص. 21

المطلب 04: تأثير القوى الإقليمية و الدولية على السياسة الخارجية اليابانية

المحدد الخارجي (الإقليمي و الدولي) كان و لا يزال له تأثير مباشر على السياسة الخارجية اليابانية. فعلى المستوى الإقليمي؛ تعد الدول المجاورة لليابان من بين القوى الجديدة الصاعدة على الساحة الدولية فتزايدت القوة العسكرية الصينية، و تطور البرنامج النووي لكوريا الشمالية كان له تأثير قوى على توجهات السياسة الخارجية اليابانية حيث أنه نتيجة لتخوفها من الصعود العسكري لهاتين الدولتين توجهت نحو تطوير قوتها العسكرية لجعل سياستها الخارجية أكثر قوة و تأثير بعد أن أصبحت تدرك بأن القوة الاقتصادية لوحدها غير كافية.

على المستوى الدولي، فبعد نهاية الحرب الباردة و انهيار الإتحاد السوفييتي، ففي هذه الفترة حدث تطور و تغير في المنظومة الدولية و أصبح العالم تحت الهيمنة الأمريكية حيث قامت بملأ الفراغ الحاصل في الدول التي كانت تابعة للإتحاد السوفييتي، الأمر الذي جعل اليابان تعيد النظر في توجهات و مبادئ سياستها الخارجية اليابانية و تمثل هذا الحدث فيما سمي "صدمة نيكلسون" بعد الزيارة المفاجئة للرئيس الأمريكي للصين، و التي كانت تمثل عدو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، هذه الزيارة كانت من أجل تطبيع العلاقات بين هاتين الدولتين. مما جعل اليابان تعيد دراسة لأولويات و توجهات سياستها الخارجية، فاتجهت نحو تعزيز العلاقات مع دول شرق آسيا حيث رأت بأنه من الصعب عليها أن تصبح قوة مهيمنة دون السيطرة على إقليمها و زيارة نفوذها.

كما كان للتغيرات الاقتصادية العالمية تأثير على السياسة الخارجية اليابانية حيث أنها أصبحت مستقلة عن القوى الغربية تأمين مواردها خاصة النفط، فقد قامت بربط علاقات اقتصادية مع دول الشرق الأوسط مما أمن لها الطاقة بشكل مستمر[1].

[1] المرجع السابق، ص.ص. (47-50)

من خلال الدراسة التاريخية للسياسة الخارجية اليابانية يلاحظ بأن لها جذورها تاريخية عريقة، بدأت منذ القرن السادس عشر من خلال عملية الاتصال بين المجتمع الياباني و العالم الغربي فتشبع المجتمع الياباني بالثقافة الغربية. لتأتي بعدها حكم توكوغاوا الذي انتهج سياسة عزلة مطلقة عن العالم الخارجي و منه فإن السياسة الخارجية اليابانية في هذه الفترة لم تكن متواجدة في الساحة الدولية بل ركزت على البناء الداخلي لليابان، و أهمل السياسة الخارجية لكن هذه السياسة كان لها تداعيات ايجابية في عهد الإمبراطور ميجي الذي أعاد مجد الإمبراطورية اليابانية بعد الإطاحة بنظام حكم توكوغاوا و فكت العزلة عن اليابان، فوجد ميجي نفسه مضطرا للدخول في علاقات مع العالم الخارجي من أجل ضمان حماية اليابان و ساعده في ذلك القوة الاقتصادية و التطور الحاصل في هذا المجال الذي قام به توكوغاوا خلال فترة عزل اليابان.

ففي بداية حكم ميجي كانت السياسة الخارجية اليابانية مفعلة، و دخل في علاقات مع دول آسيوية و أوروبية بهدف كسب الخبرة و الغربية لتطوير اليابان. بعد تحقيق هدفه أصبحت اليابان ضمن القوى الكبرى لها اقتصاد متطور و جيش قوي، غيرت في طبيعة سياستها الخارجية إلى سياسة إمبريالية استعمارية توسعية. قد حققت العديد من الانتصارات في حروبها التي شنتها ضد الدول الآسيوية بصفة خاصة، مما زاد في تعزيز مكانة اليابان الدولية و أصبحت تعمل إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى و اعتبرت المورد الأول و الرئيسي لهم مما زاد في تنامي الغرور في المجتمع الياباني، و زادت أطماعه إلى منافسة القوى الغربية في الريادة العالمية. و قامت اليابان بتوجيه ضربة فجائية للولايات المتحدة الأمريكية هذه الخطوة مثلت بداية لنهاية النزعة الإمبريالية العسكرية اليابانية. حيث ردت عليها أمريكا بتفجير قنبلتين في هيروشيما و ناكازاكي مما أسفرت عنهما خسارة مادية و بشرية كبيرة على اليابان فتراجعت القوة الاقتصادية اليابانية بعد تحطم منشآتها في هاتين المدينتين، و كذا تراجعت القوة العسكرية اليابانية بعد أن فرضت عليها الولايات المتحدة الأمريكية دستور 1947 كبحت فيه تصاعدها العسكري.

في فترة الحرب الباردة، ارتكزت السياسة الخارجية اليابانية على الجانب الاقتصادي و السياسي في علاقاتها مع القوى الإقليمية و الدولية بهدف إعادة الثقة في نوايا السياسة الخارجية اليابانية التي ترمي نحو تحقيق الأمن و الاستقرار الدوليين.

أما في فترة ما بعد الحرب الباردة و مع حدوث متغيرات إقليمية و دولية جديدة جعل اليابان تعيد ترتيب أولوياتها و توجهاتها في سياستها الخارجية، حيث توجهت نحو ربط علاقات ودية مع دول شرق آسيا من أجل بناء قوة إقليمية مجابهة للقوى الغربية كونها رأت بأن القوة الاقتصادية التي تملكها لن تمكنها من الهيمنة إلى بسط نفوذها على إقليمها. و كذا تصاعد قوى إقليمية جديدة و تزايد في قوتها العسكرية جعل اليابان تعمل على العمل باستقلالية في سياستها الخارجية، و لكن تحت المظلة الأمنية الأمريكية و دون المساس بالمصالح الأمريكية.

ساعد اليابان في رسم و صنع سياسة خارجية عقلانية و محكمة، مجموعة من العوامل أهمها:

-طبيعة النظام الياباني: نظام إمبراطوري دستوري.
-الاعتماد على مبدأ الديمقراطية في الحكم.
-التوجه نحو التعاون و السلم مع القوى الخارجية.
-الدمج بين السلطتين التشريعية و التنفيذية مما جعلهما يعملان معا لصنع السياسة الخارجية مما يضمن قرارات أكثر عقلانية و فعالية.
-الموقع الجغرافي الذي تتمتع به اليابان ساعدها في معالم سياستها الخارجية.

-طبيعة الفرد الياباني الذي يحمل ثقافة العمل الجماعي و ولائه الكامل لإمبراطور و النظام ساعدها على التحرك بحرية خاصة في الشؤون الخارجية .

كما كان للقوى الإقليمية و الدولية دور كبير في توجه اليابان نحو توجهاتها الخارجية، حيث عملت على الدخول في علاقات مع القوى الإقليمية و الدولية. و انضمت إلى منظمات إقليمية و دولية من أجل زيادة نفوذها و بسط هيمنتها.

الفصل الثالث: البعد الدولي و الإقليمي للسياسة الخارجية اليابانية

الفصل الثالث: البعد الدولي و الإقليمي للسياسة الخارجية اليابانية

تعد نهاية الحرب الباردة 1991 منعطف تحول رئيسي في توجهات السياسة الخارجية اليابانية. يعود هذا التحول إلى مجموعة من العوامل و المتغيرات الإقليمية و الدولية، جعلت صناع القرار في اليابان يعيدون النظر في علاقات اليابان الخارجية خاصة مع دول شرق آسيا. ، و تغير من سياستها الخارجية حتى تتواءم و الأوضاع الإقليمية و الدولية الجديدة حتى تضمن أمنها و استقرارها، و كذلك ظهور فواعل جديدة أصبح لها تأثير كبير في القضايا الدولية كالمنظمات الدولية و الإقليمية و التكتلات الإقليمية.

في هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على توجهات السياسة الخارجية اليابانية الإقليمية، من خلال دراسة علاقات اليابان مع دول شرق آسيا كالصين و كوريا الشمالية و الجنوبية و روسيا. و من ثم سيتم دراسة توجهات السياسة الخارجية اليابانية دوليا؛ و ذلك من خلال التطرق إلى دراسة و معرفة طبيعة العلاقات اليابانية الخارجية . و في الأخير يتم دراسة توجهات السياسة الخارجية اليابانية اتجاه المنظمات الدولية الإقليمية، و سيتم تسليط الضوء على أهم منظمتين كان لليابان دورا بارزا و تأثيرا مباشرا فيها، و هي الأمم المتحدة و رابطة الآسيان.

التقسيم المنهجي للفصل، سيكون كالآتي:

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية اليابانية إقليميا

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية اليابانية دوليا

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية اليابانية اتجاه المنظمات الدولية و الإقليمية

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية اليابانية إقليميا

تميزت العلاقات اليابانية مع دول منطقة شرق آسيا خاصة خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية بالعداء توسعية مما جعل هذه دول يعتبر اليابان العدو الأول لها. الأمر الذي زاد في التوتر في العلاقات بينها. و لكن بعد هزيمة اليابان خلال الحرب العالمية الثانية و احتلالها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية دفع باليابان إلى تغيير سياستها الخارجية من سياسة استعمارية عدوانية إلى سياسة أكثر مرونة أي من الطابع العسكري إلى الطابق الاقتصادي من أجل إعادة الثقة الدولية لليابان.

انطلاقا مما سبق يتم تقسيم هذا المبحث كما يلي:

المطلب 01: العلاقات اليابانية-الصينية

المطلب 02: العلاقة اليابان بكوريا الشمالية الجنوبية

المطلب 03: العلاقات اليابانية-الروسية

المطلب 01: العلاقات اليابانية-الصينية

لا يزال التاريخ يلعب دورا مهما في رسم معالم العلاقة بين اليابان و الصين. سياسة اليابان الاستعمارية التي انتهجتها ضد الصين جعل هذه الأخيرة متخوفة و تلتزم الحذر من التقارب الصيني الياباني. فذاكرة المجتمع الصيني لازالت تحمل النظرة العدائية لليابان نظرا للحروب والغزو و المجازر التي قامت بها اليابان في أراضيها، رغم ما قدمته اليابان من اعتذارات إلا أنهم يرونها غير كافية لمحو أو تعويض آثار الحرب [1]. ثم تلتها فترة الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و دخول اليابان إلى جانب الحلفاء و استمرارها في السياسة التوسعية العسكرية الأمر الذي زاد من تخوف الصين من تصاعد النزعة الاستعمارية اليابانية.

هزيمة اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية كبح توسعها العسكري بعد أن أصبحت مستعمرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أين قامت هذه الأخير بإعادة هيكلة النظام الداخلي و حتى الدستور الياباني و منعتها من امتلاك قوة عسكرية إلا للدفاع عن الذات. و بدخول العالم في الحرب الباردة، نالت اليابان استقلالها من الولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع اتفاقية أمنية تعاونية بين الدولتين.

زاد التخوف الصيني من التطور الكبير الحاصل في التحالف الأمريكي الياباني خاصة بعد القرار الذي تم اتخاذه من قبل الدولتين في أفريل 1996، فيما يخص تعديل الدليل الدفاعي للحلف في قمة كلينتون-هاشيموتو. جاء في بنود القمة؛ تكثيف التعاون الثنائي بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية في حالة ما إذا طرأت أوضاع مفاجئة في المناطق المحيطة باليابان، و التي قد يكون لها تأثير على سلامتها و أمنها. و أنه في حالة ما إذا قامت بأي خطوة اتجاه الجزر اليابانية أو التايوان فإن ردت فعل اليابان ستكون قوية، هذا ما جعل الصين تتوجه نحو التحالف مع الإتحاد السوفييتي من اجل ضمان أمنها و زيادة قوتها [2]. تميزت العلاقات اليابانية الصينية بارتفاع حدة التوتر بينها نتيجة للتحالف اليابان مع المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، و الصين مع المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفييتي.

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول مهمة في إستراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من الدول، حيث غيرت من أولوياتها و أهدافها و هذا يرجع إلى:

- سقوط المنظومة الشيوعية الاشتراكية الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة من الفراغ في الأقاليم التي كانت تابعة لإتحاد السوفييتي.

[1] Robert , Bendini, "Japan foreign and security policy at a Crossroads", On European parliament policy department, (August 2015), p. 9, date: 02/01/2017, h: 18:00, cite: (www.europarl.europa.eu/.../EXPO_IDA(2015)549065_EN.pdf)

[2] بايتس، غيل، **النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة**، تر دلال أبو حيدر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009)، ص. 232

- تغير النظام الدولي من نظام ثنائي إلى أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، و تغيرت موازين القوى الدولية

كل هذا جعل الدول التي كانت ضمن المنظومة الاشتراكية تتوجه نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان أمنها، و من بين هذه الدول الصين. فبعد زيارة الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون الصين، جعل الحكومة اليابانية تعيد النظر في توجهات سياستها الخارجية و تغيير علاقاتها مع دول شرق آسيا خاصة الصين.

يمكن حصر أسباب التغير في العلاقات اليابانية الصينية في[1] :

- تحسن العلاقات الصينية الأمريكية مما جعل اليابان تعيد رسم معالم علاقاتها مع الصين.
- النمو الاقتصادي الحاصل في كلا الدولتين الذي كان السبب الرئيسي في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية الإقليمية لمنطقة شرق آسيا.
- النشاط الدبلوماسي المكثف للصين و إستراتيجيتها الجديدة التي تسعى لزيادة النفوذ الخارجي.

ازداد الترابط الياباني-الصيني في المجال الاقتصادي و التجاري بهدف الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. فتوجهت كلا الدولتين نحو تكثيف التعاون بينها، في 2007 أصبحت الصين أكبر الشركاء الاقتصاديين لليابان، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في 2011 إلى 345 مليار دولار أي 9% من التجارة الصينية الخارجية، و 21% من التجارة الخارجية اليابانية. كما زاد حجم الاستثمارات اليابانية في الصين لتصل إلى 12 مليار دولار أي 11% من إجمالي الاستثمارات الخارجية اليابانية[2].

[1] Hitashi, Tanaka, "Japan and China relations at crossroods", On: Japan Centre for International Exchange, Vol.1, No.2, (March 2006), p, 2, date: 01/02/2017, h:20:00, cite: (www.jcie.org/researchpdfs/EA/1-2.pdf)

[2] عبد الرحمان، المنصوري، "الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية"، عن مركز الجزيرة للدراسات، (6 فيفري 2013)، ص.2، متحصل عليه يوم: 26\12\2016، ساعة: 21:00، الموقع: (http://studies.aljazeera.net/net/ar/issues/2013/02/20132610105032411.html)

المطلب 02: العلاقات اليابانية الكورية :

اتسمت علاقة اليابان بشبه الجزيرة الكورية بالتوتر الدائم نتيجة العداء التاريخي بين البلدين، فقد شنت اليابان الحرب ضد كوريا (1910 – 1945)[1]. و التي خلالها قامت بـ[2]:

- ارتكاب مجازر عنيفة خلفت أضرار مادية و نفسية داخل المجتمع الكوري.
- محو معالم الثقافة و القيم الكورية من خلال إلغاء اللغة الكورية و فرض اللغة اليابانية.
- ممارسة الاسترقاق الجنسي ضد النساء الكوريات من قبل الجنود اليابانيين.

بعدما نالت كوريا استقلالها، قام الرئيس الكوري سنغمان ري بضم تاكيشيما إلى كوريا في جانفي 1952 الأمر الذي اعتبرته اليابان اختراقا للقانون الدولي فتاكيشيما يعد إقليما يابانيا، حيث بسطت سيادتها عليه في منتصف القرن السابع عشر. و قد سعت اليابان إلى إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية من أجل استرجاع هذا الإقليم [3].

ظل النزاع على هذا الإقليم و قضية النساء الكوريات، السبب الرئيسي في منع تعميق العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية بين الدولتين [4]. و قد تعثرت كل محاولات التقارب بينهم، و لكن في ظل بروز متغيرات دولية جديد في شرق آسيا من بينها؛ بروز قوى إقليمية آسيوية جديدة و التكتلات الإقليمية و الدولية و التي باتت تنافس القوى الكبرى. جعل اليابان تغير من سياستها الخارجية اتجاه دول جنوب شرق آسيا، فقد اتفقت مع كل من الصين وكوريا الجنوبية على تكثيف التبادل التجاري بينها من أجل رفع نسبة النمو الاقتصادي، و لكن لم يتم التوصل بعد إلى هذه الاتفاقية و هذا راجع إلى المشاكل السياسية بسبب الخلافات التاريخية على الجزر و الأقاليم[5].

---

[1] Ralf, Emmers , "Japan-Korea relations and the Tokdo/Takeshima dispute: The Interplay of Nationalism and Natural Resources ", About RSIS Working Paper, No.212, [10/11/2010] ,p. 1, date: 16/03/2017, h: 13:00, cite: (https://www.rsis.edu.sg/wp-content/uploads/rsis-pubs/WP212.pdf)

[2] محمد، صلاح،"كوريا الجنوبية و اليابان و الصين... الاقتصاد يتخطى الخلافات" ، عن دوت مصر، [17\03\2015]، متحصل عليه يوم: 20\03\2017، ساعة: 21:00، الموقع:
(http://www.dotmsr.com/details/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9)

[3] .....، "قضية تاكيشما"، عن وزارة الخارجية اليابانية ، متحصل عليه يوم: 05\03\2017، ساعة: 13:00، الموقع:
(www.eg.emb-jp/a/territory/takeshima/issue.html)

[4] Ralf, Emmers , The previous reference.

[5] محمود، نجم، " الصين و اليابان و كوريا الجنوبية نحو أكبر اتفاقية تجارة على وجه الأرض"، عن مجلة الشرق الأوسط، العدد 13673، [05\05\2016]، متحصل عليه يوم: 12\04\2017، ساعة: 21:00، الموقع:

1 - علاقة اليابان بكوريا الشمالية:

لم تختلف العلاقات اليابانية بكوريا الشمالية عن نظيرتها كوريا الجنوبية، ولكن اليابان لا تزال إلى يومنا هذا تعتبر كوريا الشمالية أكبر تهديد لإقليمها. و هذا راجع للملف النووي لكوريا الشمالية و التجارب النووية التي يقوم بها الرئيس الكوري في كل مرة؛ حيث قام بإطلاق 4 صواريخ باليستية في مارس 2017 سقطت ثلاثة من هذه الصواريخ على أهم المناطق اقتصادية في اليابان، هذا ما اعتبرته هذه الأخيرة تهديدا مباشر و خطير يمس أمنها القومي [1]. و في هذا السياق بدأت اليابان بتحضير منظومة مضادة للصواريخ. ردا على الخطوة التي قامت بها كوريا الشمالية لإطلاق قمر صناعي على متن صاروخ بغرض رصد الأرض، من خلال إرسال لصواريخ متطورة من نوع باتريوت إلى جزر ساكيشيما[2].

(http://aawsat.com/home/article/632111/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6)

[1] .....، "كوريا الشمالية تطلق صواريخ بالستية و اليابان تحتج"، عن موقع الجزيرة، متحصل عليه يوم: 07\03\2017، ساعة: 17:00، موقع:
(http://www.aljazeera.net/news/international/2017/3/6/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%AC)

[2] .....، "تأهب اليابان ردا على تهديدات كوريا الشمالية"، عن موقع الجزيرة، [04\02\2016]، متحصل عليه يوم: 01\05\2017، ساعة: 21:00، الموقع:
(http://www.aljazeera.net/news/international/2016/2/4/%D8%AA%D8%A3%D9%87%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D8%AF%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)

المطلب 03: العلاقات اليابانية الروسية

مرت العلاقات روسيا و اليابان بمراحل تاريخية متنوعة، و التي تقسم كالتالي:

1 -مرحلة الصراع: خلال القرن السابع عشر كانت العلاقات اليابانية الروسية متوترة نتيجة للتوسع الجغرافي لإمبراطور الروسي، و الذي وصل إلى جزر الكوريل التي تعد إقليما يابانيا. استمر الصراع على هذه المنطقة إلى غاية القرن التاسع عشر و انتهى بتوقيع اتفاقية بين اليابان و روسيا تتنازل فيها هذه الأخيرة عن هذه الجزر لليابان. لتعود روسيا بعدها لضم هذا الإقليم إلى إمبراطورية الإتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية[1].

2 -مرحلة السلم: في عام 1956 قامت اليابان بتطبيع علاقاتها مع الإتحاد السوفييتي، حيث دخل الطرفان في الارتباط في المجال الاقتصادي بشكل قوي. و كانت من بين الأهداف الرئيسية لتحسين علاقاتها –اليابان- بالإتحاد السوفييتي ما يلي[2]:

- تلبية حاجياتها من البترول و الموارد الطبيعية التي تحتاجها لصناعاتها.
- رغبة رجال الأعمال اليابانيين من المشاركة في الدخول في مشاريع تنمية في سيبيريا، لما لهذه المشاريع مزايا كبيرة تعود بالربح على المستثمرين.

هذا التعاون الاقتصادي يمكن اليابان من الضغط على الإتحاد السوفييتي من أجل استرجاع الأربع جزر محل النزاع بينهما. و بحلول عام 1970 أصبحت اليابان أكبر و أهم شريك تجاري لإتحاد السوفييتي بعد توقيع عدة اتفاقيات في المجال التجاري. و قد زادت نسبة التبادل التجاري بين الدولتين و تساعد في وتيرة الاستثمارات و عدد الصادرات و الواردات بينها.

يلاحظ من خلال ما سبق أن اليابان قامت بتغيير علاقاتها مع روسيا و ذلك وفقا لما تمليه مصالحها الحيوية، خاصة فيما يخص الجزر المتنازع عنها. فاليابان في البداية كانت تنتهج سياسة خارجية معادية تقف بالند اتجاه ردود الفعل الروسية؛ حيث كانت هذه الأخيرة في كل مرة تقوم بعقد اتفاق مع اليابان و تتنازل على الجزر لها ثم تعود و تبسط نفوذها عليها. خلال الحرب الباردة، توجهت اليابان و روسيا نحو ربط علاقات اقتصادية بينهما و يرجع هذا إلى حالة التراجع الاقتصادي الذي مس الاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة، حيث كانت تبحث عن فرصة من أجل دعم اقتصادها لزيادة قوتها العسكرية و الاقتصادية [3]. فروسيا ترى

---

[1] محمد، سعيد الفطيسي، "العلاقات الروسية-اليابانية: جزر الكوريل نموذجا"، عن صحيفة المثقف، العدد 1571، [2010\11\09]، متحصل عليه يوم: 2017\01\16، ساعة: 22:00، الموقع: (www.almothaqaf.com/qadaya2009/20699.html)

[2] إيمان، عبد العالي عبد الغني، مرجع سابق، ص. 192

[3] Gilbert, Rozman, **Japan -Russia relations : implications for the U.S- Japan alliance,** (U.S.A : Sasakawa Peace foundation USA , 2016), p. 51, date: 02/12/2016, h: 15:00, cite: (https://spfusa.org/research/japan-russia-implications-u-s-japan-alliance)

اليابان على أنها سوقا مناسبة لإنعاش اقتصادها و لحاجتها الاستثمار و التكنولوجيا اليابانية من أجل تحقيق التحديث في أسواقها الداخلية و الانفتاح على الأسواق الخارجية، و كذا من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية و المالية و ذلك من خلال تحسين الإرادات لتحقيق توازن اقتصادي و سياسي في آسيا[1].

[1] The previous référence

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية اليابانية دوليا

نظرا لسعي اليابان نحو زيادة نفوذها الدولي من أجل بسط هيمنتها الاقتصادية و لضمان مصلحتها قامت بربط علاقات مع القوى الدولية لضمان تحقيق أهدافها و حماية مصالحها الحيوية ، و لضمان أمنها و إسقرارها. هذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث و الذي سيتم تقسيمه إلى:

المطلب 01: العلاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب 02: العلاقة اليابان بالمنطقة العربية و الشرق الأوسط.

المطلب 03: العلاقات اليابانية الأوروبية.

المطلب 01: العلاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية.

بداية العلاقة بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية كانت مع توقيع معاهدة تعاون ثنائية في المجالين السياسي و الاقتصادي بين البلدين عام 1854، و تعد هذه المعاهدة كبداية لانفتاح اليابان على العالم الخارجي حيث انتقلت بعدها إلى ربط علاقات مع الدول أوروبية مختلفة. لكن تخللت علاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية العديد من التوترات، أين كان الطرفان يتبعان سياسة خارجية على أساس ما تتطلبه تحقيق أهدافهما و المرحلة التاريخية التي تمر بها. يمكن تقسيم مراحل العلاقات الأمريكية اليابانية إلى ثلاث مراحل أساسية و مهمة في تاريخ هذه العلاقة[1] :

- الطابع التحالفي: و كان ذلك في فترة الحرب العالمية الأولى لما دخلت اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء.
- الطابع التصارعي: هذه المرحلة كانت في الحرب العالمية الثانية، أين دخلت كل من اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة عسكرية، حاولت اليابان خلالها إعادة مجد سياستها الخارجية العسكرية الاستعمارية التوسعية من أجل بسط نفوذها العسكري إلى جانب النفوذ الاقتصادي.
- الاحتلال الأمريكي لليابان: و تعد هذه المرحلة نقطة تحول جذرية في العلاقات اليابانية الأمريكية، بعد أن زادت و تصاعدت النزعة العسكرية اليابانية و رغبتها بالإنفراد بالسيطرة على منطقة شرق آسيا بشكل خاص. حيث قامت بتوجيه ضربة مفاجأة لميناء بيرل هاربر الأمريكي ، هذا ما اعتبرته هذه الأخيرة مساسا بأمنها القومي. فردت عليها بإطلاق قنبلتين في مدينتي هيروشيما و ناكازاكي و بعدها إعلانها لاحتلال اليابان.

هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية و دخول العالم الحرب الباردة بين المعسكرين، و تلاها احتلال الإتحاد السوفييتي لجزر الكوريل، و الحرب الكورية 1950، و الثورة الصينية 1949، كل هذا جعل اليابان تتوجه نحو عقد اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان أمنها، من أجل ذلك فتحت المجال أمام القوات الأمريكية بوضع قواعدها العسكرية على الأراضي اليابانية. الخريطة التالية توضح مواقع القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان:

[1] علاء، عبد الوهاب عبد العزيز المنذري، العلاقات السياسية و الاقتصادية اليابانية الأمريكية بعد الحرب الباردة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2009)، متحصل عليه يوم: 14\02\2017، ساعة: 14:00، الموقع: (http://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1946)

خريطة (2): القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان

المصدر: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/12/131226_japan_okinawa_us_bases

كما ربطت اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي من خلال زيادة نسبة التبادل التجاري بينهما، حيث وصلت نسبة التبادل التجاري و الصادرات اليابانية نحو أمريكا إلى 25 %[1] . و بهذا اليابان تابعة للولايات المتحدة الأمريكية أمنيا و اقتصاديا، و ضمن لها بسط نفوذها و هيمنتها على منطقة الباسيفيك، و أصبحت ثالث أكبر قوة اقتصادية عالمية.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، قامت اليابان بتدعيم الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، رغم عدم قدرتها على المشاركة بجنودها خارج حدودها كون هذا الأمر يتعارض مع الدستور . و كان لها نفس الموقف في الحرب على العراق.

[1] صالح، النملة، "اليابان و تبعية السياسة الخارجية"، جريدة الرياض، يومية سعودية، متحصل عليه يوم: 16\03\2017، ساعة: 09:00، الموقع: (www.alriyadh.com/18958)

المطلب 02: علاقة اليابان بالمنطقة العربية و الشرق الأوسط

بعد دخول اليابان إلى الاقتصاد العالمي، زادت نسبة استهلاكها للنفط الذي يعد المادة الأساسية في الإنتاج و كذا المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي. ففي عام 1960 زادت نسبة استهلاك اليابان للنفط ،هذا ما جعل اليابان توطد من علاقاتها بالدول العربية بصفة عامة و بالمنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. أين كانت تعد المورد الرئيسي لليابان بالبترول و في المقابل أغرقت اليابان الأسواق الخليجية و العربية بالمنتجات اليابانية الصناعية مما أدى إلى تحريك عجلة تنامي الترابط الاقتصادي بين الدول العربية و اليابان.

بعد الصدمة البترولية التي حدثت في حرب أكتوبر 1973 و ما انجر عنها من أزمة نفط عالمية مست اقتصاديات الدول الكبرى و منها اليابان، جعلها تتوجه نحو تنويع مورديها و تغيير من سياستها الخارجية اتجاه هذه الدول و تغيير نظرتها لها على أنها سوق لاستهلاك السلع اليابانية و المورد الأساسي للنفط، و تعدت حيث أصبحت تتدخل في حل المشاكل و الأزمات الحاصلة في المنطقة العربية، مما ضمن لها حماية مصالحها الحيوية –موارد الطاقة- في هذه الدول[1].

في عام 2011، تصاعدت الاحتجاجات داخل الدول العربية من أجل التغيير و الإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة. و قد شهدت العديد من الدول العربية انتفاضات شعبية أو ما أصطلح عليه "بالربيع العربي"، أدت إلى انتشار الفوضى الأمر الذي استدعى من القوى الغربية التدخل من أجل حل النزاعات و حماية مصالحها الحيوية و هي تأمين مصادر الطاقة. قامت اليابان بدور فعال خلال هذه المرحلة حيث اتبعت سياسة خارجية أكثر عقلانية، حاولت من خلالها معالجة المشاكل الحاصلة داخل الدول العربية من جذورها. من بين استراتيجياتها:

- الاهتمام بالتنمية الصناعية للدول العربية من أجل القضاء على ظاهرة الفقر و البطالة داخلها.
- بناء الإنسان و العمل على تحقيق العدالة السياسية و الإدارية من خلال ترسيخ مبادئ الحكم الراشد و الاستقرار السياسي و الاقتصادي.
- تحفيز الدبلوماسية الاقتصادية و العمل على حث على التغيير السلمي في النظامين السياسية و الاقتصادي.
- تشجيع التعاون في المجالات الأساسية (الطاقة، السياسة، التقنيات العلمية، التعليم...).
- دعم العمليات الانتخابية من خلال إرساء خبراء في الفترة الانتقالية (تونس، مصر).

[1] عبد الحكم، سليمان وادي، "العلاقات اليابانية-العربية"، عن الأمد لإعلام، [30\04\2014]، متحصل عليه يوم: 02\03\2017، ساعة: 19:00، الموقع: (http://www.amadps/ar/Details/23434)
*الجايكا: منظمة اليابان للتعاون الدولي.

- تشجيع عمليات تدريب الإداريين من قبل منظمة الجايكا*.

المطلب 03: العلاقات اليابانية الأوروبية

ترتبط اليابان و أوروبا علاقات تجارية مهمة، لكن كانت تسودها التوتر الدائم بسبب العجز التجاري بين الطرفين، و يرجع ذلك إلى زيادة الصادرات اليابانية إلى أوروبا و في المقابل انخفاض نسبة صادرات أوروبا الموجهة إلى اليابان، و بالتالي فالعجز كان لصالح اليابان. مما دفع أوروبا نحو اتخاذ إجراءات من أجل الحد من هذا العجز و ذلك من خلال[1]:

- تحديد حصص الاستيراد المنتجات اليابانية نحو أوروبا و العكس.
- إجبار اليابان على فتح أسواقها أمام الصادرات الأوروبية.
- إزالة الحدود التجارية اليابانية على المنتجات الأوروبية.

بلغت قيمة الصادرات اليابانية من أوروبا عام 1970 حوالي 0,746 بليون ين، و قد زادت عام 1974 لتبلغ 1,6 بليون ين. و في عام 1975 انخفضت قيمة الصادرات لتصل إلى 1,4 بليون ين، ثم عاد لارتفاع من جديد عام 1976 إلى غاية 1980 حيث بلغت 2,4 بليون ين. استمر الارتفاع في قيمة الواردات اليابانية نحو أوروبا إلى آخر 1990 ليصل إلى 6,7 بليون ين، أما واردات اليابان من أوروبا وصلت إلى 3,8 بليون ين سنويا[2].

بعد نهاية الحرب الباردة تزايدت ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، و تزايد كذلك وتيرة العلاقات و التفاعلات بين الدول أدى ظهور قوى و تكتلات دولية جديدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية كالإتحاد الأوروبي الذي أصبح أكبر قوة لها تأثيرات سياسية و اقتصادية على المستوى الإقليمي و العالمي. فرأى صناع القرار في السياسة الخارجية اليابانية نحو تنويع تحالفاتها و عدم الاكتفاء بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، و التوجه نحو إنشاء علاقات مع دول الإتحاد الأوروبي بهدف زيادة نفوذها، و توسيع نطاق هيمنتها و ضمان استقرارها أكثر. و كذا من أجل منافسة الصين في هذه المنطقة الحيوية، حيث كانت اليابان متخوفة كثيرا من التقارب الصيني-الأوروبي[3].

---

[1] شادية، سعودي كمال مندور، **دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان في الفترة (1950 – 1990)**، ([ب،ب،ن]: [ب،د،ن]، [ب،س،ن])،ص. 167، متحصل عليه يوم: 12\04\2017، ساعة: 21:00، الموقع: (https://books.google.dz/books?id=6hO8DQAAQBAJ&pg=PA167&lpg=PA167&dq=%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86+%D9%88+%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7&source=bl&ots=1IEFLodCPw&sig=EUzBQLr27GYJmEQ679joqEhp4Bk&hl=fr&sa=X&ved=0ahUKEwjRxeOR6erTAhUCOhoKHY0OAnUQ6AEIXjAL#v=onepage&q=%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%20%D9%88%20%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7&f=false)

[2] المرجع السابق، ص. 172

[3] وليم، أشعيا عوديشو، مرجع سابق، ص. 83

كما سعت بريطانيا نحو تعزيز و توثيق العلاقات الاقتصادية بينها و بين اليابان من أجل دعم التجارة و الاستثمارات و تقوية الاقتصاد البريطاني. و قد صرح وزير الخارجية البريطاني وليام هيج بأن بريطانيا تسعى نحو إعطاء دفعة للمفاوضات المتعلقة بشأن اتفاقية للتجارة العالمية التي يمكن أن تدعم الاقتصاد العالمي إلى حوالي 170 مليار دولار سنويا. و قد طالب الوزير الخارجية البريطاني اليابان بإزالة الحواجز الجمركية على الصادرات الإتحاد الأوروبي إلى اليابان، ووعدها بزيادة مقدار الصادرات الأوروبية إلى اليابان بمقدار 43,4 مليار يورو[1]. كما ذهبت اليابان و فرنسا إلى نطاق واسع من التقارب حيث و في اجتماع كان بين رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي و الرئيس الفرنسي سابق فرانسوا أولاند ؛ شمل[2]:

- تعزيز التعاون الثنائي بينهما في مجال الأمن و أبحاث الاستخدام التجاري للطاقة النووية.
- إجراء أبحاث مشتركة حول مشروع تطوير لمفاعل سريع بقيادة فرنسية يسمى"أستريد".

[1] روترس، "بريطانيا تريد توثيق العلاقات الاقتصادية مع اليابان"، [2010\07\15]، متحصل عليه يوم: 2017\01\26، ساعة: 22:00، الموقع: (http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE66E0YC20100715)

[2] البوابة نيوز، اليابان و فرنسا تؤكدان ضرورة تعزيز التعاون الأمني و النووي بينهما، [2017\03\21]، متحصل عليه يوم: 2017\04\10، الساعة: 12:00، الموقع: (https://www.albawabhnews.com/2435081)

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية اليابانية اتجاه المنظمات الدولية و الإقليمية

في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبحت للفواعل من غير الدول الدور المهم و المؤثر بطرق مباشرة أو غير مباشرة في حل القضايا الدولية المعقدة و التي عجزت الدول على إدارتها أو حلها. و على هذا الأساس توجه صناع القرار في اليابان نحو العمل ضمن هذه الفواعل من أجل ضمان مكانتها في الساحة الدولية، و كذا من أجل منافسة القوى الدولية الكبرى. من بين أهم هذه الفواعل: هيئة الأمم المتحدة و رابطة الآسيان، و اللتان تمثلان أهم منظمتين بالنسبة لليابان. فمن خلال هيئة الأمم المتحدة يمكن لليابان أن تضمن كسب المكانة الدولية المؤثرة، أما في رابطة الآسيان فيمكنها أن تفرض هيمنتها الإقليمية و كبح التنافس الإقليمي على منطقة شرق آسيا. و على هذا الأساس سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على:

المطلب 01: دور اليابان في تأثير على قرارات الأمم المتحدة .

المطلب 02: دور اليابان في منظمة الآسيان .

المطلب 01: دور اليابان في تأثير على قرارات الأمم المتحدة

تم إنشاء هيئة الأمم المتحدة يوم 24 أكتوبر 1945، من قبل 51 دولة اتفقوا على حفظ السلام و الأمن الدوليين عن طريق التعاون الدولي هذه المنظمة لا تعد حكومة عالمية فهي لا تضع قوانين، ولكنها تسعى نحو المساعدة على حل النزاعات الدولية. يبلغ عدد أعضاء هذه منظمة اليوم 191 دولة.و من بين الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة،و من بين هذه المبادئ[1]:

- حماية و ضمان السلم والأمن الدوليين
- تنمية العلاقات الودية بين الأمم
- تحقيق التعاون على حل المشاكل الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان
- جعل هذه الهيئة مركزاً لتنسيق أعمال الأمم.

انضمت اليابان إلى هذه المنظمة في عام 1956، و اليوم تسعى جاهدة من أجل الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و بريطانيا و فرنسا و الصين. و قد شاركت اليابان في العديد من الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية لمختلف الوكالات المتخصصة التابعة لأمم المتحدة و المنظمات الدولية الأخرى المعنية بتحسين الأوضاع الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية[2].

هذا ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على الدور الفعال و المهم لليابان في الأمم المتحدة، كما رحب بالخطوة التي قامت بها اليابان من خلال إرسال قوات للدفاع عن النفس لبعثة الأمم المتحدة في السودان، و كذا لتقديمها الدعم المادي لتأسيس مركز لتدريب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. و قد سرح رئيس الوزراء الياباني خلال لقائه بالأمين العام للأمم المتحدة؛ بعزم اليابان بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، و كذا أن اليابان ستسعى جاهدة نحو تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية[3].

---

[1] الجزيرة، " تاريخ الأمم المتحدة" ، [2009\10\01]، متحصل عليه بتاريخ: 2017\03\29، الساعة: 16:00، الموقع: (http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9)

[2] Wikipedia , Japan and United Nations , date: 01/03/2017, h: 17:00, cite: (http://en.wikipedia.org/wiki/Japan_and_United_Nations)

[3] مركز أنباء الأمم المتحدة، في لقائه مع القادة اليابانيين الأمين العام يشيد بدور اليابان في عمل الأمم المتحدة، [2008\06\30]، متحصل عليه يوم: 2017\02\20، ساعة: 19:00، الموقع: (http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=9490#.WRdPxu7yi00)

كما قامت اليابان بتدعيم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السودان بمبلغ يقدر بـ 4,5 مليون دولار موجهة نحو[1]:

- توفير الحماية و المساعدة للاجئين و طالبي اللجوء بجانب الاستجابة لاحتياجات النازحين.
- المساهمة في ضمان استدامة توفير الخدمات الأساسية.
- الرعاية الصحية الأولية، التنمية، التغذية، مرافق المياه و الصرف الصحي و التعليم.

[1] محمد، النعيم، "حكومة اليابان تدعم أنشطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سودان"، عن سودانايل، جريدة إلكترونية، سودان، [2016\02\08]، متحصل عليه يوم: 2017\01\16، الساعة: 17:00، الموقع: (http://sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=90887&catid=42&ltemid=60)

المطلب 02: دور اليابان في منظمة الآسيان

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا في 08 أوت 1967 في بانكوك بتايلند من قبل الدول الخمس: اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلند. في 1984 انضمت بروناي إلى المجموعة، ثم تلتها فيتنام في 1995، و من ثم في 1997 انضمت كل من لاوس و ميانمار. في 1999 انضمت كمبوديا.

انعقد أول قمة للآسيان في 1976، تم فيه الاتفاق على تدعيم التعاون في المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية. مقرها داخل وزارة الخارجية الاندونيسية بجاكارتا، تهدف الدول من خلال هذه المنظمة إلى[1] :

- تسريع النمو الاقتصادي لدول المنضمة إلى الآسيان.
- تحقيق التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا من خلال العمل المشترك.
- تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- تحسين المستوى المعيشي للأعضاء، و تقوية الحماية الاجتماعية.
- تشجيع روابط التعاون في التدريب و البحث.
- دعم الأنشطة الزراعية و الصناعية و التجارية.
- توطيد العلاقات مع المؤسسات الدولية.
- تعزيز السلام و الاستقرار السياسي و الاقتصادي في المنطقة.
- إقامة منطقة تجارة حرة بين الأعضاء من خلال إلغاء كل القيود الجمركية.

في بداية التسعينات قامت منظمة الآسيان بتدشين التعاون الإقليمي مع شرقي آسيا، أين حضر هذا التدشين كل من اليابان و الصين و كوريا الجنوبية. كما حضرت هذه الدول مجموعة من الاجتماعات الآسيان لتصبح قنوات أساسية للتعاون في المنطقة. نظرا للقوة الاقتصادية التي تمتاز بها خاصة كل من اليابان و الصين الأمر الذي يدفع بعجلة التقدم بمنظمة الآسيان نحو الأمام.

أصبحت اليابان من بين أهم الأعضاء داخل هذه المنظمة، و هذا راجع إلى مجموعة من العوامل التي ساعدت في دعم العلاقة بين اليابان و الآسيان؛ و هي[2] :

- القوة الاقتصادية اليابانية الضخم، حيث تعد ثالث أكبر قوة اقتصادية عالمية الأ/ر الذي يمكن و يضمن للمنظمة التمويل الدائم لمشاريعها.

---

[1] .....، "رابطة دول جنوب شرق آسيا"، عن الجزيرة ،متحصل عليه يوم: 01\03\2017، ساعة: 22:00، الموقع: (http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2014/12/6/%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%86)

[2] علي، عواد الشرعة، "الآسيان و تجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة و تحدياتها و إمكانيات الاستفادة منها"، في مجلة الإنسانيات، متحصل عليه يوم: 02\02\2017، ساعة: 19:00، الموقع: (http://insaniyat.revues.org/8350)

- القرب الجغرافي لليابان و الآسيان، الأمر الذي يساعد على التبادل البيني بينهما.
- تشابه الأنظمة الاقتصادية بين اليابان و الآسيان، ساعد على حدوث تعاون بينهما.

تم تشكيل الجمعية اليابانية-الآسيانية من أجل حل و مناقشة القضايا المشتركة؛ كالتجارة، الاستثمارات، و نقل التكنولوجيا. و قد بدأت اليابان في تقديم الدعم لمنظمة الآسيان في عام 1981، و بموجبه قامت اليابان بإنشاء صندوق تمويل التنمية في الآسيان برأسمال مقداره مليار دولار و ذلك في 1987. بعد مفاوضات في عام 1991، أقرت اليابان بوعد استمرارها في تقديم الدعم و تشجيع النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في رابطة الآسيان.

من خلال دراسة البعد الدولي و الإقليمي في السياسة الخارجية اليابانية و توجهاتها يلاحظ أن العلاقة اليابان مع دول شرق آسيا كانت تتسم بعدم الاستقرار و وجود صراع و توترات دائمة، هذا ما يلاحظ في علاقاتها مع كل من الصين و الكوريتين كون تاريخها الاستعماري و سياستها العسكرية اتجاهها كان له تأثير كبير في إعادة رسم استراتيجيات جديدة لعلاقاتها مع هذه الدول. و في المقابل تواجه اليابان تخوفات كبيرة من الصين و كوريا الشمالي؛ نظرا لتصاعد القوة العسكرية في الصين، و البرنامج النووي لكوريا الشمالية و الذي يعد أكبر تهديد لأمن و استقرار اليابان. بعد نهاية الحرب الباردة حاولت هذه الأخيرة تغيير سياستها الخارجية من عسكرية إلى اقتصادية من أجل تعزيز العلاقات مع دول شرق آسيا ، و بسط نفوذها و ضمان هيمنتها على إقليمها.

أما فيما يخص العلاقات اليابانية الروسية؛ فهي لا تزال متوترة رغم الجهود المبذولة من قبل الطرفين لتطبيع العلاقات و تعزيز التعاون بينها. و لكن تبقى مشكلة الجزر الأربعة هي العامل الرئيسي المعرقل لتقدم العلاقات بين الدولتين.

بالنسبة لتوجهات السياسة الخارجية اليابانية دوليا، تم دراسة علاقة اليابان بباقي دول العالم. فبداية بعلاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية تتسم بالتعاون خاصة في المجالين الأمني و الاقتصادي؛ فاليابان لا تزال تعتمد على المظلة الأمنية الأمريكية لضمان أمنها و استقرارها رغم التغير الحاصل في سياستها الخارجية.

تعد العلاقة اليابان بالعالم العربي بصفة عامة و منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة من أهم العلاقات، نظرا لكثافة التعاون و الاعتماد المتبادل بينهما. إذ أن اليابان ترى الدول العربية على أنها المورد الرئيسي و الأساسي للطاقة نتيجة لاستهلاك الكبير للنفط في التصنيع فيها، و ندرت هذا المورد في اليابان. فمن بين أهم أولويات السياسة الخارجية اليابانية ضمان حالة الاستقرار و الأمن في المنطقة العربية خاصة في منطقة الشرق الأوسط. هذا ما لوحظ من خلال موقف اليابان من الصراع العربي-الإسرائيلي، و الدعم الذي وجهته للدول العربية التي مستها الانتفاضات الشعبية، حيث عملت على تقديم كل المساعدات لحل المشاكل الحاصل داخل هذه الدول لضمان أمن مصادر الطاقة.

بعد بروز الإتحاد الأوروبي كقوة دولية فاعلة و مؤثرة، رأى صناع القرار اليابانيون بضرورة تنويع التحالفات و عدم الاكتفاء بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، و تخوفها من التقارب الصيني الأوروبي الأمر الذي دفعها نحو توطيد علاقاتها مع الدول الأوروبية من أجل كبح النفوذ الصيني فيها. كما قامت اليابان بالانضمام إلى المنظمات دولية و إقليمية، لكسب مكانة دولية مرموقة و كذا للعب دور ريادي على مستوى إقليمها . قامت بتقديم الدعم و التمويل الدائم لرابطة الآسيان، ما جعلها تصبح أحد

أهم الأعضاء فيها. و من أجل الوصول إلى دور عالمي أكثر تأثيرا قامت بالانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة و عملت على الفوز بمقعد دائم في مجلس الأمن التابع لأمم المتحدة .

الفصل الرابع: دراسة استشرافية للسياسة الخارجية اليابانية إلى 2025

الفصل الرابع: دراسة استشرافية للسياسة الخارجية اليابانية إلى 2025

يعد الاستشراف استقراء لمستقبل ظاهرة ما من خلال وضع تصور لمجموعة من الاحتمالات لما ستؤول إليه الظاهرة المدروسة، انطلاقا من مجموعة من المؤشرات. فالاستشراف يساعد على معرفة نتائج القرارات التي يتم اتخاذها، و بالتالي يمكن من توجيه صناع القرار نحو البديل الأفضل. توجد مجموعة من التقنيات تساعد على التنبؤ بالمستقبل منها؛ تقنية السيناريوهات و التي سيتم إتباعها في دراسة مستقبل السياسة الخارجية اليابانية من خلال وضع ثلاث سيناريوهات قد تؤول إليه في حدود 2025.

أول هذه السيناريوهات؛ سيناريو الصعود في دور السياسة الخارجية اليابانية، و الذي سيبنى وفقا للمؤشرات التالية:

- حدوث تكامل اقتصادي بين اليابان و الصين و كوريا الجنوبية.
- التوجه نحو تحالف عسكري بين اليابان و الصين و كوريا الجنوبية.
- استقلالية السياسة الخارجية اليابانية عن السياسة الخارجية الأمريكية.

أما السيناريو الثاني يتمحور حول الثبات في دور السياسة الخارجية اليابانية، و سيتم التطرق إلى المؤشرات التالية:

- الإبقاء على تبعية اليابان للحماية الأمنية الأمريكية.
- التراجع في النمو الاقتصادي للصين.
- ثبات و استقرار الوضع الأمني في المنطقة الإقليمية –شرق آسيا-.

أما السيناريو الأخير فيتعلق بالتراجع في دور السياسة الخارجية اليابانية، و فيه سيتم التطرق إلى:

- الركود الاقتصادي العالمي.
- تصاعد أقطاب اقتصادية جديدة في آسيا.

المبحث الأول: سيناريو الصعود في دور السياسة الخارجية اليابانية

سيناريو الصعود أو ما يصطلح عليه بالاتجاه الإصلاحي التفاؤلي؛ و هو حدوث حالة من التغير في الوضع القائم نحو الأحسن. و هذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث، إذ سيدس تصاعد دور السياسة الخارجية اليابانية انطلاقا من مجموعة من المؤشرات و المتغيرات الإقليمية و الدولية و التي سيكون لها انعكاس على دورها و مكانتها في الساحة الدولية، مما يمكنها من الوصول إلى الدور الريادي العالمي. و على هذا الأساس يمكن دراسة ثلاث مؤشرات أساسية:

المطلب 01: تكامل اقتصادي بين اليابان و الصين و كوريا الجنوبية.

المطلب 02: تحالف عسكري بين اليابان و الصين و كوريا الجنوبية.

المطلب 03: استقلالية السياسة الخارجية اليابانية عن السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب 01: تكامل اقتصادي بين اليابان و الصين و كوريا الجنوبية.

خلال الألفية الحالية، توجهت كل من القيادتين اليابانية و الصينية نحو البحث على نقاط التلاقي بدلا من نقاط الاختلاف، و هذا راجع إلى[1] :

- أصبح لدى البلدين رؤية إستراتيجية واضحة حول الدور الإقليمي و الدولي الذي يجب أن تلعبه كل من اليابان و الصين من أجل منافسة القوى الكبرى، و أخذ المكانة الدولية المؤثرة و الفعالة.
- الرأسمال الياباني بحاجة ماسة إلى الأسواق الصينية، خاصة في ظل أزمة الركود الاقتصادي الطويل الحاصل في اليابان.
- ارتفاع نسبة النمو في الصين؛ فالمناطق الشمالية و الجنوبية و الغربية تعاني من مشاكل عديدة (الفقر، البطالة، الأمية...) الأمر الذي جعل الصين بأمي الحاجة للرأسمال الياباني من أجل إنعاش هذه المناطق.

كل هذا جعل صناع القرار لكلا البلدين يتوجهون نحو رسم علاقات اقتصادية وثيقة بعيدا عن الإرث التاريخي و الخلافات السياسية من أجل تحقيق مصلحتهما الوطنية، و منافسة الاقتصاديات العالمية الكبرى و التكتلات الاقتصادية.

فيما تخص المجال التجاري، اتفقت وزارة الخارجية لكل من الصين و اليابان بالإضافة إلى كوريا الجنوبية على وضع اتفاقية تجارية بينهم من أجل زيادة حجم التبادل التجاري بينها [2] . و بموجب هذا سجل ارتفاع ملحوظ في حجم التبادل التجاري بين كل من اليابان و الصين وصل إلى[3] :

- في عام 2007 وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 236,6 مليار دولار، ما يقارب 17,7% من إجمالي التجارة الخارجية اليابانية.
- في عام 2012 أصبح حجم التبادل التجاري بين الصين و اليابان يقدر بـ222 مليار دولار.
- في عام 2013 وصل حجم التبادل التجاري إلى 312,5 مليار دولار.

[1] محمد، نجيب سعد، "من سيقود آسيا: الصين أم اليابان؟ العلاقات الصينية اليابانية بين دفء الاقتصاد و برودة السياسة"، عن موقع الوطن، [16\05\2015]، أطلع عليه يوم: 16\04\2017، ساعة: 15:00، الموقع: (http://alwatan.com/details/60772)

[2] قناة BBC عربي، "اتفاق للتبادل التجاري بين الصين و اليابان و كوريا الجنوبية"، [25\04\2011]، أطلع عليه يوم: 12\04\2017، ساعة: 20:00، الموقع:
(http://www.bbc.com/arabic/business/2011/04/110424_japan_china_skorea_trade.shtml)

[3] محمد، نجيب سعد، مرجع سابق.

أما فيما الاستثمار؛ فقد بلغ حجم الاستثمار الياباني المباشر في الصين:

- في عام 2000 بلغ حجم استثمار اليابان في الصين 4%.
- في عام 2002 بلغ حجم استثمار 6 %.
- في عام 2003 بلغ حجم استثمار 10 % .
- في عام 2004 بلغ حجم استثمار 15% .

و منه أصبحت اليابان ثالث أكبر شريك تجاري للصين، و في المقابل أصبحت هذه الأخيرة تعد كذلك أكبر شريك تجاري لليابان. و قد عملت الدولتين على تأسيس منظمات و مؤسسات من أجل تعزيز و تطوير و تشجيع الاستثمار المتبادل بين البلدين[1].

انطلاقا مما سبق يمكن التنبؤ بحدوث تكامل اقتصادي بين كل من اليابان و الصين و كوريا الجنوبية، و سيشمل مجال التجارة الحرة؛ في حالة:

- عمل صناع القرار في كلا البلدين على تجاوز الخلافات التاريخية و السياسية و التركيز على نقاط التقاطع بينها لتخطي التحديات و الوصول للتكامل.
- وضع خطة إستراتيجية منظمة تتلاءم و أهداف و إمكانيات هذه الدول، و كذا مراعاة الأوضاع الإقليمية و الدولية.
- تشجيع التجارة البينية بين الصين و اليابان و كريا الجنوبية و العمل على تكثيف الاستثمارات من خلال بناء نظام اقتصادي منظم.
- التحفيز على رفع الطلب على الصادرات الصينية إلى اليابان و كوريا الجنوبية و العكس من أجل إخراج هذه الدول من الركود الاقتصادي.
- تحرير التجارة بين الصين و اليابان و كوريا الجنوبية.

[1] المرجع السابق

المطلب 02: تحالف عسكري بين اليابان و الصين و كوريا الجنوبية

إن التوجه نحو التحالف العسكري بين دول جنوب شرق آسيا أصبح من الأمر الضروري، و هذا يعود لعدة متغيرات إقليمية بصفة خاصة و دولية بصفة عامة، و من بين هذه المتغيرات:

- الملف النووي لكوريا الشمالية؛ و الذي بدأ منذ عام 1994 حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإيقافه لمدة 8 سنوات، و لكن في عام 2002 أعادت كوريا الشمالية تشغيل مفاعل يونغبيون ، و قامت بأول تجربة نووية في أكتوبر 2006 بعد ستة شهور فقط من استئناف المحادثات السداسية التي دارت بين الكوريتين و اليابان و الصين و روسيا حول إعطاء الدول الشيوعية مساعدة في مجال الطاقة، و كذا الأمن في المقابل تخليها عن برنامجها النووي[1]. فقيام كوريا الشمالية بخرق هذا الاتفاق ينبئ بخطورة الأوضاع خاصة أن شخصية الرئيس الكوري تتسم بالغموض و صعوبة التنبؤ بما سيقدم عليه.
- وصول دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية؛ والذي أعلن عن إحداث العديد من التغيرات في علاقات و توجهات الخارجية الأمريكية خاصة على المستوى الدولي. و قد جاء في تصريح له خلال حملته الانتخابية بأنه سيجعل اليابان تعوض أمريكا الخسائر التي تكبدتها لحمايتها. هذا ما جعل أمن اليابان في خطر و سيحدث حالة من عدم الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا في حالة سحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها و قواعدها العسكرية الموجودة في اليابان في حالة قيام الرئيس الأمريكي ترامب بذلك إن لم تدفع اليابان التعويض.

هذه المتغيرات المهمة و التي لها تأثير مباشر على استقرار شرق آسيا، قد تدفع بكل باليابان و الصين و كوريا الجنوبية نحو التحالف العسكري لبناء قوة إقليمية بهدف:

- ضمان أمن و استقرار منطقة جنوب شرق آسيا، و منع التدخل العسكري الأجنبي في حالة حدوث توتر أو صراع في المنطقة.
- تغيير موازين القوى الدولية لصالح دول شرق آسيا.

[1] .....، "تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية"، عن قناة الجزيرة، [25\05\2009]،متحصل عليه يوم: 20\04\2017،ساعة:13:00،الموقع:
(
http://www.aljazeera.net/news/international/2009/5/25/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)

- منافسة التحالفات العسكرية العالمية كحلف الناتو، و لعب دور العسكري الفعال في حل النزاعات الدولية لكسب المكانة الريادية الدولية .
- القدرة على التدخل العسكري في مناطق النزاع لحماية مصالحها الحيوية.

بالتالي يمكن التنبؤ بالصعود في دور السياسة الخارجية اليابانية، كون هذا التحالف العسكري سيساعدها على تعويض النقص الحاصل في قوتها العسكرية، كما سيمكنها من التدخل عسكريا في حل النزاعات لحماية حدودها بعد أن كان هذا الأمر مستحيل على اليابان كون دستورها ينص على منعها من التدخل خارج حدودها.

المطلب 03: استقلالية السياسة الخارجية اليابانية عن السياسة الخارجية الأمريكية

منذ الحرب العالمية الثانية و بعد هزيمة اليابان فيها و لأول مرة في تاريخها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة هيكلت النظام الياباني و وضعت لها دستور و الذي منعتها فيه من امتلاك قوة عسكرية إلا للدفاع عن الذات، و في المقابل ضمنت لها أمنها و استقرارها من خلال وضع قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي اليابانية. بقيت اليابان تحت المظلة الأمنية الأمريكية إلى يومنا هذا .

و لكن بروز مجموعة من المتغيرات الإقليمية و الدولية جعلت اليابان تغير من سياستها و توجهاتها الخارجية، و عملت بالاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما يلمس في العديد من مواقف اليابان اتجاه القضايا و المواقف الدولية :

- موقف اليابان من الاحتلال الأمريكي للعراق؛ و الذي عارضت التدخل العسكري الأمريكي-البريطاني، و طالبت اليابان بالحل السلمي لنزع السلاح من العراق. و قامت بتقديم مساعدات إنسانية للاجئين العراقيين، و كذا مساعدات اقتصادية. كما ساعدتها على إعادة إعمار العراق بعد الحرب.
- أحداث 11 سبتمبر 2001؛ هذا الحدث كان له وقع و تأثير كبير ليس على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل على المجتمع الدولي ككل. حيث بعد وقوع هذه التفجيرات رأى أصحاب التيار القومي الياباني الجدد بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت غير قادرة عن منع إحداث حالة الاستقرار داخلها، فيكف ستتمكن من حماية أمن اليابان. الأمر الذي دفعهم نحو إعادة النظر في المادة 09 في الدستور الياباني و القيام بتعديلها حتى تتمكن من ضمان أمنها و استقرارها بعيدا عن المظلة الأمنية الأمريكية.
- وضع اليابان قانون يسمح للقوات اليابانية بمشاركة في الدفاع عن حلفائها الأجانب في 14 ماي 2015، و أصبح هذا القانون نافذا و ساري المفعول في 19 سبتمبر 2015. هذه الخطوة هي الأولى من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية، و تعد قفزة نوعية قامت بها الحكومة اليابانية تؤشر إلى أن اليابان تسعى نحو استقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية.

انطلاقا من هذه المؤشرات يمكن التنبؤ استقلالية السياسة الخارجية اليابانية عن السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من:

- إلغاء المادة 09 من الدستور الياباني حتى تتمكن اليابان من التحرك في الساحة الدولية باستقلالية و الدخول في حل النزاعات المسلحة بقواتها في حالة المساس بمصالحها الحيوية.
- الدخول في تحالف عسكري مع الصين و كوريا الجنوبية، هذا التحالف يضمن لليابان تغطية الفراغ الأمني في حالة تخليها عن المظلة الأمنية الأمريكية. كما أن هذا التحالف يجعل اليابان قوة عسكرية كبرى منافسة لباقي القوى الدولية.
- حدوث تكامل اقتصادي بين اليابان و الصين و كوريا الجنوبية، الأمر الذي يجعل اليابان تفك الارتباط الاقتصادي الأمريكي.

المبحث الثاني: سيناريو الثبات في دور السياسة الخارجية اليابانية

سيناريو الثبات و هو الاتجاه الخطي، ينطلق من فرضية أن الظاهرة تستمر في وضعها القائم في المستقل مع الاستمرارية في طبيعة المتغيرات التي لها تأثير على الظاهرة المدروسة. و هذا ما سيتم تسليط الضوء عليه في هذا المبحث، أين سيدرس الثبات في دور السياسة الخارجية اليابانية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تنبؤ بثبات في دور اليابان الإقليمي و الدولي. و بالتالي سيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب 01: الإبقاء على تبعية اليابان للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب 02: التراجع في النمو الاقتصادي للصين.

المطلب 03: ثبات و استقرار الوضع الأمني في منطقة شرق آسيا.

المطلب 01: الإبقاء على تبعية اليابان للولايات المتحدة الأمريكية.

إن بقاء اليابان تحت المظلة الأمنية الأمريكية، و كذا تبعيتها لهذه الأخيرة في المجالين السياسي و الاقتصادي ضمن لها استقرارها الداخلي و الخارجي. و قد عملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان على القيام بمحادثات دورية بشأن المظلة الأمنية الأمريكية خاصة بعد قيام كوريا الشمالية بعدة تجارب نووية، حيث قام كل من وزيري الخارجية للبلدين بمحادثات حول تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على حماية اليابان[1].

هذا ما أعاد تأكيده الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب في تصريحه في لقاء صحفي تم في البيت الأبيض؛ بأن أمريكا ملزمة بضمان أمن اليابان و ملزمة بالدفاع عنها عسكريا سواء بالقوة التقليدية أو النووية[2].

في لقاء جمع كل من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب و رئيس الوزراء الياباني شينزو أبي، أين قام هذا الأخير بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تعزيز العلاقات بين البلدين في المجالات الدبلوماسية و الأمنية و الاقتصادية. أكد رئيس الوزراء الياباني آبي بأن ستبقى اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية حليفتان، و جاءت هذه الزيارة تخوف اليابانيين من التصريحات التي أدلاها الرئيس الأمريكي ترامب في حملته الانتخابية بمطالبة اليابان بدفع تعويضات للخسارة التي تنجر عن حمايتها لها، و كذا تصريحه حول شركة تويوتا[3].

---

[1] .....، "اليابان و أمريكا تتفقان على إجراء محادثات دورية بشأن المظلة النووية الأمريكية"، عن جريدة الدستور، [2009\07\18]، متحصل عليه يوم:2017\04\16، ساعة: 18:00، الموقع: (http://addustour.com/articles/424050-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9)

[2] ....، "ترامب: الإدارة الأمريكية ملزمة بأمن اليابان"، عن ريتروس ، [2017\02\10]، متحصل عليه يوم: 2017\04\16، ساعة: 21:00، الموقع: (http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN15P2H0)

[3] .....، "شيترو آبي يلتقي ترامب بأنه زعيم جدير بالثقة"، عن الحياة، [2016\11\18]، متحصل عليه يوم: 2017\04\14، ساعة: 15:00، الموقع: (http://www.alhayat.com/Articles/18584807/شينزو-آبي-يلتقي-ترامب-ويصفه-بأنه--زعيم-جدير-بالثقة)

حسب هذه المؤشرات يتنبأ بحرص اليابان على البقاء كحليف عسكري و اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما سيجعل دور سياستها الخارجية ثابت على مستواها الإقليمي و الدولي، خاصة في ظل:

- تصاعد البرنامج النووي لكوريا الشمالية، و التجارب النووية التي تقوم بها.
- النجم الاقتصادي الصيني الصاعد، و الذي يعتبر أكبر هاجس لليابان.

المطلب 02: التراجع في النمو الاقتصادي الصيني

يعود التراجع في النمو الاقتصادي الصيني إلى الزيادة في ديونها و التي فاقت 270 في مئة من إجمالي الناتج الداخلي لها، و ذلك خلال عام 2017. يرجع هذا إلى ضعف الأداء في النمو الاقتصادي في الصين في عام 2016، أين بلغ معدل النمو بـ 6,7 % و تعد هذه النسبة الاسوء بالنسبة للصين [1]، فقد وصل معدل النمو الاقتصادي فيها في عام 2013 إلى 7,4 % وفي عام 2014 تراجع إلى 7,3%[2] .

هذا التراجع الهائل في نسبة النمو الاقتصادي جعل الحكومة الصينية تتوجه نحو الاقتراض من أجل دفع عجلة النمو و إعادة تحريك الاقتصاد الصيني، و الذي كان يعد من أسرع الاقتصاديات العالمية من ناحية النمو. و قد وصل حجم الاقتراض الصيني إلى 25 تريليون دولار أمريكي[3]. و بالتالي فإن الصين تواجه أكبر أزمة مديونية لم يسبق أن تعرضت لها من قبل، كونها تعد ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

تعود الأسباب الرئيسية في التراجع في النمو الاقتصادي الصيني إلى[4]:

- الانخفاض السريع و المفاجأ في سعر العملة الصينية (اليوان) في 11 اوت 2016.
- تباطأ النشاط الصناعي الصيني بشكل حاد.
- القيود الإئتمانية في أمريكا و التي أدت إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال اتجاه الاقتصاديات الناشئة الكبيرة.

---

[1] إسماعيل، جعوطي، "الصين تخفض هدفها للنمو الاقتصادي في 2017 بعد تسجيل أسوء نمو منذ 26 عام العام الماضي"، عن أورونيوز، [2017\03\05]، متحصل عليه يوم: 2017\04\16، الساعة: 18:00، الموقع: (http://arabic.euronews.com/2017/03/05/china-cuts-its-growth-target-to-65-percent-for-2017)

[2] ....، "تباطؤ نمو اقتصاد الصين في الربع الأول من 2015"، عن BBC عربي، [2015\04\15]، متحصل عليه يوم: 2017\05\01، الساعة: 10:00، الموقع: (http://www.bbc.com/arabic/business/2015/04/150414_china_economic_growth_slow_first_quarter)

[3] ....، "أسباب و عواقب انهيار السوق الصينية"، عن صحيفة الايكونو ميست البريطانية، [2015\08\22]، متحصل عليه يوم: 2017\05\02، ساعة: 12:00، الموقع: (https://www.noonpost.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9)

[4] المرجع السابق

- تطبيق ظروف صعبة على الشركات و الحركات، تلزم بسداد قروض المقومة بالدولار.

انطلاقا من هذه المؤشرات يتنبأ بأن الأزمة الخطيرة التي تعاني منها الصين في نمو اقتصادها و تزايد نسبة مديونيتها قد يؤدي إلى تراجع مكانتها الاقتصادية العالمية بصفة عامة و الإقليمية بصفة خاصة بعد أن كانت من بين القوى الاقتصادية الكبرى، و يضمن لليابان أخذ مكانة الصين الإقليمية و الدولية خاصة في ظل تزايد حجم الإنتاج الصناعي الياباني.

المطلب 03: ثبات و استقرار الوضع الأمني في منطقة شرق آسيا

منطقة شرق آسيا تعد من الأقاليم الأكثر توترات و انتشار حالة عدم الاستقرار بين دولها، و هذا يعود إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- النزاع الياباني-الصيني على التيوان.
- التحالف الياباني-الأمريكي و الذي تعتبر معظم دول شرق آسيا تهديدا لمصالحها القومية. بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على أنه في حالة تهديد لليابان أو تعرضت لأي هجوم فإنها مستعدة للدفاع عنها.
- التصاعد في وتيرة تطوير البرنامج النووي لكوريا الشمالية، خاصة في ظل قيامها بالعديد من التجارب النووية.
- تزايد القوة العسكرية الصينية و التي تمثل تهديدا مباشرا لأمن اليابان.

كل هذه العوامل جعلت من هذه المنطقة غير مستقرة، مما دفع صناع القرار لهذه الدول للتغيير في توجهاتها و علاقاتها الخارجية حتى تضمن بقاء و ثبات الوضع الأمني في شرق آسيا، هذا الاستقرار مرهون بـ:

- الاتفاق على تجاوز المشاكل التاريخية و السياسية من أجل تحقيق مصالحها القومية.
- زيادة معدل الاستثمارات بين الصين و اليابان و كوريا الجنوبية، و زيادة حجم التبادل التجاري بينها.
- التوجه نحو تحالف عسكري بين اليابان و الصين و كوريا الجنوبية، مما يضمن بناء قوة عسكرية إقليمية تحمي المنطقة من أن تدخل أجنبي.

المبحث الثالث: سيناريو التراجع في دور السياسة الخارجية اليابانية

يعد سيناريو التراجع تشاؤمي، إذ يركز على ظهور متغيرات مفاجأة قد تطرأ على الظاهرة المدروسة و حدوث تغيرات كبيرة في المحيط الداخلي و الخارجي و التي تجلها تتراجع و يحدث تغيير في مسارها بشكل جذري. هذا ما سيتم التركيز عليه هنا، إذ سيسلط الضوء على التراجع في دور السياسة الخارجية اليابانية في المستقبل انطلاقا من مجموعة من المتغيرات، و على هذا الأساس سيقسم المبحث إلى :

المطلب 01: الركود الاقتصادي العالمي.

المطلب 02: تصاعد أقطاب اقتصادية جديدة في آسيا.

المطلب 01: الركود الاقتصادي العالمي.

الركود الاقتصادي هو حالة من انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، لمدة فصلين متعاقبين. و يعود أسباب الركود الاقتصادي إلى أن يفوق الإنتاج في دولة ما نسبة الاستهلاك فيها، ما يجعل السلع تشوبها حالة من الكساد فينخفض سعرها و يصبح من الصعب على المنتجين بيعها. هذا ما يدفعهم إلى خفض في نسبة الإنتاج[1]. هذا ما يلاحظ في العالم اليوم، حيث يعيش حالة من الركود الاقتصادي العالمي، و يرجع ذلك إلى النزول المتواصل في مستوى النمو في الاقتصاد. و قد أثرت هذه الأزمة على معظم الاقتصاديات العالمية. من بين مظاهرها:

- نزول أسعار البترول العالمي؛ وقد تسبب في انهيار اقتصاديات الدول خاصة الريعية منها.
- نزول أسعار الذهب، و الذي صاحب تدهور أسعار النفط.
- تدني أسعار المواد الخام اللازمة للصناعة.
- حدوث حالة من اضطرابات الخطيرة في أسواق المال، أين تباينت بين ارتفاعها في دول و انخفاضها في دول أخرى.

أزمة الركود في الاقتصاد العالمي ليست وليدة اليوم، بل هي امتداد للأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2008، حيث لا زالت تداعياتها مؤثرة على اقتصاديات الدول خاصة القوى العظمى. من بين هذه الآثار:

- تزايد نسبة البطالة و الفقر و البؤس في أمريكا، حيث أن حالة الكساد مست الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى.
- ضعف الصادرات إلى الخارج و الذي نتج عنها نقص كبير في الإنتاج في الدول الصناعية، الأمر الذي قلل من نسبة الاستثمارات الأجنبية في العديد من المشاريع.
- الأزمة الخطيرة في النمو الاقتصادي في الصين و ما تكبد عنها من خسائر لما يزيد عن 3,2 تريليون دولار في القيمة السوقية. و تعد هذه الأزمة السبب الرئيسي في ركود الاقتصاد العالمي كون الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، ما جعل كل الاقتصاديات تتأثر بهذه الأزمة.

[1] .....، "الركود الاقتصادي"، عن موسوعة الجزيرة، متحصل عليه يوم: 03\05\2017، ساعة: 13:00، الموقع: (http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2008/4/6/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A)

- انهيار الاقتصاد الروسي نتيجة لنزول سعر النفط و انهياره، فروسيا تعتمد على عائدات الغاز و البترول بدرجة كبيرة لتمويل و تنشيط اقتصادها.

من خلال ما تم طرحه يتنبأ بحوث تراجع في الاقتصاد الياباني، كون هذه الأخيرة قامت بربط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي هذا ما يجعلها تتأثر بصفة مباشرة بالركود الاقتصادي العالمي. مما يؤدي إلى تراجع في دور اليابان الخارجي نظرا لانهيار اقتصادها.

المطلب 02: تصاعد أقطاب اقتصادية جديدة في آسيا

من الأرجح صعود قوى إقليمية آسيوية جديدة، قد تصبح أكبر منافس للقوة الاقتصادية اليابانية كالهند و سنغافورة و ماليزيا... فعلى سبيل المثال لا الحصر، و حسب التقارير التي تقدمها شركة pwc البريطانية و المتخصصة في الأبحاث و الدراسات الاقتصادية؛ فإن الهند من بين القوى الآسيوية الاقتصادية القوية التي ستصبح من أكبر الاقتصاديات في العالم، و يرجع ذلك إلى الارتفاع المتزايد في معدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي[1]. و في ظل تزايد قوتها العسكرية فإنها ستصبح و بحلول عام 2025 من بين القوى الدولية المؤثرة و المهيمنة على الساحة الإقليمية و الدولية، و و هذا انطلاقا من مجموعة من المؤشرات[2] :

- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للهند ليصل إلى 6% في حدود عام 2020.
- تزايد حجم التبادل التجاري للهند و الذي كان في عام 2003 يبلغ 5,6 بليون دولار ليرتفع إلى 18 بليون دولار في 2005.
- امتلاكها لثالث أكبر جيش في العالم.
- امتلاك الهند السلاح النووي.
- تحتل الهند المركز الرابع عالميا من ناحية الإنتاج الزراعي.

من خلال هذه المؤشرات يتنبأ بصعود الهند كقوة إقليمية في قارة آسيا خاصة في ظل التطورات الهائلة الحاصلة في جميع المجالات فيها، الأمر الذي يجعلها تفق اليابان، خاصة أن قوة اليابان العسكرية محدودة هذا ما جعلها في كل مرة تتراجع في أدوارها في العديد من القضايا الدولية. و منه فبقاء اليابان تنمو بهذه الوتيرة المضطربة أمام النمو السريع للهند يجعل سياسيتها الخارجية تتراجع في دورها في الساحة الدولية.

[1] محمد، أحمد عبد المعطي، "اقتصاد العالم 2050: الصعود الآسيوي و تحولات ميزان القوى الاقتصادية"، عن المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، [2015\08\21]، متحصل عليه يوم: 2017\04\21، ساعة: 12:00، الموقع: (https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/278/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-2050-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9)

[2] صابر، رمضان، "قراءة في مستقبل النظام الدولي: الولايات المتحدة و القوى الصاعدة: نزاع أم شراكة"، عن دنيا الوطن، متحصل عليه يوم: 2017\05\01، ساعة: 15:00، الموقع: (https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/381846.html)

نستخلص أن في ظل التغيرات الإقليمية و الدولية؛ فالسياسة الخارجية اليابانية متأرجحة بين التغير و الاستمرارية في توجهاتها. فبلوغ اليابان الدور الريادي الإقليمي و العالمي مرهون بمجموعة من المعطيات تتلخص في:

- التوجه نحو تكامل اقتصادي إقليمي بينها و بين الصين، و رفع في مستوى التبادل التجاري و إقامة منطقة تبادل حر بين الدولتين يساعدها على زيادة قوتها الاقتصادية و بسط هيمنتها.
- إقامة تحالف عسكري مع الصين و كوريا الجنوبية، من أجل الحفاظ على استقرار و أمن منطقة شرق آسيا و منع التدخلات الأجنبية فيها. في المقابل تتحرر اليابان من القيود العسكرية المفروضة عليها مما يجعلها تتدخل لحل النزاعات بالمشاركة بقواتها العسكرية ضمن هذا التحالف.
- العمل على استقلالية سياستها الخارجية على السياسة الخارجية الأمريكية و ذلك بإعادة تعديل دستورها.

هذه المعطيات تساعد اليابان على تحقيق أهدافها و الوصول إلى الدور الريادي، و لكن بروز متغيرات دولية جديدة قد يحول دون وصول اليابان إلى هذا المركز، و تجعل سياستها الخارجية ثابتة. إذ يذكر منها:

- بقاء اليابان تابعة للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتمسكها باتفاقية التعاون الأمني و التي تضمن لليابان حماية أمنها و استقرارها.
- التراجع الحاصل في النمو الاقتصادي الصيني، فالصين اليوم تعاني من أخطر أزمة اقتصادية نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، و ارتفاع نسبة الديون مما قد يؤدي إلى تراجع قوتها الاقتصادية العالمية.
- كما أن الثبات و الاستقرار للوضع الأمني في منطقة شرق آسيا له الدور الأهم في استقرار توجهات السياسة الخارجية اليابانية.

آخر السيناريوهات المتوقعة للدور الياباني الإقليمي و الدولي هو التراجع في دورها الخارجي، هذا التراجع مرهون بالركود الاقتصادي العالمي و الذي مس الاقتصاد الأمريكي بالدرجة الأولى. و كما هو معلوم فإن الاقتصاد الياباني مرتبط بالاقتصاد الأمريكي. و كذا لأزمة الصين تأثير كبير على الاقتصاد الياباني نتيجة لكثافة التبادل التجاري بين الدولتين، الأمر الذي يجعل اليابان المتضرر الأول من هذه الأزمة. و بالتالي يؤدي إلى تراجع دورها السياسي الخارجي في ظل تراجع قوتها الاقتصادية. كما لتصاعد قوى إقليمية آسيوية جديدة يؤثر بشكل كبير على مكانة اليابان الإقليمية، فتزايد القوة الاقتصادية و العسكرية للهند يؤهلها إلى بلوغ الريادة الإقليمية و المنافسة الدولية. هذا ما يؤدي إلى تراجع مكانة اليابان.

الخاتمة

الخاتمـــــة

نهاية الحرب الباردة كان لها تأثير مهم على طبيعة السياسة الخارجية اليابانية ، فتغير المنظومة الدولية حول العالم إلى نظام دولي جديد يحمل العديد من المعالم الجديدة و تزايد ظاهر الاعتماد المتبادل بين الدول، جعل اليابان تعيد النظر في طبيعة توجهاتها الخارجية سواء على مستواها الإقليمي - منطقة شرق آسيا - أو على المستوى الدولي.

استطاعت اليابان مواجهة العراقيل و التكيف وفق المتغيرات الدولية و الإقليمية بفضل عوامل قوتها المختلفة. فقد ساعدها موقعها الجغرافي المتميز فهي عبارة عن أرخبيل تحيط بها المياه من كل الجوانب على حماية نفسها من الغزو المباشر. كما ساعدها في التحكم في الملاحة خاصة في المحيط الهادئ، هذا جعل تجارتها الخارجية نشطة مما زاد من قوتها الاقتصادية.

ساعد اليابان على صنع سياسة خارجية عقلانية مجموعة من العوامل هي:

- طبيعة النظام السياسي الياباني؛ فهو مزيج بين النظامين الإمبراطوري و الدستوري.
- اعتمادها على مبدأ الديمقراطية في الحكم، و التداول العادل على السلطات.
- الدمج بين السلطتين التشريعية –الدايت- و التنفيذية.
- طبيعة الفرد الياباني المتميزة و الذي يحمل ثقافة مجتمعية واعية، و ولائه التام للحاكم –الإمبراطور- جعل صناع القرار في اليابان لا يواجهون ضغوطات داخلية في رسم الخطط الإستراتيجية الموجهة نحو العالم الخارجي.

فاليابان اليوم تسعى نحو تغيير سياستها الخارجية اتجاه الوحدات السياسية و الفواعل الدولية، على الرغم من استمرار التوتر و حالة من عدم الاستقرار في علاقاتها الخارجية خاصة على مستواها الإقليمي، لكنها تحاول في كل مرة تخطي هذه العراقيل و المعضلات من أجل ضمان أمن و سلامة هذه المنطقة و التي ستضمن أمنها و استقرارها بصفة خاصة. كما تتطلع اليابان إلى كسب المكانة الإقليمية المتميزة و الريادية، كونها قوة اقتصادية لا يستهان بها إذ تحتل المرتبة الثالثة عالميا، هذا ما مكنها من بسط نفوذها في المنطقة، و جعلها من أهم أعضاء منظمة الآسيان و هيئة الأمم المتحدة أما على المستوى الدولي، قامت اليابان بربط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي، و زيادة وتيرة التعاون بين البلدين خاصة في المجال الأمني و تكثيف المبادلات التجارية بينها. ما جعلها تحدث قفزة نوعية في اقتصادها من جهة و في طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

أما فيما يخص علاقة اليابان بالإتحاد الأوروبي؛ فالدافع الذي جعل اليابان تتوجه نحو هذا التكتل:

- أنه أصبح من الضروري على اليابان التنويع في تحالفاتها، و عدم الاكتفاء بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ أصبح غير كافي لضمان تحقيق مصالحها.

- تخوف اليابان من التقارب الأوروبي- الصيني، و منافسة الصين في المنطقة حتى تضمن بسط نفوذها و هيمنتها.

أما علاقة اليابان بالمنطقة العربية بصفة عامة و منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة لها ميزة تختلف عن باقي علاقاتها الخارجية. فاليابان ترى الدول العربية المورد الرئيسي لها بالطاقة (النفط) نظرا لاعتمادها الكبير على هذه المادة في التصنيع. و كذا تعد الدول العربية السوق الاستهلاكية للمنتجات اليابانية خاصة منطقة الشرق الأوسط، و على هذا الأساس قامت اليابان في العديد من القضايا التي تخص هذه المنطقة بالتدخل في مرة من أجل إيجاد حلول تضمن أمن و استقرار المنطقة.

و هنا يستخلص أن اليابان الريادة العالمية مرهون بـ :

- قدرة صناع القرار في اليابان على التوفيق بين إمكانيات و أهداف الدولة من جهة و بين متغيرات الإقليمية و الدولية.
- مدى توزيعها الرشيد لمهام صنع القرار بين السلطات ما يضمن لها سياسة خارجية عقلانية تضمن تحقيق المصلحة الوطنية.
- مدى استطاعت اليابان لعب دور فعال في القضايا الدولية المهمة، و قدرتها على إيجاد حلول لها و إدارتها بما تمليه مصالحها بالدرجة الأولى.

انطلاقا مما سبق و استنادا الإمكانيات و المقومات التي تمتلكها اليابان، هل يمكن القول بأن وصول اليابان للريادة العالمية مرهون بزيادة قوتها العسكرية نظرا للتطور الهائل في مجالها التكنولوجي ما سينعكس على تطور ترسانتها العسكرية. و بالتالي تنافس القوى الدولية الكبرى.

الملحق

الملحق: معاهدة التعاون والأمن المتبادلة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html

Japan-U.S. Security Treaty

TREATY OF MUTUAL COOPERATION AND SECURITY BETWEEN JAPAN AND THE UNITED STATES OF AMERICA

Japan and the United States of America,
Desiring to strengthen the bonds of peace and friendship traditionally existing between them, and to uphold the principles of democracy, individual liberty, and the rule of law,
Desiring further to encourage closer economic cooperation between them and to promote conditions of economic stability and well-being in their countries,
Reaffirming their faith in the purposes and principles of the Charter of the United Nations, and their desire to live in peace with all peoples and all governments,
Recognizing that they have the inherent right of individual or collective self-defense as affirmed in the Charter of the United Nations,
Considering that they have a common concern in the maintenance of international peace and security in the Far East,
Having resolved to conclude a treaty of mutual cooperation and security,
Therefore agree as follows:

ARTICLE I

The Parties undertake, as set forth in the Charter of the United Nations, to settle any international disputes in which they may be involved by peaceful means in such a manner that international peace and security and justice are not endangered and to refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state, or in any other manner inconsistent with the purposes of the United Nations. The Parties will endeavor in concert with other peace-loving countries to strengthen the United Nations so that its mission of maintaining international peace and security may be discharged more effectively.

ARTICLE II

The Parties will contribute toward the further development of peaceful and friendly international relations by strengthening their free institutions, by bringing about a better understanding of the principles upon which these institutions are founded, and by promoting conditions of stability and well-being. They will seek to eliminate conflict in their international economic policies and will encourage economic collaboration between them.

ARTICLE III

The Parties, individually and in cooperation with each other, by means of continuous and effective self-help and mutual aid will maintain and develop, subject to their constitutional provisions, their capacities to resist armed attack.

ARTICLE IV

The Parties will consult together from time to time regarding the implementation of this Treaty, and, at the request of either Party, whenever the security of Japan or international peace and security in the Far East is threatened.

ARTICLE V

Each Party recognizes that an armed attack against either Party in the territories under the administration of Japan would be dangerous to its own peace and safety and declares that it would act to meet the common danger in accordance with its constitutional provisions and processes. Any such armed attack and all measures taken as a result thereof shall be immediately reported to the Security Council of the United Nations in accordance with the provisions of Article 51 of the Charter. Such measures shall be terminated when the Security Council has taken the measures necessary to restore and maintain international peace and security.

ARTICLE VI

For the purpose of contributing to the security of Japan and the maintenance of international peace and security in the Far East, the United States of America is granted the use by its land, air and naval forces of facilities and areas in Japan. The use of these facilities and areas as well as the status of United States armed forces in Japan shall be governed by a separate agreement, replacing the Administrative Agreement under Article III of the Security Treaty between Japan and the United States of America, signed at Tokyo on February 28, 1952, as amended, and by such other arrangements as may be agreed upon.

ARTICLE VII

This Treaty does not affect and shall not be interpreted as affecting in any way the rights and obligations of the Parties under the Charter of the United Nations or the responsibility of the United Nations for the maintenance of international peace and security.

ARTICLE VIII

This Treaty shall be ratified by Japan and the United States of America in accordance with their respective constitutional processes and will enter into force on the date on which the instruments of ratification thereof have been exchanged by them in Tokyo.

ARTICLE IX

The Security Treaty between Japan and the United States of America signed at the city of San Francisco on September 8, 1951 shall expire upon the entering into force of this Treaty.

ARTICLE X

This Treaty shall remain in force until in the opinion of the Governments of Japan and the United States of America there shall have come into force such United Nations arrangements as will satisfactorily provide for the maintenance of international peace and security in the Japan area. However, after the Treaty has been in force for ten years, either Party may give notice to the other Party of its intention to terminate the Treaty, in which case the Treaty shall terminate one year after such notice has been given.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned Plenipotentiaries have signed this Treaty.

DONE in duplicate at Washington in the Japanese and English languages, both equally authentic, this 19th day of January, 1960.

FOR JAPAN:

Nobusuke Kishi

Aiichiro Fujiyama

Mitsujiro Ishii

Tadashi Adachi

Koichiro Asakai

FOR THE UNITED STATES OF AMERICA:

Christian A. Herter

Douglas MacArthur 2nd

J. Graham Parsons

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ - الكتب :

1 - النعيمي (أحمد) ، **السياسة الخارجية** ، (الأردن: دار زهران ، 2009)

2 - بوقارة (حسين) ، **السياسة الخارجية** ، (الجزائر: دار هومه ، 2012)

3 - دورتي (جيمس)، بالستغراف (روبرت)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، تر عبد الحي وليد، (الكويت: مكتبة كاظمة ، المؤسسة الجامعية للدراسات مجد ، 1985)

4 - شريف (حسين) ، **التحدي الياباني في التسعينات** ، (مصر: مكتبة مدبولي ، 1993)

5 - غضبان (مبروك)، **المدخل للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار العلوم، 2007)

6 - غيل (بايتس) ، **النجم الصاعد** ، تر دلال أبو حيدر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009)

7 - مصباح (عامر)، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)

8 - مصباح (عامر)، **تحليل السياسة الخارجية** ، (الجزائر: دار هومة ، 2010)

9 - ميتكيس (هدى)، **القيم الآسيوية** ، (مصر: مركز الدراسات الآسيوية ، 2007)

10 - ميتكيس (هدى)، كمال الأمير (نيللي)، **التغيرات في السياسية الخارجية اليابانية** ، (مصر: مركز الدراسات الآسيوية، 2005)

المواقع الإلكترونية:

أ - الكتب :

1 - السيد سليم (محمد) ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (ط2، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998) ، أطلع عليه بتاريخ 2016\09\10 ،الساعة : 12:30 ،الموقع: (http://www.1mbooks.com/2013/10/blog-post_4153.html)

2 - السيد سليم (محمد) ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، (مصر: دار الفجر ، 2002) ، أطلع عليه بتاريخ 2016\11\01 ،الساعة : 12:30 ،الموقع: (http://www.ketabfm.com/2014/06/pdf_785.html)

3 - ايفلين دوريل (فير)، **الاقتصاد الياباني** ، تعريب صباح ممدوح كعدان، (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، أطلع عليه بتاريخ 2017\01\06 ،الساعة : 21:00 ،الموقع: (http://documents.tips/documents/-55cf8fbf550346703b9f6b1d.html)

4 - بونعمان (سلمان) ، **التجربة اليابانية دراسة في النموذج النهضوي**، (لبنان: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2012)،)، أطلع عليه بتاريخ 2017\01\06 ،الساعة : 21:00 ، الموقع:
(www.waleedalsaggaf.com/ws/bok/arb/altajrobah_alyabaniah.pdf)

5 - تسور مي (شونيسكو)، **التاريخ السياسي لليابان ابان الحرب العالمية الثانية**، تر علاء علي زين العابدين، (المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011)، أطلع عليه بتاريخ: 2017\01\12، ساعة: 21:00، الموقع: (http://ketab4pdf.blogspot.com/2017/04/pdf-Download-Book-Political-History-Japan.html

6 - درويش (فوزي) ، **الشرق الأقصى الصين و اليابان 1853-1972** ، (مصر: مطابع غباشى ، 1997)، أطلع عليه بتاريخ 2017\01\06 ،الساعة : 21:00 ،الموقع: (https://geography-library.blogspot.com/2011/07/blog-post_6407.html)

7 - درويش (فوزي)، **اليابان الدولة الحديثة و الدور الأمريكي**، (ط3 ، مصر: مطابع غباشى، 1993)، أطلع عليه بتاريخ 2017\01\06 ،الساعة : 21:00، الموقع:
(http://www.booksstream.com/book/98/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86---%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%89.html)

8 - سعودي كمال مندور (شادية)، **دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان في الفترة (1950 – 1990)**، ([ب،ب،ن]: [ب،د،ن]، [ب،س،ن])، متحصل عليه يوم: 2017\04\12، ساعة: 21:00، الموقع:
https://books.google.dz/books?id=6hO8DQAAQBAJ&pg=PA167&lpg=PA167&dq=%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86+%D9%88+%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7&source=bl&ots=1IEFLodCPw&sig=EUzBQLr27GYJmEQ679joqEhp4Bk&hl=fr&sa=X&ved=0ahUKEwjRxeOR6erTAhUCOhoKHY0OAnUQ6AEIXjAL#v=onepage&q=%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%20%D9%88%20%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7&f=false (false

9 - عبد العالي عبد الغني (إيمان) ، **السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا: 1990-2008** ، (مصر: المكتب العربي للمعارف، [ب، س، ن]) أطلع عليه تاريخ: 2016\12\26 ، الساعة: 16:00، الموقع:
https://books.google.dz/books?id=8WazDAAAQBAJ&pg=PT192&lpg=PT192&dq=%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86+%D9%88+%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9+pdf&source=bl&ots=7AyaTLnRV4&sig=IsvW3qlpxK1iz57mpjl5BukSdmA&hl=fr&sa=X&ved=0ahUKEwi76u_xtpLRAhXHvxQKHZN_C7U4ChDoAQg5MAY#v=onepage&q=%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%

AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9
(%8A%D8%A9%20pdf&f=false

10 - عبد ربه العجرمي (محمود) ، **الدبلوماسية: النظرية و الممارسة** ، ([ب،ب،ن]: [ب،د،ن] ، 2011)، أطلع عليه بتاريخ 2016\11\26 ،الساعة : 22:00، الموقع:
(site.iugaza.edu.ps/wmodallal/files/2010/02/الدبلوماسية-النظرية-والممارسة**pdf**.)

11 - كنئيتشي (اونو) ، **التنمية الاقتصادية في اليابان**، تر خليل درويش، مراجعة هيروشي شيوجيري، منى البردعي، ([ب، ب، ن] : دار الشروق ، [ب، س، ن])، أطلع عليه بتاريخ 2016\12\10 ،الساعة : 19:00، الموقع : (http://www.maktabatii.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-
%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-pdf)

12 - لويد (جنسن) ، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، (المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989) أطلع عليه بتاريخ 2016\12\09، الساعة: 18:30، الموقع:
(http://download-pdf-books-4free.blogspot.com/2014/06/pdf_345.html)

ب - المقالات:

1 - أحمد عبد المعطي (محمد)، "اقتصاد العالم 2050: الصعود الآسيوي و تحولات ميزان القوى الاقتصادية"، عن المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، [2015\08\21]، متحصل عليه يوم: 2017\04\21، ساعة: 12:00، الموقع:
(https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/278/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-2050-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%8A-
%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-
%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9)

2 - المنصوري (عبد الرحمان)، "الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية"، عن مركز الجزيرة للدراسات، (فيفري 2013)، متحصل عليه بتاريخ: 2016\12\17، الساعة: 21:45، الموقع:
(http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/02/20132610105032411.html)

3 - جماز (طارق علي)، "العلاقات الدولية"، عن الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، كلية القانون و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، دراسات عليا، [ب.س.ن]

4 - زين (سليم)، "اليابان قوة تكنولوجية"، عن أكبر موقع عربي بالعالم، (27 افريل 2014)، متحصل عليه يوم: 18\02\2017، ساعة: 16:00، الموقع:
http://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86_%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A9)
5 - ساكاي (كازوناي)، "الربيع العربي و السياسة الخارجية اليابانية"، عن بوابتك إلى اليابان، [01\10\2016]، أطلع عليه بتاريخ: 06\12\2016، ساعة: 18:00، الموقع:
(http://www.nippon.com/ar/currents/d10001)
6 - عواد الشرعة (علي)، "الآسيان و تجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة و تحدياتها و إمكانيات الاستفادة منها"، في مجلة الإنسانيات، متحصل عليه يوم: 02\02\2017، ساعة: 19:00، الموقع:
(http://insaniyat.revues.org/8350)
7 - محمد، صلاح،"كوريا الجنوبية و اليابان و الصين... الاقتصاد يتخطى الخلافات" ، عن دوت مصر، [17\03\2015]، متحصل عليه يوم: 20\03\2017، ساعة: 21:00، الموقع:
(http://www.dotmsr.com/details/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9)
8 - مصطفى، حمودة، "ترتيب الجيش الياباني 2016 عالميا من حيث القوة و الترتيب جيش اليابان على مستوى العالم"، متحصل عليه يوم: 20\02\2017، الساعة: 10:00، الموقع:
(https://www.elmstba.net/%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%89/)
9 - نجيب سعد (محمد)، "من سيقود آسيا: الصين أم اليابان؟ العلاقات الصينية اليابانية بين دفء الاقتصاد و برودة السياسة"، عن موقع الوطن، [16\05\2015]، أطلع عليه يوم: 16\04\2017، ساعة: 15:00، الموقع: (http://alwatan.com/details/60772)
10 - وادي (عبد الحكم سليمان)، "العلاقات اليابانية-العربية"، عن الأمد لإعلام، [30\04\2014]، متحصل عليه يوم: 02\03\2017، ساعة: 19:00، الموقع: (http://www.amadps/ar/Details/23434)

11 - .....، "آبي يزداد قوة: الواقعية اليابان الجديدة: إعادة تشكيل آسيا؟"، عن مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، [2016\04\17]، متحصل عليه يوم: 2017\01\12، الساعة: 23:00، الموقع: (http://rawabetcenter.com/archives/24897)

ت - الرسائل الجامعية :

1 - حجاب (عبد الله)، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج (1979 – 2011)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية الإعلام و العلوم السياسية، تخصص دراسات آسيوية، 2012)، متحصل عليه يوم: 2016\11\01، ساعة: 20:00، الموقع: biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/11644/1/HADJAB_ABDELLAH.PDF.pdf

2 - حمدوش (رياض)، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في اتخاذ الأوروبي، (رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية، 2012)، متحصل عليه يوم: 2016\12\20، الساعة: 18:00، الموقع: (bu.umc.edu.dz/theses/sc-politiques/AHAM3835.pdf)

3 - رابحي (لخضر)، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية و مفهوم سيادة الدولة، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015)، متحصل عليه يوم:2016\12\14،الساعة:15:00،الموقع: (dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/7731/1/Rabhi.pdf)

4 - ربيعي (سامية)، آليات التحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008) متحصل عليه بتاريخ: 2016\12\12،ساعة: 22:00، الموقع: (bu.umc.edu.dz/theses/sc-politiques/AREB2370.**pdf**)

5 - شحاب (نوال)، أثر التكتلات الاقتصادية العالمية على تحرير التجارة الدولية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2010)، أطلع عليه بتاريخ 2016\10\19، الساعة: 18:30 ،الموقع: (biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/11121/1/CHIHAB_NAWEL.PDF.pdf)

6 - طويل (نسيمة)، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2010) متحصل عليه بتاريخ: 2016\12\12، ساعة: 22:00، الموقع: (https://issuu.com/miminanasriine/docs/9e271370222552)

7 - اشعيا عوديشو (وليم)، النظام السياسي و السياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، (شهادة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمرك، كلية القانون و السياسة، 2008)، متحصل عليه يوم 2016\11\12، ساعة: 20:00، الموقع:
(elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU4616.pdf)

ث الجرائد:

1 - النعيم (محمد)، "حكومة اليابان تدعم أنشطة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سودان"، عن سودانايل، جريدة إلكترونية، سودان، [2016\02\08]، متحصل عليه يوم: 2017\01\16، الساعة: 17:00، الموقع:
(http://sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=90887&catid=42&ltemid=60)

2 - خدمة (دنيا)، الكوارث الطبيعية تكبد اليابان خسائر فادحة، جريدة الحياة، (يومية سعودية)، [2014\10\06]، أطلع عليه يوم: 2017\01\29، ساعة: 19:00، الموقع:
(http://www.alhayat.com/Articles/4907756/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%AD%D8%A9)

3 - سعيد الفطيسي (محمد)، "العلاقات الروسية-اليابانية: جزر الكوريل نموذجا"، عن صحيفة المثقف، العدد 1571، [2010\11\09]، متحصل عليه يوم: 2017\01\16، ساعة: 22:00، الموقع:
(www.almothaqaf.com/qadaya2009/20699.html)

4 - صالح، النملة، "اليابان و تبعية السياسة الخارجية"، جريدة الرياض، يومية سعودية، متحصل عليه يوم: 2017\03\16، ساعة: 09:00، الموقع: (www.alriyadh.com/18958)

5 - عيتاني (حسام)، اليابان و القوة العسكرية المحدودة، جريدة الحياة، يومية سعودية، [9 جويلية 2014]، متحصل عليه يوم: 2017\01\03، ساعة: 19:30، الموقع: (
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/3473447/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9)

د - الروابط الإلكترونية:

1 - إسماعيل، جعوطي، "الصين تخفض هدفها للنمو الاقتصادي في 2017 بعد تسجيل أسوء نمو منذ 26 عام العام الماضي"، عن أورونيوز، [2017\03\05]، متحصل عليه يوم: 2017\04\16، الساعة: 18:00، الموقع:(http://arabic.euronews.com/2017/03/05/china-cuts-its-growth-target-to-65-percent-for-2017)

2 - رمضان (صابر)، "قراءة في مستقبل النظام الدولي: الولايات المتحدة و القوى الصاعدة: نزاع أم شراكة"، عن دنيا الوطن، متحصل عليه يوم: 2017\05\01، ساعة: 15:00، الموقع:
(https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/381846.html)

3 - الإستراتيجية، عن الموسوعة المعرفية ويكيبيديا ، أطلع عليها يوم: 2016\11\30، ساعة: 18:00، الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9)

4 - .....، "اتفاق للتبادل التجاري بين الصين و اليابان و كوريا الجنوبية"، عن قناة BBC عربي، [2011\04\25]، أطلع عليه يوم: 2017\04\12، ساعة: 20:00، الموقع:
(http://www.bbc.com/arabic/business/2011/04/110424_japan_china_skorea_trade.shtml)

5 - ....، "ترامب: الإدارة الأمريكية ملزمة بأمن اليابان"، عن ريتروس ، [2017\02\10]، متحصل عليه يوم: 2017\04\16، ساعة: 21:00، الموقع:
(http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN15P2H0)

6 - .....، "اليابان و فرنسا تؤكدان ضرورة تعزيز التعاون الأمني و النويي بينهما"، عن البوابة نيوز [2017\03\21]، متحصل عليه يوم: 2017\04\10، الساعة: 12:00، الموقع:
(https://www.albawabhnews.com/2435081)

7 - أستاذ جغرافيا التاريخية، اليابان قوة تكنولوجية، متحصل عليه يوم: 2017\02\02، الساعة: 22:00، الموقع: (http://omar3.e-monsite.com/pages/cat-2/--3.html)

8 - .....، "الهجوم على بيرل هاربر"، عن الموسوعة المعرفية ويكيبيديا، أطلع عليه بتاريخ: 2017\01\30، ساعة: 19:00، الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%84_%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%B1)

9 - اليابان، عن الموسوعة المعرفية ويكيبيديا، أطلع عليه يوم: 2016\12\26، ساعة: 12:00، الموقع:
(https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86)

10 - .....، "اليابان و أمريكا تتفقان على إجراء محادثات دورية بشأن المظلة النووية الأمريكية"، عن جريدة الدستور، [2009\07\18]، متحصل عليه يوم:2017\04\16، ساعة: 18:00، الموقع:
(http://addustour.com/articles/424050-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9)

11 - .....، "الركود الاقتصادي"، عن موسوعة الجزيرة، متحصل عليه يوم: 2017\05\03، ساعة: 13:00، الموقع:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2008/4/6/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A)

12 - ....، "تباطؤ نمو اقتصاد الصين في الربع الأول من 2015"، عن BBC عربي، [2015\04\15]، متحصل عليه يوم: 2017\05\01، الساعة: 10:00، الموقع:
(http://www.bbc.com/arabic/business/2015/04/150414_china_economic_growth_slow_first_quarter)

13 - ....، "أسباب و عواقب انهيار السوق الصينية"، عن صحيفة الايكونو ميست البريطانية، [2015\08\22]، متحصل عليه يوم: 2017\05\02، ساعة: 12:00، الموقع:
)
https://www.noonpost.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9)

14 - .....، "تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية"، عن قناة الجزيرة، [2009\05\25]،متحصل عليه يوم: 2017\04\20،ساعة:13:00،الموقع:
)
http://www.aljazeera.net/news/international/2009/5/25/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)

15 - .....، "شيترو آبي يلتقي ترامب بأنه زعيم جدير بالثقة"، عن الحياة، [2016\11\18]، متحصل عليه يوم: 2017\04\14، ساعة: 15:00، الموقع: (http://www.alhayat.com/Articles/18584807/شينزو-آبي-يلتقي-ترامب-ويصفه-بأنه--زعيم-جدير-بالثقة)

16 - .....، "معلومات عامة عن اليابان"، عن بوابتك إلى اليابان، متحصل عليه بتاريخ: 2017\01\16، ساعة: 18:00، موقع: (http://www.nippon.com/ar/features/h10001)

17 - .....، معلومات عامة عن اليابان، عن بوابتك الى اليابان، أطلع عليه بتاريخ : 2017\01\02، ساعة: 17:00، الموقع: (http://www.nippon.com/ar/features/h10001)

18 - .....، "السمات الجغرافية لليابان"، عن موسوعة مقاتل من الصحراء، أطلع عليه بتاريخ: 2017\01\31، ساعة: 21:30، الموقع: (http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Japan/Sec02.doc_cvt.htm)

19 - .....، " تاريخ الأمم المتحدة"، عن موقع الجزيرة، [2009\10\01]، متحصل عليه بتاريخ: 2017\03\29، الساعة: 16:00، الموقع:

http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9)

20 - ....، "تأهب اليابان ردا على تهديدات كوريا الشمالية"، عن موقع الجزيرة، [2016\02\04]، متحصل عليه يوم: 2017\05\01، ساعة: 21:00، الموقع:

(http://www.aljazeera.net/news/international/2016/2/4/%D8%AA%D8%A3%D9%87%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D8%AF%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)

21 - ...، عسكرية اليابان، عن الموسوعة المعرفية ويكيفيجولي، متحصل عليه يوم: 2017\02\12، ساعة: 21:00، الموقع:

22 - ‘..... اليابان والأسرار العسكرية، عن الدراسات و التحاليل الإستراتيجية، [2016\03\1]، متحصل عليه يوم: 2017\02\18، ساعة: 17:00، الموقع: (http://defense-arab.com/vb/threads/102765/)

23 - .....، "البرلمان الياباني يقر قوانين تعزز دور الجيش في الخارج"، عن الحياة، [2015\09\20]، متحصل عليه يوم: 2017\01\11، ساعة: 22:00، الموقع:

)
http://www.alhayat.com/Articles/11253320/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D9%91-%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%91%D8%B2-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC)

24 - .....، "في لقائه مع القادة اليابانيين الأمين العام يشيد بدور اليابان في عمل الأمم المتحدة"، عن مركز أنباء الأمم المتحدة، [30\06\2008]، متحصل عليه يوم: 20\02\2017، ساعة: 19:00، الموقع: (http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=9490#.WRdPxu7yi00)

25 - .....، "قضية تاكيشما"، عن وزارة الخارجية اليابانية ، متحصل عليه يوم: 05\03\2017، ساعة: 13:00، الموقع: (www.eg.emb-jp/a/territory/takeshima/issue.html)

26 - .....، "كوريا الشمالية تطلق صواريخ بالستية و اليابان تحتج"، عن موقع الجزيرة، متحصل عليه يوم: 07\03\2017، ساعة: 17:00، موقع:
(http://www.aljazeera.net/news/international/2017/3/6/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%AC)

27 - ، "رابطة دول جنوب شرق آسيا"، عن موقع الجزيرة ،متحصل عليه يوم: 01\03\2017، ساعة: 22:00، الموقع:
)
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2014/12/6/%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%86)

28 - .....، "بريطانيا تريد توثيق العلاقات الاقتصادية مع اليابان"،عن روترس، [15\07\2010]، متحصل عليه يوم: 26\01\2017، ساعة: 22:00، الموقع:
(http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE66E0YC20100715)

ثانيا: باللغة الأجنبية :

1- English :

A. Books :

1- Gilbert (Rozman), **Japan -Russia relations : implications for the U.S-Japan alliance,** (U.S.A : Sasakawa Peace foundation USA , 2016), p. 51, date: 02/12/2016, h: 15:00, cite: (https://spfusa.org/research/japan-russia-implications-u-s-japan-alliance)

2- Neach (Laura), **The new foreign policy: power seeking in globalized Era,** (2ed ed, U.S.A: Rowman & littlefield publishers , 2008), p:9, date: 15/10/2016, h: 16:00, cite: (https://books.google.dz/books/about/The_New_Foreign_Policy.html?id=7N9O-igbK_gC&redir_esc=y)

3- W.Burkman (Thomas), **Japan and the league of nations empire and world order 1914-1938, U**SA: university of Hawai'I press, 2008 cite: (https://alatinacolonia2013.files.wordpress.com/.../thomas-w-burkman-**japan-and-the-l**...)

B. Article :

1- Bendini (Robert), "Japan foreign and security policy at a crossroods" , by the European Parliament's Delegation for relation with Japan, (26 august 2015) cite: (www.europarl.europa.eu/.../EXPO_IDA(2015)549065_EN.**pdf**)

2- Hitoshi Tanaka ,"japaneses foroign policy under prime minister yasua fukuda" ,by japan center for international exchange ,no 6, (October 2007), cite: (www.jcie.org/research**hpdf**s/EAI/2-6.**pdf**)

3- N.Stears (Peter), "Japan in Tokugawa period and modernity" , by Oxford Encyclopedia of the Modern World, 2008, , day: 02/01/2017, hour: 16:00, cite: (https://international.uiowa.edu/sites/international.uiowa.edu/files/file_uploads/japan_in_tokugawa_period_and_modernity.pdf)

4- Prunendra (Jain) ,” national interest and japan’s foreign’s aid policy ,kokusai mondai international affairs” ,no 637 , (decembre 2014) cite: (https://www2.jiia.or.jp/en/**pdf**/.../2014-12_003-kokusaimondai.**pdf**)

5- Ralf (Emmers) , "Japan-Korea relations and the Tokdo/Takeshima dispute: The Interplay of Nationalism and Natural Resources ", About RSIS Working Paper, No.212, [10/11/2010] , day: 16/03/2017, h: 13:00, cite: (https://www.rsis.edu.sg/wp-content/uploads/rsis-pubs/WP212.pdf)

6- Richard (C .Snyder), and athers, “Descision making and decision makers”, day: 13/12/2016, h: 20:16, cite: (https://www.acsu.buffalo.edu/~fczagare/.../SnyderBruckSapin.PDF)

7- Saori (N.Katada) ,”A Asia pacific” , by analysis from the east -west center , No 125 , (may 2016), day: 01/03/2017, h: 17:00, cite:

8- Shiguenoli(Miyamoto), Paulo Daniel Watanabe, “Towards an uncertain future ? the strengthening of japan’s autonong in Asia-pacific” ,(2014)

9- The constitution of Japan", article, day: 12/01/2017, h: 22:00, cite: (http://japan.kantei.go.jp/constitution_and_government_of_japan/constitution_e.html)

10- Wikipedia , "Japan and United Nations" , day: 01/03/2017, h: 17:00, cite: (http://en.wikipedia.org/wiki/Japan_and_United_Nations)

France :

A. Livres :

1- Jean arie Bouissou**, Géopolitique du japon ,** France : presses universeitaires de France , 2014

الخرائط و الأشكال:

1 - خريطة (1) : الموقع الجغرافي لليابان، المصدر:

(http://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86)

2 - خريطة (2): القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان، المصدر:

(http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/12/131226_japan_okinawa_us_bases)

3 - الشكل (1): حصص الدول من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي لعام 2015، المصدر:

(http://www.skynewsarabia.com/web/article/830191/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-2015)

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تعد اليابان ثالث أكبر قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، ما جعل لها مركز مؤثرة له أهمية كبيرة في العالم بصفة عامة، و في منطقة شرق آسيا بصفة خاصة. و قد ساعدها في بناء قوتها مجموعة من المقومات؛ جغرافية، و بشرية، و اقتصادية، و تكنولوجية، و ثقافية...

مرت اليابان بمحطات تاريخية تخللها العديد من التوترات و النزاعات، إذ حاولت خلالها التكيف وفقا للمتغيرات الدولية و الإقليمية لكل مرحلة. يرجع الفضل في ذلك إلى طبيعة نظام الحكم فيها (إمبراطوري و دستوري) يستند إلى الديمقراطية و العدل و المساواة، و كذا سعي صناع القرار في اليابان نحو اتخاذ قرارات عقلانية، حاولوا خلالها الموافقة بين إمكانيات الدولة و أهدافها و مصالحها الحيوية من جهة و من جهة أخرى مراعاة الأوضاع الدولية.

اليوم تسعى نحو لعب دور الفعال في العديد من القضايا الدولية من أجل الوصول إلى الدور الريادي العالمي.

Summary of the study :

Japan is the third largest economic power after the United States and China, which has had a major impact in the world in general, and in East Asia in particular. Their strength has helped them build a set of elements: geographic, human, economic, technological, cultural ...

Japan went through historic stations with many tensions and conflicts, in which it tried to adapt to the international and regional changes of each stage. Thanks to its system of government (constitutional empire) based on democracy, justice and equality. Japan's decision-makers also sought to make rational decisions in which they tried to agree between the state's potentials and its vital interests and interests while taking into account the international situation.

Today seeks to play an active role in many international issues in order to reach the global leading role.